نوور عيني

المحاضرة الأولى

علم الاجتماع الحضري(مفهومه ومجالاته)

عناصر المحاضره:

أولاً :مفهوم علم الاجتماع الحضري ومجالاته.
•ثانياً :مفهوم التحضر.
•ثالثاً :مفهوم الحضرية.
مقدمة أو مدخل

•يرى كثير من الباحثين والعلماء أن القرن الماضي هو عقد التحضر السريع ، وهذا التصور ينطوي على كثير من الصدق ، فعلى الرغم من أن الدول الصناعية الغربية قد شهدت تحضراً مرتفعاً مع مطلع القرن التاسع عشر إلا أن هذا التحضر قد تعاظم خلال القرن العشرين.

•ثم واصل تعاظمه بعد الحرب العالمية الثانية حينما حصلت معظم الدول النامية على استقلالها السياسي، وبدأت تشهد انفجاراً حضرياً ، وبطبيعة الحال فإن هذا الانفجار الحضري يستدعيه بالضرورة كمية من المطالب والاحتياجات الطبيعية والمادية والمتغيرات في كثير من المجالات كالإسكان والتشييد والطرق والمواصلات والخدمات المختلفة.

•وإذا كنا بصدد دراسة الحياة الاجتماعية في تلك المناطق الحضرية الكبرى ، فبالتالي فنحن في حاجة إلى تكثيف الاهتمام بدراسة المشكلات الاجتماعية الحضرية في المستقبل.

•وبالتالي فإن الدراسات الحضرية – كما يقول رايسمان -ذات أهمية أساسية لعلم الاجتماع نفسه، ذلك أن دراسة عملية التحضر يمكن أن تخدم دراسة التغير في أي مجتمع من المجتمعات.

•هذا إلى جانب أن دراسة البناء والتنظيم الاجتماعي الذى يقوم على الحياة الحضرية يمكن أن يفيد في فهم البناء والتنظيم الاجتماعي القائم في أي مجتمع ، حتى لو لم يمكن مجتمعاً حضرياً.

•لكن مازال علم الاجتماع الحضري يفتقد إلى التكامل النظري وربما يرجع ذلك إلى أن ظروف نشأة علم الاجتماع الحضري التي ارتبطت بظروف اتساع نطاق المدن في الولايات المتحدة الأمريكية موطن نشأته الأولى.

•فقد فرضت في أول الأمر وحتى وقت قريب الاهتمام بتقديم المعرفة والوصول إلى صياغات نظرية تسهم في إثراء النظرية العامة لعلم الاجتماع، ولهذا يحمل علم الاجتماع الحضري حتى اليوم طابع الاهتمامات الأولى.

•ولعل هذا هو الذى يفسر تعدد المداخل التي قد تنتمي إليه ، والتي تنتمي في الواقع إلى فروع أخرى من المعرفة كالجغرافيا والأيكولوجيا وعلم النفس وعلم الاجتماع والاقتصاد وغيرها.

•لذا سوف نوضح خلال هذه المحاضرة مفهوم علم الاجتماع الحضري ومجالاته الأساسية، ثم ندخل إلى مفهوم التحضر والحضرية باعتبارهما من المفهومات التي يحدث فيها خلطاً كبيراً مستخلصين أهم خصائص الحياة الحضرية وأخيراً نشير إلى ما يتعلق بمستقبل الحياة الحضرية.

أولاً :مفهوم علم الاجتماع الحضري ومجالاته.

•يعرف علم الاجتماع الحضري**Urban Sociology :** بأنه علم اجتماع حياة المدينة وينظر إلى المدينة ويحللها كظاهرة اجتماعية في ذاتها إلى جانب دراسة المشكلات الخاصة بها، ولقد تطور تراث واضح ومميز لهذا العلم في أوروبا وأمريكا في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين.

•وظهر بين الباحثين الأوربيين ميل إلى تبنى منهج تاريخي ، ولكن مع ذلك فسرت المدينة بطرق مختلفة فبينما يرى" فوستيل دى كولانج "مثلاً في كتابه المدينة العتيقة عام 1864 أن الدين هو السبيل أو النظام الهام والحاسم في المدينة.

•نجد أن" ماكس فيبر "في كتابه المدينة عام 1858 يحاول تحليل طبيعة المدينة وبحث وظائفها السياسية والإدارية واهتم بشكل خاص بحقوق وواجبات المواطنين وأهمية تمايز المكانة وتباينها.

•هذا في الوقت الذى حاول" السير هنرى مين "أن يحلل المدينة من منطلق اقتصادي بحت فميز بين المدينة الأم والمدن الصغرى المجاورة.

•أما في أمريكا فقد كان الباحثون الأوائل في علم الاجتماع الحضري من المهتمين بمسائل الأخلاق، بينما صاغ الباحثون قضاياهم وأفكارهم داخل إطار أيكولوجي بحت، فلقد ذهب" روبرت بارل "إلى أن المدينة عبارة عن بناء طبيعي له قوانينه التي ترتبط بالنظام الطبيعي والأخلاقي.

•أما" بيرجس "فقد اهتم بظاهرة توسع المدن وأثر ذلك على بنائها الأيكولوجي ، لذا فقد أشار مصطلح علم الاجتماع الحضري بشكل عام إلى الدراسة السوسيولوجية للمدن أو الحياة في المدينة أو الحياة الحضرية.

•وعلى هذا يعرف علم الاجتماع الحضري بشكل أكثر تحديداً بأنه فرع من فروع علم الاجتماع العام يستخدم مناهجه وأدواته ومفاهيمه في دراسة الحياة الاجتماعية داخل المجتمع الحضري(الذى يقابله ويرث بالمجتمع الشعبي أو الريفي.)

•تابع التعريف : والذي يتميز بالجماعات الثانوية وانقسامية الأدوار وتزايد معدلات الحراك(التنقل)الاجتماعي والمجتمع الحضري الذى يتميز بكبر الحجم، وكثافة السكان ، واللاتجانس هو العامل الأساسي الذى نفسر في ضوئه كافة الأشكال الاجتماعية التي تظهر في المدينة.

•وفي سياق هذا المعنى يهتم علم الاجتماع الحضري بالمدينة وما يتخللها من بناءات ودعائم ونظم وتيارات اجتماعية بالدراسة والتحليل كما يقوم بتفسير المظاهر المميزة للتنظيم الاجتماعي في مناطق الإقامة الحضرية في نشأتها وتطورها ووظائفها وأجهزتها الإدارية والفنية وتقسيمها الطبقي والمهني ومستوياتها التكنولوجية ومشكلاتها.

•وقد ضيق" روبرت بارك "تعريف علم الاجتماع الحضري وحصره في مقالته الكلاسيكية الشهيرة عن المدينة بأنه يهتم ببحث السلوك البشري في البيئة الحضرية.

•وفي ضوء ما سبق يتضح أن علم الاجتماع الحضري هو أحد فروع علم الاجتماع العام الذى يطبق مناهجه ونظرياته ومفاهيمه في دراسة للمدينة وأحوالها والظواهر الاجتماعية المرتبطة بها.

•ومدى تأثير الحياة الحضرية على السلوك الاجتماعي وأهم المشكلات المجتمعية التي تظهر في المدينة وفي إطار هذا يضيف "رايسمان "إلى أن هناك بعض الموضوعات التي لا يمكن دراستها دراسة حقيقية إلا من خلال مجتمع حضري كالطبقات الاجتماعية والبيروقراطية.

•ويمكن أن نعتبر المدن والمراكز الحضرية بمثابة المعمل الذى يصلح لدراسة عدد من ملامح المجتمع، من ذلك مثلاً الهجرة إلى المراكز الحضرية، وهنا لابد أن ندرس نوعية المهاجرين والدوافع وراء هجرتهم، وهل ترجع هذه الهجرة إلى الضغوط التي يتعرضون لها من جراء عوامل معينة كجاذبية المراكز الحضرية مثلاً.

•ومن المهم أيضاً التعرف على الأوضاع الطبقية للمهاجرين ، وما إذا كانت هذه الأوضاع الطبقية تتغير بسبب الهجرة كالتغيرات التي تحدث في الأنماط الأسرية.

•كذلك ضرورة التعرف على العلاقات الاجتماعية بين المهاجر كوافد حديث إلى المدينة وبين غيره من الحضريين المقيمين بالمدينة منذ البداية، كذلك ضرورة الاهتمام بدراسة البناء والتنظيم الاجتماعي على نطاق واسع في كثير من دول العالم.

•وبناء على ذلك يمكن تحديد أهم مجالات علم الاجتماع الحضري على النحو التالي-:

- ❖ دراسة المدن والمراكز الحضرية والمناطق المتاخمة لها.
- ❖ دراسة البناء الاجتماعي للحياة الحضرية.
- ❖ دراسة خصائص الحياة الحضرية سواء من زاوية الوحدة الاجتماعية الصغرى **micro- social** أو زاوية الوحدة الاجتماعية الكبرى. **macro-social**
- ❖ دراسة الأيكولوجية الحضرية بمعنى العلاقة بين الكائنات الحية وبيئتها الطبيعية.
- ❖ دراسة المدينة ودورها التاريخي وتطورها وبناؤها.
- ❖ دراسة المشكلات الاجتماعية في المدينة.
- ❖ دراسة التأثيرات الاجتماعية للحياة الحضرية ودراسة
- ❖ العلاقة بين التحضر والمجتمع والتصنيع.

•وهكذا يتضح أن علم الاجتماع الحضري هو العلم الذى يهتم بدراسة المدينة بوصفها مركز الحضر بدراستها في نشأتها وتطورها ووظائفها وأجهزتها الإدارية والفنية وتقسيمها الطبقي والمهني ومستوياتها التكنولوجية والمشكلات التي تعاني منها مثل مشكلات السكان وشئون الأسرة والتموين والمواصلات والخدمات العامة والخاصة والإسكان وغيرها.

ثانياً :مفهوم التحضرUrbanization

•تشتق كلمة التحضر من الكلمة اللاتينية**urbas :** وهي اصطلاح كان الرومان يستخدمونه للدلالة على المدينة وبخاصة مدينة روما.

•وقد حددت دائرة المعارف البريطانية مصطلح التحضر باعتبارها العملية التي يتركز خلالها السكان في المدن أو المناطق الحضرية وتتم هذه العملية بطريقتين متباينتين هما-:

أ- من خلال زيادة المناطق الحضرية.

ب- من خلال زيادة حجم السكان للمقيمين في المناطق الحضرية.

•وبالتالي فالتحضر هو العملية التي بمقتضاها تحتشد نسبة متزايدة من سكان أحد المجتمعات في المدن ، وهي عملية قد ترتبط أو لا ترتبط بعملية التصنيع**Industrialization** وعلى هذا يعرف" كينجزلى دافيز "التحضر بأنه نمو نسبة السكان الذين يعيشون في المدن في مجتمع معين.

•وبالتالي قد تنمو المدن في الحجم دون حدوث تحضر إذا ما تزايد عدد السكان الريفيين بمعدل أكبر وتلك نقطة هامة، ففي أوروبا كان معدل النمو الحضري السريع راجعاً إلى الهجرة الريفية الحضرية الضخمة أما في العالم الثالث فالتحضر أكثر بطئا لأن سكان الريف مستمرون في الزيادة السريعة بالرغم من الهجرة إلى المدينة.

•وعلى هذا فالتحضر هو عملية من عمليات التغيرالاجتماعي تتم عن طريق انتقال أهل الريف أو البادية إلى المدينة وإقامتهم بمجتمعها، بمعنى هي عملية إعادة توزيع السكان من الريف إلى المدن والمراكز الحضرية الأخرى.

•ويطلق على المستوى الذى يميل إليه المجتمع من تحضر درجة التحضر **Degree of Urbanization** ويقصد به عادة نسبة السكان الذين يعيشون بمراكز عمرانية يزيد حجمها على عشرين ألف نسمة إلى مجموع سكان الدولة.

•ومن الطبيعي أنه كلما ارتفعت نسبة سكان الحضر زادت درجة التحضر غير أن هناك حالات خاصة ترتفع فيها أعداد السكان بالمدن خلال فترة معينة إلا أن ذلك لا ينعكس على زيادة في درجة التحضر ويرجع السبب في ذلك إلى أن ارتفاعاً يكون قد أصاب الريف بنفس المعدل.

•ومن هنا كان مؤشر(معدل التحضر**Rate of Urbanization**) دالاً في التعبير عن التغير الذى يصيب درجة التحضر خلال فترة زمنية معينة، ويقاس هذا التغير بنسبة مئوية وكلما ارتفع معدل التحضر على معدل التريف زادت بالتالي درجة التحضر.

•وتوصف عملية التحضر دائما بأنها عملية تراكمية **accumulative** ويقصد بذلك أن رصيد التحضر لا يظل ثابتاً على ما هو عليه وإنما يتعرض باستمرار لإضافات وزيادات تنجم عن الإقامة الدائمة والاستقرار بنطاق مكاني محدد مع ما يرتبط بذلك من انجازات يحققها الإنسان يوما بعد يوم ويضيفها إلى التراث الحضاري لمجتمعه.

•ولا نعني بالتراكم هنا زيادة سكانية فقط وإنما فوق ذلك هو زيادة موارد وخبرة لدى هؤلاء السكان على استغلالها والإفادة منها.

•وهكذا نلاحظ أن مفهوم التحضر قد ارتبط بمعاني كثيرة ومتعددة منها ما ذهبت إليه" هوب تيسدال "في تعريفها للحضرية إلى أنها عملية تتضمن حركة للسكان من حالة أو موقف أقل تركيزاً إلى آخر أكثر تركيزاً.

•وبهذا المعني لا توافق تيسدال على تصور الحضرية كعملية لانتشار الخصائص الحضرية خارج حدود المدن وذلك لأن هذا التصور يجعل المدينة على حد تعبيرها سببا للتحضر بدلاً من اعتبارها أي المدينة نتيجة لها كما أن هذا التصور لا يفسر في نظرها نشأة المدن وتطورها.

•وهكذا يمكن تعريف التحضر بشكل أكثر تحديداً بوصفه ضرب من ضروب التغير البنائي الذى لا يقتصر فقط على انتقال السكان من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية أو التحول من العمل الزراعي إلى العمل الصناعي، ولكنه يتضمن أيضا تغيرات أساسية تشمل تفكير الناس أو سلوكهم وقيمهم الاجتماعية.

ثالثاً :مفهوم الحضريةUrbanism

•يشير مفهوم الحضرية كما عرفه" مارشال جوردن "إلى أنماط الحياة الاجتماعية التي ترتبط بالسكان المقيمين في المناطق الحضرية والتي تتضمن تقسيم العمل والتخصص الدقيق وانتشار العلاقات الاجتماعية الرسمية والعلاقات القرابية وزيادة الروابط الطوعية والعلمانية وزيادة عملية الصراع الاجتماعي وزيادة الأهمية الاجتماعية لوسائل الاتصال.

•أي أن الحضرية هي اتجاه يتجسد في ظاهرة تشهدها كل المجتمعات البشرية وتعني إقامة الناس واستقرارهم في تجمعات حضرية(قد تأخذ شكل المدن)وتتبلور في التغير النوعي الذى يحدث في أنماط تفكيرهم وسلوكهم تجاه الأنشطة السائدة ونمو التنظيمات القائمة والحضرية.

•وبهذا الشكل تتضمن كل الجوانب الكيفية التي تتصل بالمعيشة في المدينة مع ما يرتبط بذلك من مشكلات حضرية.

•ويعد " لويس ويرث "من أبرز العلماء الذين ناقشوا وفسروا مفهوم الحضرية كطريقة في الحياة يمكن تناولها ميدانيا من خلال ثلاث اتجاهات متشابكة ومتساندة فيما بينها هي-:

1. كبناء فيزيقي يتضمن أبعاد أيكولوجية وسكانية وتكنولوجية.
2. كنسق من التنظيم الاجتماعي يتضمن بناءاً اجتماعياً مميزاً أو مجموعة من النظم ونمطاً محدداً من العلاقات الاجتماعية.
3. كمجموعة من الاتجاهات والأفكار تشترك في تكوين نمط السلوك الجمعي والذى يخضع لآليات الضبط الاجتماعي السائدة.

•وعلى هذا فالحضرية تشير إلى حالة أو كيفية أو طريقة في الحياة ، ومن المتصور أن تكون خاصية مميزة للمدينة أو المجتمع المحلي الحضري.

•والواقع أن كثيراً من الأفكار استوعبها تراث علم الاجتماع الحضري والتي حاولت أن تلخص خصائص المجتمع الحضري

مثل كتابات(جورج زيمل و بيتريم سودوكين و زيمرمان و لويس و برث) تصدق في جانب كبير منها لمحاولة لتحديد خصائص الحضرية كطريقة للحياة فلقد أجمعت كل هذه المحاولات على الخصائص التالية-:

1. تطوير نسق أكثر تعقيدا لتقسيم العمل لكى يعتمد على بناء مهني يتسم بالتباين بحيث يشكل أساساً لنسق التدرج الطبقي الاجتماعي.
2. ارتفاع معدلات الحراك الاجتماعي والفيزيقي(المكاني.)
3. الاعتماد الوظيفي والتساند المتبادل بين الأفراد.
4. انتشار وسيطرة نسق من العلاقات الاجتماعية يتسم بالطابع السطحي وغير الشخصي إلى جانب سيطرة الطابع الانقسامي على الأدوار الاجتماعية.
5. الاعتماد على الاساليب غير المباشرة للضبط الاجتماعي، ولقد لاحظ بعض الباحثين أن هذه الخصائص ليست قاصرة على المدن فقط وإنما قد يمكن انتشارها أو انتقالها خارج حدود المدن إلى جوانب الريف المجاور ، الأمر الذى أدى إلى تحضر المناطق الريفية ولو بدرجة محدودة.

الخلاصه:

•والجدير بالذكر هنا أن الحضرية وإن كانت تحمل في طياتها الإشارة إلى انبثاقها من المدن إلا أنها في الواقع مجرد طريقة في السلوك وحسب، أي سلوك له طريقته الخاصة وسماته الخاصة التي تميزه عن غيره وهي ليست تعبيراً مقصوراً على الحياة في المدن.

•فقد نجد إنساناً متحضراً وسلوكه الكلي حضري بينما يحيا في الريف ونجد آخر يحيا في أكثر أحياء المدن تحضراً وهو مع هذا لا يزال قرويا في تفكيره وطريقة معيشته بل وفي سلوكه ، فالمسألة إذن مسألة سلوك وليست مسألة مظهر.

المحاضرة الثانية

تابع علم الاجتماع الحضري(مفهومه ومجالاته)

عناصر المحاضرة

- رابعاً :خصائص الحياة الحضرية.
- خامساً :مستقبل الحياة الحضرية.

رابعاً :خصائص الحياة الحضرية

- تتميز الحضرية كطريقة في الحياة ونمط في التفكير بالتغير السريع سواء من حيث الحركة السكانية أو من حيث التغير في النظم الاجتماعية أو الاقتصادية أو من حيث التغير في القيم والعادات والتقاليد والنظرة إلى الحياة ، وتتمثل أهم خصائص الحضرية فيما يلي-:

1. تتناسب الحضرية طردياً مع عدد السكان.
2. شكل العلاقات الاجتماعية التي تقوم بين الناس ونوع العمل.
3. اللاتجانس أو التغير الاجتماعي.
4. التسامح الاجتماعي.
5. سيطرة الضبط الرسمي والثانوي.
6. التنقل والحراك الاجتماعي.
7. الروابط الطوعية.
8. الفردية.
9. العزل المكاني.
10. الحياة الحضرية أوسع نطاقاً من الحياة الريفية.
11. تمتاز الحياة الحضرية بالتكيف السريع.

1. تتناسب الحضرية طردياً مع عدد السكان: بحيث كلما ازداد عدد السكان في مدينة ما ارتفعت فيها نسبة الحضرية ارتفاعاً ملحوظاً، وبالتالي يرتبط بسكنى الحضر ظاهرة لافتة ونقصد بها التركيز السكاني فهي أول ما يلفت النظر في أي مركز للنمو بصفة عامة. فهناك تيار من الهجرة يتدفق من المناطق المحيطة بهذا المركز إلى بؤرته بحثاً عن فرصة عمل جديدة أو فرصة عمل أفضل من السابقة، وهكذا تتكون ظاهرة التركيز السكاني بالمركز الحضري وتبدأ تأثيراتها بعد ذلك في الظهور وفي التأثير بدورها على أنماط الحياة بالمركز.

- ولذا فقد أكد بعض الباحثين على مقولة أساسية فحواها أن تركز السكان دالة للتحضر، ويحلو للبعض أن يسمي ظاهرة التركز السكاني بالتراكم السكاني ، وهي تسمية قريبة من الواقع إلى حد كبير ومتسقة مع طبيعة تلك الظاهرة التي لا تنشأ بشكل مفاجئ وإنما تتخذ السمة التدريجية.

2. إن اهم سمه للحياة الحضرية هي شكل العلاقات الاجتماعية التي تقوم بين الناس ونوع العمل: الذى يقومون به والتخصص وتقسيم العمل ومدى اتساع نطاقه، وليست المسألة في الحضرية مسألة عدد فقد نجد قرية من القرى يزداد عدد سكانها زيادة كبيرة جداً. وقد تجد أخرى عدد سكانها قليل فالعبرة ليست بعدد السكان ولكن بنوع وطبيعة العلاقات الإنسانية التي تميز الحياة الحضرية عن الريفية.

- وفي هذا الصدد يرى" لويس ويرث "أنه كلما كبر حجم المدينة قل احتمال معرفة عدد الأفراد ببقية سكانها معرفة مباشرة وشخصية، الأمر الذى يؤدى إلى تغير طابع الحياة الاجتماعية.

- لأن عدد الاشخاص الذين يتصل بهم الفرد أو يعتمد عليهم في المدينة كبير نسبياً فإن العلاقات الاجتماعية التي يكونها في المدينة تتسم بأنها سطحية وغير شخصية ولها الطابع الانقسامي.

•وبالتالي تتسم العلاقات الاجتماعية بين الأفراد في المدينة الثانوية والنفعية أكثر من كونها أولية وتكاملية وعاطفية، وسكان الحضر يرتبطون ويتفاعلون باستمرار مع الغرباء، ومن ثم تحل اللامبالاة محل الاستجابة المباشرة لسكان الريف نحو الغرباء سواء كانت تعاطفاً أو نفوراً.

•وبوجه عام فإن ساكن الحضر يعامل هذا الحشد الكبير من الغرباء ممن يقابلهم ويتفاعل معهم في حياته اليومية كما لو كانوا آلات حية متحركة أكثر من كونهم كائنات بشرية، ولذلك كان سلوكه نحو معارفه يختلف تمام الاختلاف عن سلوكه نحو ما يحيط به من الغرباء.

•رغم أن هذا السلوك يتحدد في أكثر جوانبه بوجودهم، كما أنه يستخدم مستويات خارجية أو مظهرية للحكم على الآخرين حيث يقيم غيره من الأفراد من خلال مظهرهم وطريقة حديثهم وتفكيرهم وسلوكهم ، غير أنه نظراً لأنه لا يعرف عنهم شيئاً فإنه لن يستطيع أن يحكم عليهم.

•ولا ينال الأصدقاء والمعارف من حياته ساكن الحضر ووقته إلا جانباً محدوداً، فهو وإن اعتمد في حياته على عدد كبير من الأفراد إلا أن هذا الاعتماد يكون بهدف إشباع حاجاته وخدمة مصالحه، كما يكون أكثر ارتباطاً بجماعات منظمة عنه بأشخاص بعينهم.

•ومن ثم فارتباطه بالآخرين يكون محدوداً فقط بما يقوم به الغير من نشاط أو دور معين في حياته ، ولهذا السبب توصف التفاعلات الاجتماعية والارتباطات أو العلاقات التي تقوم بين سكان الحضر.

•وذلك على حد تعبير" ويرث "بأنها ذات طابع انقسامي بمعنى أن تكون العلاقات الاجتماعية وسائل لتحقيق أهداف شخصية وبالتالي تكون أكثر رشداً وعقلانية وأكثر بعداً عن العاطفية أو الانفعالية.

3. اللاتجانس أو التغير الاجتماعي: تعتبر خاصية اللاتجانس هي النتيجة الحتمية لظاهرة التحضر كعملية تركز مجموعة كبيرة من السكان في منطقة صغيرة ومحددة.

•ويبدو هذا الارتباط بين هذين المتغيرين واضحاً إذا وضعنا في الاعتبار حقيقة أن الكثافة السكانية الحالية تزيد إلى أقصى درجة ممكنة من عملية المنافسة سواء على المكان أو على الامتيازات والامكانات المتاحة.

•كما تدفع باستمرار إلى التخصص لذلك تغلب على الحياة المدنية أنشطة تطور بطبيعتها نسقاً أو نظاماً معقداً ودقيقاً للتخصص وتقسيم العمل لا يتوافر بالنسبة للأنشطة الزراعية، فإذا أضيف إلى ذلك ما يتميز به المجتمع الحضري أو المدينة من خصائص تجعل السكان يتوافدون اليها من بيئات مختلفة ومتغايرة.

•لهذا كله يصبح كل منها(المدينة والمجتمع الحضري)موطنا طبيعيا للتغاير واللاتجانس أو كما يسميها البعض بوتقة تختلط فيها الأجناس والثقافات المتغايرة لتسمح بل وتشجع على تأكيد الفروق الفردية باستمرار كأس النجاح.

•ويتحقق تكامل المجتمع من خلال ما يطوره هذا الاختلاف والتغاير من تضامن بين الأفراد يقوم على أساس نفعهم لبعضهم البعض وليس على أساس تماثلهم وتشابههم، والنتيجة التي نخلص إليها على حد تعبير "ويرث "هي أنه كلما ازداد عدد الأفراد الذين يشتركون في عملية التفاعل كلما ازدادت امكانات التمايز بينهم.

•ولذلك فإنه من المتوقع أن تتدرج السمة الشخصية لسكان المجتمع الحضري ومهنتهم وحياتهم الثقافية وأفكارهم وقيمهم على امتداد تتسع فيه الهوه بين طرفيه أو قطبيه على نحو أكثر وضوحاً عنه في المجتمع الريفي.

4. التسامح الاجتماعي: ويعني التسامح هو الرغبة في منح الحريات المدنية للأشخاص وذوى الأقليات والديانات والرؤى السياسية المختلفة أو السماح للتعبير بحرية عن الأفكار المختلفة ومعاملة الآخرين وفقاً لمعايير عامة مستقلة عن الاختلافات القيمية.

•وقد أكد" ويرث "ارتباط هذا التسامح بطبيعة المجتمع الحضري الذى يتميز بتنوع الثقافات الفردية وتعدد أنماط الشخصيات وتمايز مستويات السلوك وسيطرة العلاقات السطحية.

•كل هذا جعل التسامح ضرورة لا غنى عنها في مجتمع يتطلب من أفراده أن يكونوا على وعى ودراية بالمعايير الثقافية المختلفة المتباعدة وأن يتفاعلوا مع بعضهم البعض على هذا الأساس.

•ولذلك تكشف المناطق الحضرية باستمرار عن حدود أكثر اتساعا للتسامح في كثير من المسائل المرتبطة بأنماط السلوك والأخلاقيات والعقيدة الدينية والحرية السياسية والأذواق والموضات ووسائل شغل أوقات الفراغ... إلخ.

•لقد أصبح لساكن الحضر حياته الخاصة وأصبح أكثر انغماسا في ملذاته لأنه أصبح أكثر تحرراً من قيود الجماعة الأولية ، كما أنه لم يعد يتعجب من أي شيء بل يتوقع كل شيء من الآخرين وتبرير ذلك أن المجتمع الحضري مجتمع مفتوح لا يتمسك بعادات صارمة وتقاليد جامدة أو عرف حازم يورثها للأجيال المتعاقبة.

•كما لا يفترض نتيجة لذلك تشابها وتطابقا على جميع افراده بل بلغت فيه درجة اللاتجانس إلى الحد الذى جعله يضع حدودا للتسامح أوسع بكثير من المجتمع الريفي، ولا يعنى ذلك أن المجتمع الحضري مجتمع لا معياري يفتقد إلى ضوابط السلوك وإنما يعني أنه لا يهتم ولا يعني إلا بتنظيم السلوك العام.

•أما السلوك الخاص فأمر يتسامح فيه طالما أنه لا يتعارض مع الأنماط العامة للسلوك، كما أنه يسمح بتعدد الثقافات الفرعية طالما أنها لا تتعارض مع الإطار الثقافي العام.

5. سيطرة الضبط الرسمي والثانوي: حيث توفر المدينة او المجتمع الحضري لسكانها فرصة العيش في عالمين اجتماعيين مختلفين وهما:

الاول: عالم الأصدقاء والمعارف من ناحية أو عالم العلاقات الأولية الوثيقة،

والثاني: عالم من الغرباء الذين يرتبطون به فيزيقيا عن قرب ولكنهم يكونون أكثر بعدا عنه من الناحية الاجتماعية.

•ويستطيع ساكن الحضر نتيجة لذلك أن يهرب من الضبط القهري للجماعة الأولية عندما يريد، وذلك بأن يختفي في بحر من الغرباء(وتلك هي خاصية الغفلة التي تتميز بها حياة المدينة والتي تحرر سكانها من الضبط الأخلاقي الصارم.)

•ولكنه يستطيع في نفس الوقت أن يهرب من اللامبالاة والعلاقات غير الشخصية بأن ينتمي إلى جماعة أولية كجماعة الأسرة أو شلة من الأصحاب والأصدقاء لكى يسترد أمنه ويشبع إحساسه العاطفي وشعوره بأنه كائن اجتماعي وليس مجرد رقما أو شخصا تافهاً.

•ومن ثم يتخلص من العزلة التي تفرضها عليه حياة المدينة، ومعنى ذلك أن المدينة رغم سيطرة علاقات الجماعة الثانوية عليها إلا أنها في الوقت نفسه عبارة عن مجموعة من الجماعات الأولية المتداخلة التي تمارس قدراً لا يستهان به من ضبط السلوك ولكن ليس بنفس الدرجة من الإحكام كما هو الحال في المجتمع الريفي.

•ونظراً لسهولة الابتعاد عن الضوابط الأولية للسلوك فإن المجتمع الحضري يلجأ إلى ضوابط ثانوية، حيث يتحتم كبح جماح روح الاستغلال المتبادل الذى ينشأ بالضرورة عن ذلك الاتصال أو الاحتكاك المتنوع والوثيق بين أفراد لا تربطهم علاقات شخصية وعاطفية.

•ومن هنا كانت مختلف التنظيمات أو المؤسسات كالقضاء والبوليس والمحاكم والأجهزة الإدارية ذات اليد الطولي في تنظيم العلاقات المعقدة والنفعية بين سكان الحضر.

•وحتى الضبط الديني فإنه يمارس تأثيره من خلال منظمات وروابط ثانوية تعمل ككيانات شرعية أو جماعات ضاغطة وكلما كبر حجم المجتمع الحضري كلما أصبحت مشكلة الضبط أكثر وضوحاً وكانت أجهزة التنظيم والضبط الثانوي أكثر تنظيماً ويحقق فيه الضبط القانوني والشرعي لتنظيم الحياة اليومية أي تفقد في الأعراف والطرائق الشعبية تأثيرها كموجهات للموقف.

6. التنقل والحراك الاجتماعي: تتسم المدينة او المناطق الحضرية ليس فقط بتحقيق قدر كبير من التنقل الجغرافي للأشخاص والسلع والأفكار ولكنها تشجع أيضا على تحقيق قدر أكبر من التنقل والحراك الاجتماعي.

•أن أهم ما يتميز به البناء الاجتماعي الحضري من تقسيم دقيق للعمل وإتاحة فرص المنافسة وتأكيد العلاقات الشخصية يؤكد عمليات الانجاز والاكتساب والتحصيل أكثر من وراثة المكانة.

•إن المجتمع الحضري يتكون أساساً من حشد كبير وغير متجانس من الأفراد ، كما أنه يستند فيما يقدمه من مكافآت لهؤلاء الأفراد على أساس التغذية والكفاءة والانتاج وهو لأجل هذا كله يحكم على المكانة أو بقدر مراكز الأفراد وفقاً لما يستطيعون أن يفعلوه أو يقدموه أكثر من الحكم عليهم من منظور النسب أو المكانة الموروثة.

•ولذلك فإن ساكن الحضر يستطيع بالتالي أن يحقق درجة ما كبرت أو صغرت من التنقل الاجتماعي بحيث تصبح المنافسة على المكانة وعلى الاحتفاظ بها شغله الشاغل ، فلقد قوضت الحضرية دعائم البناء الطبقي والطائفي التقليدي وجعلت من المدينة أو المجتمع الحضري مكانا تتوفر فيه فرص التنقل الاجتماعي خاصة عندما جعلت من التحصيل والمهارة والتعليم والثروة ومنافذ الكسب المكانة الاجتماعية للأفراد والارتقاء بها.

7. الروابط الطوعية: نظرا لتزايد حجم المدينة او المجتمع الحضري وزيادة كثافته السكانية والقرب المكاني الوثيق بين الأفراد وتنوعهم أو تغايرهم أصبح المجتمع الحضري مجتمع للروابط أو الجماعات الطوعية الاختيارية سواء على مستوى المهنة أو الهواية أو على مستوى الموطن الأصلي أو على مستوى السن أو السلالة.

•لكى يستطيع ساكن الحضر أن يجد دائماً آخرين لهم نفس المصلحة ولهذا السبب تميل كل الجماعات في المجتمع الحضري إلى أن تكسب خاصية الطوعية أو الاختيارية التي لا تعتمد فيها العضوية على أساس القرابة أو النشأة، كما نجد أن كثيراً من العلاقات التي تتميز بها الجماعات الأولية بدأت تميل إلى الطابع الرسمي.

•فلقد أصبحت روابط الزواج أكثر سهولة من حيث إقامتها وبالمثل غدت الصداقة أكثر انقسامية ونفعية فضلا عن ذلك ظهرت أشكالاً جديدة ومتنوعة من الجماعات تستند أساساً على المصالح المتخصصة نجد من بينها الشلل والنوادي والقوميات والمجاورات وغيرها من جماعات نوعية متخصصة.

•وقد ترتب على ذلك أن مصالح الفرد وآراؤه لن تكون ذات أهمية ونفوذ ما لم ترتبط بمصالح جماعة معينة، وربما كان التأكيد على الممارسة أو الاهتمام الجمعي بالمصالح الخاصة هو ما جعل المجتمع الحضري أو المدينة يفقدان طابع المجتمع المحلى بالمعنى الحقيقي للكلمة ليصبحا في النهاية مجرد كيانات إدارية أو سياسية أو جغرافية تقتصر باستمرار إلى الولاء والانتمائية.

8. الفردية: يتسم سكان المجتمع الحضري بالفردية حيث تشجع الحضرية وباستمرار على تأكيد روح الفردية ، فالحشد الهائل من الجموع البشرية في المجتمع الحضري والطابع الثانوي والاختياري والطوعي للروابط الحضرية إلى جانب تعدد الفرص وتنوعها وسهولة التنقل أو الحراك الاجتماعي وتنوع الجماعات التي قد ينتمي إليها الأفراد وتعدد المصالح التي توجد بينهم.

•وما تشجعه الحياة الحضرية من روح المنافسة كل ذلك من شأنه أن يجبر الفرد على أن يتخذ قراره بنفسه، وعلى أن يخطط لحياته بطريقة فردية مستقلة ، الحضرية إذن تصنع الأفراد دائما بعضهم من بعض وذلك من خلال ما تزكيه بينهم من تميزات وفروق.

•كما أن وعى الفرد لاختلافه عن الآخرين وتميزهم عنه ومعرفته بما يمكن أن يسميه بالنسبية البشرية يعطيه منظورا خاصا لنفسه بحيث يمكنه أن يرى نفسه بموضوعية أكبر وأن يفصل ذاته عن هذه الجموع المحتشدة من حوله، وفي تعامله وتفاعلاته مع

الآخرين ينبغي على ساكن الحضر أن تكون لديه القدرة أن يتحايل عليهم وأن يحمى ذاته من تحايلاتهم نحوه، الأمر الذى يضطره دائما أن يميز ذاته عن الآخرين.

•ويتمخض ذلك كله عن نوع من تفتيت الحياة الاجتماعية وتميزها بالطابع الفردي حيث يقف الأفراد بما لهم من وعي ذاتي بالتميز والتفرد في جانب وتقف الروابط والمنظمات الكبرى في المدينة في جانب آخر ولا وسط بين الطرفين.

9. العزل المكاني: في الواقع ان التنافس على المكان في مثل هذا المجتمع الحضري الدينامي واللامتجانس من شأنه أن يؤدى إلى عزل واضح ومتميز للجماعات والأنشطة والوظائف ينعكس بوضوح على ما له من نمط مكاني، حيث نجد أن مركز المدينة أو المنطقة الحضرية يشغل بطبيعة الحال بالوظائف ذات الأهمية المحورية للمجتمع ككل.

•مثل أعمال الادارة والحكم والبنوك الأمر الذى يجعل القيمة الإيجارية في مثل هذه المراكز مرتفعة بدرجة ملحوظة وتؤثر المنافسة على المكان واستخداماته المختلفة وغيرها من عمليات أيكولوجية كالتوسع والغزو والتمركز والتشتيت... الخ.

•تأثيراً باعثاً في تحديد ما تتمثله المدينة بصفة عامة من هيكل فيزيقي ومن بناء أيكولوجي والعزل المكاني الذى يتميز به البناء الأيكولوجي للمجتمع الحضري إنما يتيح وسائل أكثر ملائمة لفهم طبيعة التنظيم الاجتماعي لهذا المجتمع ، خاصة إذا وضعنا في الاعتبار أن سكان أي منطقة من المناطق الحضرية يميلون إلى تطوير طابع اجتماعي وثقافي خاص ومميز لهم عن غيرهم من سكان مناطق أخرى.

•وبعد كشف ظواهر مثل الخصوبة والهجرة والجريمة وجناح الأحداث والطلاق والانتحار والأمية وغير ذلك من ظواهر السلوك الاجتماعي تختلف اختلافاً واضحاً من منطقة إلى أخرى داخل المجتمع الحضري في ضوء التوزيع المكاني أو ما يسمى بالأيكولوجيا الحضرية تجعل من المدخل الأيكولوجي واحداً من المداخل الهامة في الدراسة السوسيولوجية للمجتمع الحضري.

10. الحياة الحضرية اوسع نطاقا من الحياة الريفية: ففي الحياة الحضرية يكون الشخص حراً في نوع تعليمه وحرفته وسكنه وطريقة حياته الخاصة والعامة بينما في الريف نجد كل الظروف العائلية تفرض على الشخص كثيرا من أنماط السلوك يضطر إلى تنفيذها بحذافيرها.

•فهو ليس حراً طليقاً ولكنه مقيد ومكبل بقيود العادات والتقاليد التي تخضع لها قريته، وهو لا يستطيع أن يأتي بجديد أو يقوم بالتعبير الخلاق فهو يدور في إطار ضيق محدد تماماً بعكس الحياة الحضرية ففيها التجديد، والخلق والإبداع أي أن الحضرية دينامية وليست استاتيكية.

11. تمتاز الحياة الحضرية بالتكيف السريع: فالفرد الجامد الذى لا يستطيع التكيف سرعان ما يتخلص بل يتنبأ له الباحثون بالمرض النفسي ، ولكن الفرد المتكيف المتفاعل هو الذى يمكنه البقاء في المدينة ، فالتكيف السريع شرط أساسي للحياة الحضرية الناجحة.

•هذه أهم خصائص الحياة الحضرية بشكل عام ، ومع هذا فالحياة الحضرية لا يمكن اختزالها في هذه الخصائص الإحدى عشر فقط فهي أوسع من أن تحدد خصائصها بشكل حصري تماماً.

خامساً :مستقبل الحياة الحضرية

•لقد ظل الإنسان لأزمنة طويلة يعيش في المدينة دون أن يفكر في المستقبل ولكن في ظل التطور والتقدم التقني السريع بدأ الإنسان يواجه بحيره إزاء حياته في المدينة، وظهرت وجهتي نظر متباينة تجاه الحياة في المدينة ومستقبل العيش فيها وهما : وجهة النظر الأولى وتتمثل في تشاؤم الكثيرون من مستقبل المدينة لما لها من آثار سيئة على حياة البشر وما تؤدى إليه من تدمير للقيم الإنسانية.

•ف" أزولد شبنجلر "أكبر مفكر فيهم يرى أن المدينة ذاتها عبارة عن شر يدمر كل شيء وفي النهاية تعزف المدينة موتا في آثامها ويقول أن مولد المدينة يحمل في نفس الوقت علامة موتها.

•كما عبر" جون ايفلين "في القرن السابع عشر عن شكواه من الدخان والتلوث الذى أصاب المراكز الحضرية في لندن وقد أخذت هذه الشكوى تزداد في القرن الثامن عشر والتاسع عشر وفي القرن العشرين في بريطانيا على وجه الخصوص كنتيجة للتغيرات التي طرأت على أساليب الحياة في ظل النمو الصناعي وتطور المصانع.

•والأمر على هذا النحو يختلف عما كان يبدو في المدن القديمة من شرور ظاهرة، كالأمراض الناجمة عن انخفاض مستوى الوقاية الصحية التي كانت تزداد تركزا في حياة المدن ، فالمراكز الحضرية تشهد ازدحاما سكانيا يعيشون معا في ظروف سيئة وبعض هؤلاء السكان قد وفدوا من الريف طلباً للعمل في الوقت الذى كانت فيه المراكز الحضرية قد أصبحت عاملاً من عوامل الجذب.

•ولقد استخدم" لويس ممفرد "عبارتين يصف فيهما الظروف بالغة السوء في المراكز الحضرية وهما صراع الفردوس وصراع الجحيم، فالمساكن المتزاحمة في شوارع رتيبة تبعث على الملل والمكتظة بأعداد هائلة من السكان التي تتحمل الازدحام الشديد والفقر إلى جانب الكثير من الأمراض الاجتماعية الأخرى.

•كل ذلك موجود بالمدن ويرى بعض المراقبين أن المرض والازدحام الشديد والفقر ليست مرعبة في حقيقتها بقدر ما يترتب عليها من نتائج كالجريمة والانحلال والانحطاط الخلقي الذى يستشرى في ظل الحياة الحضرية، والذي يتخذ صوراً وأشكالاً شتى مؤلمة.

•ولقد تناول الكتاب في كتاباتهم الشرور الحضرية من زوايا عديدة فقد تحدث" زولا "عن الأحياء المتخلفة في باريس، كما تحدث" سنكلير "عن نفس الشيء في شيكاغو ، كما تحدث في نفس الموضع" ديكنز."

•كما كان هناك أيضا" وليام بوث "الذى دعا إلى تكوين جيش الخلاص في كتابه المرسوم(انجلترا المظلومة)وطريق الخلاص الذى نشر عام1980 صور شتى شرور الحياة الحضرية واقترح حلولاً لها.

•فالفقر في المناطق الحضرية الذى استشعره كثير من المفكرين الاجتماعيين لم يكن مقبولاً كظاهرة اجتماعية ناجمة عن الحياة الحضرية إلا بعد ظهور أول مسحين اجتماعيين علميين تم إجراؤهما حول الأوضاع الحضرية، فقد أجرى" تشالز بوث" عام 1902مسحا لمدينة عظمى(لندن.)

•كما أجرى" راونترى "عام 1901 مسحا لمركز حضري وهي مدينة (يورك)، وقد أجريا هذين المسحيين وفقا لبحوث علمية دقيقة بذلا فيها عناية كبيرة ، وقد انتهيا إلى نتائج مزعجة مؤداها :أن هناك في بريطانيا وهي واحدة من أغنى بلاد العالم وأكثرها تحضراً قطاعا كبيرا من السكان ممن يعيشون ويموتون في فقر.

•غير أن هناك بعض الباحثين الذين يردون على هؤلاء المتشائمين والذين يرون أن المدينة والحضرية كطريقة في الحياة لا يمكن أن تكون مسئولة عن مثل هذه الكوارث لافتقارها إلى الدليل العلمي، حقيقة أن المدينة قد تسببت في وجود أنواع جديدة من الجرائم وزيادة في انحراف الأحداث.

•وزيادة كبيرة في تصدع الأسر واحتمالات كثيرة للمرض النفسي والانهيار العصبي وقيام فرص كثيرة لظهور التفكك والقلق والاضطراب في المجال الفردي والجمعي إلا أن جذور هذه المشاكل جميعاً كانت موجودة قبلا في الحياة الريفية وتضخمت أو ظهرت واضحة في المدينة تبعا لزيادة حجمها وازدحام السكان فيها.

•وعلى العكس مما يقوله المتشائمون فإن الحضرية كطريقة في الحياة تنمو باستمرار وتفرض نفسها على كل طريقة أخرى في المجتمع.

•لكن الجدير بالذكر هنا أن أولئك الذين يعارضون مساوئ وآثام المدينة ولديهم أفكار وتطلعات حول المستقبل فقد إلى قسمين هما- :

•**أما أولهما** :يرون أن بالإمكان ايجاد أحياء سكنية حديثة على نمط جديد داخل المدن أو المراكز الحضرية.

•**أما الثانية** :فإنهم يرون أنه من الأفضل إقامة مراكز حضرية أو مدن أو قرى جديدة تماما على شكل مجتمعات محلية يخطط لها تخطيطاً جيداً ، ومن أهم دعاة هذا الرأي الأخير" روبرت أوين "و" تيتوس سولت "وهما من أصحاب المصانع الأثرياء الذين يبدون اهتماما شديدا بالطبقة العاملة ، ويرون أن التغير أو التحسين في البيئة التي تعيش فيها العمال لابد أن يجعلهم يتغيرون إلى الأحسن.

•ومن المفكرين المعنيين بقضايا المدينة" ابنيزرت هوارد "الذى يعتبر من أكبر المؤثرين في هذا المجال ، ولقد كتب في مؤلفه الذى نشر عام 1946 حول مزايا وعيوب الحياة في الريف والمدن والذى أثار مبادئ لنظريات حول تخطيط المدن، والذى أكد فيها أن الإنسان يمكن أن يتغير بفعل بيئته.

•ومن هنا فقد رأى البعض أن تغير الإنسان يمكن أن يتحقق من خلال النهوض بالأحياء الفقيرة في المدن من النواحي التعليمية والاجتماعية وأيضاً عن طريق خلق مجتمعات محلية نموذجية ولقد تركت هذه الأفكار تأثيراً في دوائر تخطيط المدن.

•ومن هنا تبرز أهمية التخطيط للمدن بالتركيز على النظر إلى المدينة ليس على أسس مادية بحته لأنه يمكن أن ننجح في ترتيب كل شيء في الحياة الحضرية من الناحية المادية، ومع ذلك تظل الحياة الحضرية مثقلة بالهموم ومكانا قاتما للفرد.

•ومن أجل هذا تبرز أهمية التخطيط الحضري الذى لابد أن يواجه مسائل العلاقات والقيم الذى يجب أن تهدف إلى مزيد من العلاقات المباشرة بين الناس وإعادة بناء القيم على أساس يقلل فرص الانحراف ويضمن ايجاد مستوى موحد تقريباً في النظرة إلى الحياة ، فالمدينة ليسن مجرد أبنية وشوارع أو ميادين أو معدات للحياة اليومية توفر الوقت والمجهود.

•بل أنها نوع من الحياة جديدة على البشرية يجب أن نهيئ له الأساس المعنوي وما يتضمنه من تنظيم اجتماعي لابد أن يصل إلى مرتبة التضامن والتماسك الاجتماعي.

المحاضرة الثالثة

التوجهات النظرية في علم الاجتماع الحضري

عناصر المحاضرة

- مدخل
- أولاً :النظرية الايكولوجية
- ثانياً :النظرية النفسية الاجتماعية

مدخل

- رغم أن الاهتمام بدراسة المدينة والحياة الحضرية قد استقر حديثا وصارت له دراسات وبحوث متخصصة ويمثل جهداً أكاديميا محدد الأبعاد إلا أن ذلك لا ينفي وجود مصادر معرفة انبثقت منها هذه الدراسات والبحوث المتخصصة، وقد عينت البحوث الحضرية في العقود الماضية بصفة خاصة وبشكل أكثر فهما بالبحث عن الحقائق وجمع المعلومات والبيانات أملاً في الوصول إلى تفسير منظم ومتقن للحياة الحضرية.

- خاصة وأن المدينة ظاهرة معقدة ومتشابكة يحتاج إلى فهمها منظورات نظرية أكثر شمولا وكفاءة إذا ما أريد لهذا الفرع من المعرفة أن ينمو وأن يتطور.

- وفي الواقع توجد عدد من المحاولات النظرية التي بذلت لتحديد معالم النظرية الحضرية أو تقييم الموقف النظري في علم الاجتماع الحضري وسنحاول في هذه المحاضرة أن نعرض بعض التوجهات النظرية لعل من أهمها النظرية الايكولوجية والنظرية النفسية الاجتماعية ونظرية الثقافة الحضرية ونظرية العولمة وثنائية الريفي والحضري.

- وتمثل هذه النظريات في الواقع توجهات نظرية معرفية يمكن من خلالها تناول أية ظاهرة تلحظ في المجتمع الحضري حيث أن الحياة الحضرية عملية مركبة ذات الأبعاد المتشابكة والمعقدة وهي ظاهرة سائدة في كل المجتمعات بدرجات متفاوتة ، وبالتالي فإن محاولة تفسيرها من خلال تلك النظريات تساعد على الواقع الفعلي لطبيعة تلك الظاهرة.

أولاً :النظرية الايكولوجية

- يعزو استخدام مفهوم الايكولوجيا **Ecology** إلى العالم البيولوجي الألماني" أرنست هايكل "عام 1869 حيث استخدم كلمة **Ockologie**ليشير بها إلى علاقة الكائن الحي ببيئته العضوية وغير العضوية.

- وقد اشتق المصطلح من الكلمة اليونانية **okios** ومعناها منزل أو سكن ، والمعنى الواسع للفظ يشمل أيضا من يقيمون في السكن ونشاطهم اليومي ومبلغ تأديتهم لوظائفهم للإبقاء على الحياة وضمان الحصول على مواردها ، وهو المعنى المفهوم من لفظ **Homing**وبذلك يكون المعنى العام لكلمة الايكولوجيا أنه العلم الذي يدرس الأفراد الذين يعيشون في بيئة واحدة والوقوف على مبلغ نشاطهم وتفاعلهم مع عناصر البيئة.

- أما **روبرت بارك** وهو مؤسس هذه النظرية فقد حدد الإطار العام للنظرية حيث ذهب إلى اعتبار المدينة مكانا طبيعيا لإقامة الإنسان المتحضر ، حيث كان بارك مفتونا بكثير من خصائص الحياة الاجتماعية في شيكاغو ولذا فقد لاحظ بعض التصورات الهامة عن المدينة من أهمها-:

- أنه رأى أن المدينة الحديثة عبارة عن بناء تجاري يدين في وجوده إلى السوق التي تتوسع المدينة حوله ، وأكد على أن المدينة الحديثة تتميز بالتقسيم المعقد للعمل ، وهيمنة السوق التي أدت إلى انهيار الطرق التقليدية في الحياة الحضرية.

- رأى بارك أن المدينة الحديثة تتسم بالبناءات الرسمية عن طريق وجود ما يسمى بسيطرة البيروقراطيات على نطاق واسع، وستلعب الأجهزة البيروقراطية مثل البوليس والمحاكم والمؤسسات التطوعية الخيرية ومؤسسات الرفاهية الاجتماعية دوراً متزايداً في الحياة الحضرية.

•كما تصور بارك المدينة – متأثرا بدراسات جورج زيمل – باعتبارها مكانا أصبحت الحياة فيه أقل عاطفية وأكثر عقلانية عن الحياة في أي مكان آخر ، بيد أن بارك كان واعياً في الوقت نفسه بأنه ربما يؤدى انهيار الروابط العاطفية التقليدية في المدينة إلى ظهور روابط اجتماعية جديدة معتمدة على جماعات المصلحة والعلاقات الثانوية.

•كما ذهب بارك في مقالته الرائدة(المدينة)بعض المقترحات حول دراسة السلوك الإنساني في البيئة الحضرية إلى أنه يحاول فهم المدينة بوصفها مكانا جغرافيا ، وكذلك باعتبارها نطاقا أخلاقيا، وهو يعتقد أنه يجب وصف المدينة بطريقة يمكن معها عن طريق التحليل الوظيفي إظهار إمكانات الحياة الثقافية والأخلاقية فيها.

•أما وصف بارك بأنه ايكولوجية المدينة فإنه لا يعني الاقتصار على تتبع التقسيم المكاني الداخلي للمدينة ، أو وضع خريطة لمختلف الأشياء التي توجد بها ، وإنما ما أراده في الحقيقة اكتشاف تأثير هذه الظواهر الفيزيقية في خبرة سكان المدينة الإنسانية والعاطفية ودورها في تشكيلها.

•ويفترض بارك أن الظروف النفسية والأخلاقية للحياة في المدينة سوف تعكس نفسها بصورة طبيعية في كيفية استغلال المكان وفي أنماط الحركة الإنسانية والانتقال ....الخ ، وافترض بارك بمعنى آخر أن الثقافة تتجلى في الأشياء المصنوعة وأن المدينة لها طابع عضوي.

•ورأى بارك أنه يمكن استخدام مناهج انثروبولوجية في دراسة جوانب حياة المدينة وخصوصا الثقافات الهامشية(كالعصابات) والمهاجرين المنعزلين والفروق بين الناس وفقاً لمحال إقامتهم ، وأما عن البيانات المتصلة بذلك فأمكن الحصول عليها من المصادر الإحصائية الرسمية.

•وقد ميز بارك في داخل المدينة ما يطلق عليه اسم(المناطق الطبيعية)وهذه المناطق هي مواطن للجماعات الطبيعية أو الفطرية كالبوهميين الذين يوجدون في المدن الكبرى بشكل طبيعي لأنهم غير مخططين ويعتبر وجودهم نتاجا للقوى التي تعمل باستمرار على توزيع السكان ووظائفهم على نحو مبين داخل مجتمع المدينة المعقد.

•كما رأى بارك أن المدينة عبارة عن بناء متكامل بمعنى أن ما يصدق عليها ينسحب على كل قسم من أقسامها الفرعية، بحيث تصبح لكل مجاورة من مجاوراتها خصائص متميزة استمدها من خصائص سكانها لتكشف عن استمرار تاريخي خاص بها ، وعلى هذا الأساس فإن المدينة تمثل وحدة على درجة عالية من التنظيم من حيث المكان انبثقت وفقا لقوانينها الخاصة.

•ولقد انطلق بارك نتيجة لذلك من حقيقة أن العالم الطبيعي وحدة تتحرك وفقا لقوى منتظمة يمكن تحديدها بسهولة ، محاولاً نقلها إلى دراسة المدينة كبيئة طبيعية أيضا ومن ثم وضع هدفاً للدراسة الايكولوجية مؤداه : أن الكشف عن الأنماط المنتظمة في المكان للعلاقات الاجتماعية.

•ولقد تحقق اكبر انجاز للنظرية الايكولوجية في صورتها الأولى على يد أرنست بيرجس وبخاصة فيما قدم من تصور نظري خاص للنمط الايكولوجي للمدينة، وتعرف هذه النظرية باسم نظرية الدوائر المتمركزة أو بالتصور الحلقي ومؤداه :أن المدينة تتخذ في نموها شكل خمس حلقات متحدة المركز تمثل الحلقة الأولى منها منطقة الأعمال المركزية وفيها تدور أكثر نشاطات المدينة كثافة ، وتقع على أطرافها حلقة ثانية هي منطقة التحول والانتقال التي تتعرض وباستمرار للتغير نتيجة اتساع ونمو الحلقة الأولى ، كما تتميز بكثافتها السكانية العالية وظهور التفكك الاجتماعي.

•أما الحلقة الثالثة فتضم منطقة سكنى الطبقات العاملة ويليها منطقة الفيلات وفى النهاية تقع الحلقة الخاصة خارج دود المدينة حيث تشكل الضواحي والأطراف مناطق سكنية لذوى الدخل المرتفع.

•عالج بيرجس نمو المدينة في ضوء امتدادها الفيزيقي وتمايزها في المكان، وإن هذه الحلقات الخمس تتمثل في نظره مناطق متتابعة من الامتداد الحضري، وهو في تأكيده لهذا الوصف الفيزيقي ذهب إلى أن ظاهرة النمو الحضري هي نتيجة لازمة لعمليات التنظيم والتفكك في نفس الوقت، تشبه تماما عمليات الهدم والبناء في الكائن العضوي.

•وإذا كان كل من بارك وبيرجس قد نجحا إلى حد ما في تصوير المدينة ككيان فيزيقي يتميز بحلقاته ودوائره الخمس، فإن ماكينزى جاء بدوره ليوضح القوانين والعمليات التي تعمل داخل هذا الكيان وتفسر بالتالي وجود هذه المناطق المميزة وذلك من خلال عمليات كالمنافسة والتركيز والإبادة والعزلة والغزو والتعاقب، ورأى أنها منشأ أو توحد هذه المناطق الطبيعية التي تشكل البناء الفيزيقي للمدينة.

•وهنا نطرح سؤالاً مؤداه : ما هو المقصود بالغزو والعزلة والإبادة ؟

•يقصد بالغزو العمراني هو انتقال الجماعات والأفراد من منطقة لأخرى ويسمى أحيانا الهجرة وقد يكون على نطاق واسع وقد يضيق نطاقه فيقتصر على تحريك بعض الجماعات بقدر محدود.

•أما العزلة فتتخذ مظهران يمثل المظهر الأول العزلة الفكرية والمذهبية بمعنى أن الجماعات التي تمارس العزلة من الممكن أن تصاهر غيرها أو تدخل في علاقات اجتماعية مباشرة مع الآخرين رغم التباعد الفكري أو المذهبي، أما المظهر الأخر فهو العزلة الكاملة من الناحيتين الاجتماعية والمكانية ، فلا تختلط هذه الجماعات بغيرها ولا تتعامل إلا في أضيق الحدود ، وتحافظ بقدر الإمكان على مقوماتها وخصائصها وتراثها الاجتماعي ويعبر عن المظهرين معاً بالعزلة البشرية.

•والإبادة الاجتماعية فتتضمن مظهران ويشير المظهر الأول إلى حملات الإبادة لجماعات بأسرها عن طريق الاضطهاد الديني أو الجنسي أو الاعتقال ، أما المظهر الثاني فيتضمن إفناء التراث الثقافي والقضاء على مقومات الحضارة والدين وذلك عن طريق إغلاق للمدارس والجامعات وتخريب المكتبات وقتل الأساتذة والطلبة وتشريدهم.

•هذا وقد ازدادت عمليات الغزو والعزلة والإبادة والتعاقب في المجال العمراني إثر تطور الهجرة الداخلية والخارجية وقيام الحروب سواء كانت حروب عالمية أو حروب إبادة يقوم بها المستعمرون من البيض ضد الأجناس الآخرين مما وسع من نطاق الدراسات المتصلة بالايكولوجيا الاجتماعية.

•ولقد ساهم كل من دنكان وشنور وهاولى وهم من أقطاب النظرية الايكولوجية حيث توصلا إلى أن درجة التحضر بالمجتمع تتناسب طردياً مع طبيعة نظام تقسيم العمل بالمجتمع الحضري، بمعنى أنه كلما ازدادت درجة تقسيم العمل الاجتماعي نتيجة سيادة النظام الصناعي بالمجتمع الحضري ارتفعت درجة التحضر به.

•كما أن درجة التحضر تتناسب طردياً مع التطور التكنولوجي السائد وهي نتيجة منطقية تتسق مع نمط النشاط السائد بالمدينة وهو الصناعة في الغالب، حيث يؤدى هذا النشاط إلى استخدام مخرجاته أي المقتنيات التكنولوجية الحديثة في زيادة تحضر المجتمع نتيجة استخدام موارده المتاحة بشرية كانت أم مادية أفضل استخدام ممكن.

•ولا يتوقف النشاط الحضري وينحصر داخل حدود المدينة فقط وإنما يمتد أيضا إلى المناطق المتاخمة أولاً ثم إلى المناطق الخارجية ثانياً، وبطبيعة الحال فإن التناسب هنا يكون عكسيا بين البعد المكاني عن المدينة ودرجة التأثير الناجمة.

•وفي منتصف الأربعينات من القرن العشرين صاغ كل من هاريس وأولمان نموذج النوايات المتعددة الذي يذهب إلى أن نمو المدينة لا يعتمد على نواة واحدة وإنما على نوايات متعددة ، فهناك النواة الرئيسية في مركز المدينة وهي منطقة النشاطات التجارية والخدمات الرئيسية وهناك نواة تجارة الجملة والصناعات الخفيفة بالقرب من النواة الرئيسية ، كذلك توجد نواة الصناعات على أطراف المدينة ، وحول هذه النوايات تتوزع مناطق سكنية متنوعة بعضها للدخل المحدود وبعض آخر للدخل المتوسط وبعض ثالث للدخل المرتفع.

•وبرغم أهمية إسهامات النظرية الايكولوجية في تفسير البناءات الايكولوجية الحضرية إلا أنها تعرضت لنقد شديد، ولقد كان من أهم ما وصفت به النظرية الايكولوجية المبكرة أنها بدأت تحليلها من طريق خاطئ وذلك عندما وجهت كل اهتمامها إلى الجوانب الجيوفيزيقية للمدينة دون أن تهتم بحياتها الاجتماعية.

•فالحياة الاجتماعية – على حد تعبير مارتندال -هي بناء التفاعل وليست بناء الحجر والصلب والأسمنت والأسفلت ، وليس أدل على أن النظرية الايكولوجية قد ضلت طريقها إلى التحليل السوسيولوجي من الاهتمام الكثير من الدراسات الايكولوجية باكتشاف

خصائص المناطق المختلفة دون اهتمام بنوع الحياة الذي أدى إلى ظهور هذه الخصائص كمن يهتم بدراسة الجريمة ومسرحها دون اهتمام بالمجرم نفسه.

•كذلك فقدت النظرية الايكولوجية بشدة لبدائية مفاهيمها وعدم أهميتها في التحليل السوسيولوجي للموضوعات التي طرحتها، كمفاهيم للمناقشة والعزل والغزو... الخ ، من المتصور في نظر البعض مثل مارتندال أنه بالإمكان أن تعالج بعض المسائل المرتبطة بالحياة الاجتماعية الحضرية في ضوء هذه المفاهيم ولكن ليس بالإمكان أن تتحدد من خلالها لأنها تنطبق على الحياة الريفية كما تنطبق على الحياة الحضرية.

•بل لا يقتصر استخدامها على الحياة الإنسانية فحسب فقد تمتد لمعالجة بعض الأمور المرتبطة بالحياة النباتية والحيوانية أيضا، أن النظرية الايكولوجية بهذا المعنى قامت على تصورات غير كافية لصياغة نظرية محددة المعالم عن المدينة يمكن أن تتميز عن نظرية أخرى تعالج موضوعاً آخر في إطار النظرية السوسيولوجية ، غير أن ذلك لا يعنى أن النظرية الايكولوجية كانت ضرباً من العبث ، فالحق أن للنظرية الايكولوجية في تاريخ علم الاجتماع الحضري لها وزنها وأهميتها وبخاصة في القدر الهائل من البيانات والمعطيات الأمبريقية التي قدمتها عن المدينة.

ثانيا : النظرية النفسية الاجتماعية

•تشير هذه النظرية في علم الاجتماع الحضري إلى أعمال رواد مدرسة فكرية متميزة ظلت تسيطر على علم الاجتماع الألماني لفترة طويلة حتى وقتنا هذا ، كما تمثلها أعمال ثلاثة من روادها «ماكس فيبر ، و جورج زيمل ، و أوزفالد شبنجلر » الأوائل وهم وفيما يلي نشير إلى أهم إسهامات كل منهما على النحو التالي-:

1) ماكس فيبر وتصوره للمدينة:

•لقد انتهج ماكس فيبر في معالجته للمدينة منهجا يختلف تماما عن ذلك الذي ذهبت إليه أعمال تونيز ودوكايم ولكنه كان مهتما بتطوير نموذج عام للمدينة ، ولكنه ذهب إلى أن تحقيق ذلك بدون الاهتمام الواعي بالمدن الفعلية في الأنماط المختلفة من العالم ، وفي أزمان مختلفة سيؤدى إلى نظرية حضرية ذات قيمة محدودة جداً.

ولتوضيح هذا المنهج كتب فيبر معالجته الشهيرة عن المدينة والتي ظهرت لأول مرة عام 1921 حيث قام بمسح المدن في التاريخ الأوروبي والشرق الأوسط وقارن بينهما وفقاً لمعلوماته وبياناته عن المدن التاريخية ، وطور فيبر تعريفاً أسماه بالمجتمع المحلى الحضري المتكامل فإنه يجب أن تبدى المنطقة هيمنة نسبية للعلاقات التجارية هذا فضلاً عن تميز المنطقة الحضرية بالسمات التالية-:

أ- أن يعتمد المجتمع الحضري الكامل على التجارة أو العلاقات التجارية وأن المدينة على عكس المجتمع الريفي لا يمكن أن تحقق اكتفاء ذاتيا من الناحية الاقتصادية تقريباً ، فالسكان يعتمدون على بعضهم البعض اقتصادياً بمعنى التضامن العضوي الذي ذهب إليه دوركايم.

ب- أن المدينة يجب أن تكون مستقلة نسبياً حيث حدد فيبر أن تقيم المدينة محكمة وقانونا خاصة بها، أو على الأقل استقلال سياسي جزئي.

ج- ضرورة أن يكون المجتمع الحضري على شكل متصل من الرابطة بمعنى أن يقيم سكان المدينة علاقات تقوم على المشاركة في حياة مدينتهم.

•ولقد كان فيبر يقصد من تعريفه للمدينة أن يقدم نموذجا مثاليا لظروف المدينة أي كوسيلة للحياة الحضرية تستطيع أن تواجه القدرات الاجتماعية الكامنة في هذا التنظيم للإقامة البشرية، ويفترض هذا النموذج المثالي أنه من الممكن تقديم وصف عقلاني أو رشيد لظاهرة اجتماعية مثل المدينة.

•ولكن هذا الوصف العقلاني قد قام على المنظور التاريخي ومعني ذلك أن النظرية العقلانية عن المجتمع هي نتاج للتاريخ أي نتاج الخبرة الحقيقية للناس، وليست مستندة إلى فروض أو أبنية فرضية تنتمي إلى بعض المفكرين ، وباستخدام طريقة النماذج

المثالية يمكن المقارنة بين الصور الاجتماعية المركبة ويستخدم العقل كوسيلة أو أداة للتعمق في الخبرة التاريخية تلك التي لا تظهر إذا حصر الملاحظ رؤيته في نطاق المادة التاريخية خلال الزمان.

•وبالتالي يفترض النموذج المثالي لفيبر عن إمكانية إيجاد وصف رشيد (عقلي)لأية ظاهرة اجتماعية مثل المدينة، إلا أن المناقشة الرشيدة غالبا ما تحدث خارج لغة التاريخ ولذلك نرى ماكس فيبر في معالجته للمدينة قدم تفسيراً جديداً حيث أن معاصريه لم يحاول تحليل أثر العوامل الحضرية في بعض جوانب الحياة الاجتماعية ، كما فعل معظم المعاصرين له ممن تأثروا بأعمال توينز ودوركايم.

•كما أنه من ناحية أخرى ابتعد تماماً عن الاتجاه التصوري أو الشكلي الذي تبناه زميله زيمل وحاول جاهدا أن يوضح الظروف التي تجعل دور المدينة ايجابياً أو ابتكارياً في الحياة العامة للإنسان مستعيناً في ذلك بدراسته لمدن الماضي أو المدن القديمة ومعتمداً في نفس الوقت على تصور خاص في تعريفه للمدينة.

•ومن الممكن أن يوصف الموقف النظري لماكس فيبر بأنه شكل من أشكال السلوكية الاجتماعية، فهو لم يرغب في أن يحدد أبعاد التحليل السوسيولوجي في مجرد وصف أو تصوير الأشكال النفسية فقط، بل اعتمد منذ البداية أن مهنة علم الاجتماع تتمثل في شرح السلوك الإنساني في أبعاده الهادفة وذات المغزى لا من وجهة النظر الخارجية فقط.

•وبمعنى آخر تمثلت مهمة علم الاجتماع في نظره في شرح وتفسير الأفعال الإنسانية والعلاقات في ضوء معانيها أو مغزاها بالنسبة لأطرافها وأيضاً ما يرتبط بها من تغيرات فيزيقية خاصة ، ومن هنا تبدو قيمة المدخل الذي قدمه ماكس فيبر لدراسة المدينة ومشكلاتها من وجهة نظر علم الاجتماع" الفعل الاجتماعي "بمقارنته بزيمل.

•ففي الوقت الذي ينحل فيه المجتمع في نظر كل منهما إلى تفاعلات اجتماعية وسلوك إنساني متبادل وهادف، نجد أن زيمل يقصر مهمة علم الاجتماع على دراسة الصور المختلفة للسلوك والتفاعل دون محتواها أو مضمونها، ليصبح العلم في النهاية مجرد عملية إحصاء للصور النفسية للفعل الاجتماع فقط، بينما يدع فيبر هذا التمييز بين الصورة والمحتوى جانبا ويقرر أن مهمة علم الاجتماع هي تقديم تفسير علمي للفعل الاجتماعي.

•وقد ترتب على ذلك أن احتوت نظريته في المدينة والتحضر على نظرية زيمل دون أن يكون العكس صحيحاً ، وكانت معالجته للمدينة على هذا النحو محاولة لبناء نموذج نظري متكامل للحياة الحضرية.

•لقد بدأ فيبر في دراسته للمدينة بالتصور الشائع للمدينة على أنها منطقة مستقرة وكثيفة من سكان متزاحمين ينعدم التعارف الشخصي والمتبادل بينهما، وفي هذا الصدد يطرح فيبر عددا من المفاهيم الأساسية التي يبدو أن لها صلة بالمجتمع المحلي يستطيع من خلال فهمها أن نمهد لتصوره للمجتمع الحضري منها-:

1.الأفعال الاجتماعية :وهي الوحدات النهائية أو المطلقة للتحليل السوسيولوجي ، أي أنها تصرفات إنسانية متداخلة ومتبادلة ذات مغزى أو معنى معين للأطراف المشتركين فيها.

2.العلاقات الاجتماعية :ويشير هذا المفهوم إلى ترتيب أو تنظيم ثابت للعناصر التي تظهر في الفعل الاجتماعي ، فهي - أي العلاقات – لا توجد بمعزل أو خارج الأفعال الاجتماعية ، بل هي ترتيبات متخيلة للفعل يمكن تصورها على نحو مجرد كأنماط للفعل الاجتماعي الظاهر.

3.النظم الاجتماعية :وينطوي مفهوم النظام على نفس العلاقة القائمة بين الفعل والعلاقة الاجتماعية ولكن على مستوى أكثر تجريداً ، فالنظام الاجتماعي يعرض دائماً أنماطاً أكثر ثباتاً للسلوك ومع تلك الأهمية التي تبدو للنظم الاجتماعية إلا أنها لا تكفي بذاتها لتفسير الحياة الاجتماعية برمتها، ونظراً لأنها تمثل جوانب مختلفة ومتعددة للحياة الاجتماعية، أن دراسة النظم تمهد الطريق للباحث ليصل بعد دراستها واحدا بعد الآخر إلى الوحدات الكبرى المنظمة للحياة الإنسانية المتداخلة.

4.المجتمع المحلي :هو وحدة كلية منظمة للحياة الاجتماعية لا يتميز بنظام واحد بعينه بل مجموعة منسقة ومتداخلة من النظم.

•وبصدد الحديث عن المجتمع المحلي الحضري وجد فيبر أن ما قدم قبله من تفسيرات كانت عبارة عن تصورات جزئية للمدينة ، فالمدينة بالمعني الاقتصادي أو بمعني كحامية عسكرية أو كجهاز إداري سياسي لا تكون مجتمعاً حضرياً كاملاً إلا إذا كان يمثل نوعاً من سيطرة أو غلبة العلاقات التجارية ويعرض ككل لمجموعة من الخصائص أهمها-:

1. التحصين.
2. السوق.
3. محكمة خاصة وقانون مستقل.
4. شكل مترابط من أشكال الرابطة.
5. الاستقلال الذاتي أو على الأقل إدارة ذات سلطات يشارك فيها المواطنون بالانتخاب.

•ويبدو أن تصور فيبر للمدينة واضحا إذا حددنا المصطلح المرتبط به ارتباطا وثيقا وهو مصطلح **cosmopolitan** أو مصطلح العالمية حيث نستطيع أن نصف أي منطقة للإقامة البشرية بهذه الصفة إذا ظهرت فيها أساليب متنوعة للحياة جنباً إلى جنب مع وجود أفراد ذو اتجاهات مختلفة ، ولقد نقل فيبر هذا التعريف إلى ثقافة المدينة ذاتها.

•فالمدينة هي الشكل الاجتماعي الذي يسمح بدرجة عالية من الفردية، والتميز في كل مظهر واقعي من المظاهر الموجودة في العالم، ولتحديد معنى المدينة لا يمكن الاقتصار على وصف نمط حياة منفرد ولكن باعتبار أنها أحد البناءات الاجتماعية التي تعمل على إيجاد أساليب حياة ملموسة ومتعددة وهكذا تصبح المدينة مجموعة من البناءات الاجتماعية التي تعمل على تشجيع الفردية والتجديد ومن ثم تصبح أداة للتغير التاريخي.

•ومن هنا نستطيع أن نوضح دراسة فيبر للمدية وحيث افترض أن المدينة الحديثة لا توضح أو تعبر عن المدينة باعتبارها ثقافة ، فقد نظر إلى المدن في أيامه على أنها نظم بدائية ومتخلفة، أكثر من كونها نتاجات لخط معقد من التطور التاريخي مثلما اعتقد كثير من المعاصرين له، فالقوة الرشيدة والبيروقراطية الكامنة في الرأسمالية الحديثة عبارة عن عمليات جدلية معقدة.

•إلا أنها تعمل على إيجاد نوع من انتكاس أو تقهقر البيئة الحضرية وعلى العكس من الماركسيين الذين عاصروه فقد ذهب فيبر إلى عدم الاعتقاد في التطورات التاريخية التي تظهر بصورة جامدة وموجهة، فقوى النمو الصناعي توجد حالة من التخلف الحضاري أكثر مما حدث في مدن العصور الوسطى، وهكذا استطاع أن يشف ويجدد الشكل الحضري في العصور الوسطى المتأخرة في البلدان.

•وأن يلقى الضوء على المدن الايطالية في عصر التنوير والتي بدت أكثر قربا من تنميط ظروف وحالات بناء المدينة التي نتج عتها أساليب حياة حضرية متنوعة وعديدة وهي بهذا على العكس من تلك المدن التي تسود أوروبا في العصر الحديث والتي يأمل فيبر في توضيحها دون دراسة تغيرها وكيفيته وإنما توضح ما يمكن أن يفقد منها الآن.

2)جورج زيمل والحياة العقلية للمدينة:

•لقد كان زيمل صديق وزميل دراسة لماكس فيبر ، ولقد اشترك كل من فيبر وزيمل في تصور البناءات التي تكون المدينة الغربية الحديثة إلا أن زيمل لم يوافق فيبر في تفسير سبب وجود المدينة بالإضافة إلى أن زيمل يرى إمكانية وجود حياة حضرية معقدة وجديدة في تلك الأشكال الحضرية للعصر الحديث.

ويرى زيمل أن الحقيقة للحياة الحضرية لكل الأنواع سواء في الأسرة أو القانون الحضري كانت متمثلة في الشعور بالقهر ، ذلك الشعور الذي يحيط بالإنسان في المدينة التي يعيشها.

ويرى زيمل أن الإفراط في الحافز النفسي يقود الناس إلى محاولة الدفاع عن أنفسهم برد الفعل العاطفي بالنسبة لمن يحيطون بهم في المدينة وهذا يعنى ألا تحاول القيام برد الفعل كما تفعل جميع الكائنات البشرية، وكدفاع ضد تعقيد الحياة الحضرية.

•ولقد توصل زيمل إلى صورة تشبه كثيراً ما توصل إليه فيبر عن خصائص حياة المدينة الحديثة تلك الخصائص المتمثلة في اللاشخصية والبيروقراطيات التي لا تتمثل فيها العلاقات المباشرة وعمليات السوق الفعلية إلا أن زيمل يعتقد أن هذه السمات ناتجة عن حالة نفسية اجتماعية تصيب طبيعة التحضر.

•ولذلك يرى زيمل أن الخصائص الوظيفية وغير العاطفية الأكثر ارتباطاً بالمدينة هي القوى التي تحفز الناس إلى النظر للنظام المبهم في الحياة ، وهي القوى التي تحرر الناس إيجاد دائرة السلوك الروتيني لمشاعرهم وآفاقهم الثقافية، وحيث أن روتين الحياة هو سلوك دفاعي فإن الشخص الذي يدافع عن نفسه يعتقد أن ذاتيته هو تكمن في مقدرته على الدفاع وارتفاع فوق المسائل الدنيوية والأشياء العاطفية وأن يعيش حياته بعيداً عنها.

•لذا فقد رأى زيمل أن ظهور العالم الحديث كان سببا للاهتمام بكيفية قدرة الفرد على تمكينه من إبقاء روح الحرية والإبداع في قلب العوامل الاجتماعية الشاملة ، وأكد في مقالته الميتروبوليس والحياة العقلية إلى أن الفرد سيتعلم القدرة على تعليم نفسه مع الحياة في المدينة، فالمدينة في تصور زيمل تمطر الفرد بوابل من المناظر المختلفة والأصوات والروائح.

•ومن أجل مقاومتها يجب أن يتعلم كيفية التمييز بينها بدقة ويتوافق مع الضروري ويبتعد عما لا يعينه ، وتصبح هذه العملية التي تحدث في الإنسان الحضري أكثر تعقيدا وعقلانية عنها في الإنسان في القرية، ونتيجة لعملية التمييز هذه فإن المدينة ككل تصبح أكثر عقلانية ورشداً، فالسكان يخططون وينظمون حياتهم اليومية لتحقيق أعلى فاعلية فمثلاً التنظيم المعقد للوقت في المدينة الذي يتمثل في المنبهات وساعات اليد.

•ورأى زيمل أنه لو توقفت فجأة كل الساعات في مدينة مثل برلين بألمانيا ولو لساعة واحدة فقط، فإن الحياة الاقتصادية والاتصالات في المدينة سترتبك لفترات طويلة، وبالإضافة إلى التنظيم الرشيد للوقت نظر زيمل إلى عقلانية المدينة التي تظهر في التقسيم المعقد للعمل، فالحياة الاجتماعية في المدينة هي تفاعل المتخصصين.

•كما أشار زيمل إلى أن الميتروبوليس(المدينة الأم)كان دائما هو المقر الرئيسي لاقتصاد النقود ، والتي تعتبر النقود أحد الأسباب الأساسية لتحقيق عملية التبادل، وأن النقود تهتم فقط بما هو مشترك بين الجميع كما أنها تختزل كافة الأنماط إلى السؤال بكم أو إلى قيمة عددية.

•وفي إطار الأسس النفسية التي تكمن وراء الحياة الحضرية الميترو بلقائية ذهب زيمل إلى أن ساكن الميترو بوليس يواجه دائما بالعديد من التوترات ، وأنه من المتعين عليه أن ينمى في ذاته(عقله)تقيه هجمات عناصر البيئة الخارجية التي تحاول دائما اقتلاعه والإطاحة به، وتتمثل هذه العقلية في ضرورة أن يستجيب ساكن الميترو بوليس أو يتفاعل بعقله لا بقلبه لأنه إذا استسلم لعواطفه ومشاعره في تفاعلاته كان الضياع قدره لا محالة.

•أن البيئة التي من حوله تكثف لديه إدراكاته وليس مشاعره أو عواطفه ، وتؤدى باستمرار إلى غلبة الذكاء الذي يسير جنباً إلى جنب مع تخصص البيئة الحضرية وتمايزها ويصبح في النهاية من أهم الخصائص المميزة للمدينة.

•وهكذا يتفق زيمل مع فيبر في بعض النقاط ويختلف معه في نقاط أخرى، فهو يتفق معه في أن الصورة الحضرية التي توجد في العصر الحديث تشير إلى إمكانية ظهور حياة حضرية ومعقدة، وفي أنه بالإمكان وصف هذه الصورة بالاعتماد على نماذج مثالية ولكن عناصر هذا الوصف يجب أن تكون سوسيولوجية أكثر منها بنائية.

•إن حالة الضياع التي يعيشها إنسان المدينة والابتعاد عن الاستجابات العاطفية بين سكان المدينة والعلاقات الجزئية والانفعالية بينهم وسيطرة البيروقراطية وإدارة السوق كميكانيزمات تدفع إليها الحياة الحضرية ، ولكن في الوقت الذي يرى فيبر أنه ظهرت بتأثير قوى اقتصادية متضمنة في الرأسمالية يرى زيمل أنها نتاج ظروف حضرية ذات طبيعة نفسية واجتماعية في الأساس.

3) أوزفالد شبنجلر وثقافة المدينة:

•يعتبر أوزفالد شبنجلر آخر ممثل للنظرية النفسية الاجتماعية ، والذي لم يكن صديقا شخصيا لأي من فيبر أو زيمل إلا أن كتاباته عن المدينة تعكس بعض أفكارهما وهي التي كان لها تأثير واضح على مدرسة شيكاغو بأمريكا.

ويعتقد شبنجلر أن مراحل تطور المدينة تشير إلى الحياة الحضرية ككل في الثقافات الغربية بهذا التصور تميز تماما عن تصورات فيبر وزيمل الذين اهتما بتتبع الخصائص المميزة للمدينة كبناء اجتماعي ، كذلك ذهب شبنجلر إلى أن مراحل نمو المدينة تتخذ شكل الدورة لأن نشأة المدينة الثقافية وتدهورها يتخذ نمطاً واضحاً يكشف عن مراحل النمو والتدهور في المجتمع إلا أن شبنجلر ابتعد عن المفكرين القدامى.

وذلك بوقوفه على مجريات النمو الحضري الذي يختلف عن النمو الصحي للمجتمع، فلقد اعتقد شبنجلر أن المدينة الكبيرة في عصره تعمل على إفساد نشاط وحيوية وطاقة من يقيم بها حيث تتميز بالطابع الروتيني وتصبح الحياة فيها قاسية، بحيث تتدهور المدن ويعود المجتمع إلى نوع من الحياة الزراعية وغير المتمدنة، وهكذا تعمل دورة النمو الحضري على إعادة تنظيم ذاتها.

•وفى كتابه الأساسي تدهور الغرب كان يعتقد شبنجلر أن ثقافة المدينة الغربية قد أخذت في التدهور والتفسخ منذ بدايات القرن العشرين ، كما يعتقد شبنجلر أن دورة الحياة الحضرية تنطبق على إفساد سكانها عن طريق اختفاء الطابع النظامي على عمليات العلاقات البشرية المتبادلة وعن طريق جعل هذه العمليات روتينية وغير عاطفية ، ولقد أدرك زيمل هذا من خلال تطور المدن الأكبر حجماً.

•إلا أن فكرة شبنجلر أن كل ثقافة غربية أو غير غربية لها روح شعبية تظهر في المراحل الأولى من تطورها وهذه الروح تمنع الثقافة هويتها وحينما تنمو المدن تدريجيا فإن ذلك يؤدى إلى تغيير هذا الطابع الثقافي نتيجة تشجيع الفردية والانفصالية بين أعضاء المدينة، وهكذا تتشابه جميع المدن الكبرى طالما أنها نشأت في الأصل عن ثقافة واحدة ، هذا التشابه هو علامة المرض والتغير والأفول الداخلي، أما التوازن بين القرية والمدينة فهو رأي شبنجلر مفتاح صحة كل المجتمعات النامية.

•والمدينة في تصور شبنجلر هي الميجابوليس وهي الفكر المتحرر ، فلقد تولد الذكاء أصلا في خضم مقاومة القوى الإقطاعية بتقاليدها من البورجوازية كطبقة مفكرة أصبحت أكثر وعياً بوجودها ، عندما نما هذا الذكاء أعاد المفكر الحضري تشكيل عقيدة العصر الذهبي ليحل الدين الجديد لطبقة العوام والعلم الليبرالي المتحرر، ليحل الدين القديم لطبقة النبلاء والقساوسة.

•وبنفس القوة والوضوح أطلعت المدينة بمهمة السيطرة على الأرض مستقبلة لتلك القيم التقليدية التي ارتبطت بها بفكرة النقود أو المال كفكرة متميزة عن السلع أو المنتجات ، وكذلك تضمنت حياة المدينة التأكيد على المال كفكرة متميزة عن السلع والمنتجات، وكذلك تضمنت حياة المدينة التأكيد على المال جنباً إلى جنب مع الفكر والذكاء.

•إذا لم يقتصر دور المال على مجرد فهم المعاملات الاقتصادية فحسب بل امتد أيضا ليخضع تبادل السلع والمنتجات لاتجاهات نموه ، وكلما نمت المدينة وزاد توسعها كلما تطور سوق المال، لأن المال أصبح هو القوة المسيطرة ، ولقد أصبح المال بالنسبة للإنسان شكلاً من أشكال النشاط الذي يوقظ باستمرار شعوره بالوجود والبقاء حتى أصبحت المدينة تمثل ديكتاتورية المال غير المحدود.

•وهكذا يتبين لنا أن هناك اتفاقاً واضحاً يجمع ما بين تصور فيبر وزيمل وشبنجلر مؤداه التأكيد على العقلية الحضرية رغم اختلاف كل منهما في تفسير هذه العقلية كلما كشف هذا التأكيد عن تصورهم النفسي الاجتماعي في تحليل ظروف الحياة في المدينة الحديثة.

المحاضرة الرابعة

استكمال التوجهات النظرية في علم الاجتماع الحضري

عناصر المحاضرة

- ثالثاً :نظرية الثقافة الحضرية
- رابعاً :نظرية العولمة والفروق الريفية والحضرية
- الخاتمة.

ثالثاً :نظرية الثقافة الحضرية

•تنطلق هذه النظرية من أعمال كل من لويس ويرث وروبرت ردفيلد ، فمن اتخذ – على حد تعبير جوبرج - من المدينة متغيراً أساسياً لتفسير بعض الأنماط الحضرية جعلت المدينة تأخذ محتوى ثقافيا خاصا وتصبح تبعا لذلك متغيراً تحليلياً لتفسير هذا المحتوى ، بحيث تعرض الثقافة الحضرية باعتبارها طريقة للحياة.

•لذا فقد نظر مجموعة من العلماء المحدثين في علم الاجتماع الحضري مثل(لويس ويرث وكينجزلى دافيز وهاولى ولامبارد وهومز وموورس وجانيب أبو لغد)إلى التحضر من وجهة نظر مزدوجة ، من حيث رؤية التحضر كتمركز جغرافي للسكان والأنشطة غير الزراعية في موقع ذي شكل وحجم معينين.

•فهم في الوقت نفسه ينظرون إلى التحضر باعتباره انتشار جغرافي لأنماط القيم والسلوك الحضرية السائدة فضلاً عن المؤسسات الحضرية القائمة.

•فالحياة الحضرية على ذلك عملية تسعى في النهاية إلى إحداث التنظيم المكاني لعناصر البناء الاجتماعي السائد بمنطقة جغرافية محددة.

•وإذا كان البناء الاجتماعي يتكون من مجموعة متصلة ومنمطة من العلاقات الاجتماعية التي تبرز من خلالها أدوار الأفراد ووظائفهم فإن للبناء الاجتماعي الحضري أهمية حيوية في تشكيل الشكل الحضري السائد فهو يتسم بخصائص معينة لعل أهمها سيادة العلاقات غير الشخصية التي تظهر في شكل التفاعلات والعلاقات المستمرة بين الأفراد.

•كما أن درجة التجانس الثقافي بالمركز الحضري تؤثر على كيفية ممارسة الأفراد لأدوارهم وعلى نوعية العلاقة الاجتماعية السائدة بين ساكني النمط الحضري والوافدين إليها من المناطق الريفية ، ومن الطبيعي أن ترتبط ظاهرة تركز السكان بالمركز الحضري بحيث تؤثر على تكوين الطبقة وتحديد علاقتها بغيرها من الطبقات.

•غير أن البناء الاجتماعي في المجتمع الحضري لا ينشأ من فراغ ولا يتحرك إلى غير هدف، وإنما يتحدد إطاره بالهيكل الثقافي للمجتمع الكلي أولاً والحضري ثانياً، وفي هذا الإطار الثقافي يحكمه نسق القيم السائد ومن الطبيعي أن يختلف هذا النسق بين أنماط المجتمع - ريفه وحضره – ومن هنا تتحدد درجة التجانس الثقافي بين نمطي المجتمع من ناحية وتتفاوت درجة انسجام الشخص الوافد إلى المركز الحضري مع الإطار الثقافي الجديد بالنسبة له من ناحية أخرى.

•ويعد" أورسكار لويس من الرواد الأوائل الذين تناولوا فكرة التغير الثقافي الذي تعرض له الوافد الجديد إلى المركز الحضري ، وتدارس بعمق عملية التكيف الاجتماعي أو التوافق الاجتماعي التي يحاول تحقيقها هذا الوافد مع إطار ثقافي مغاير.

•كما أنه عالج ليس فقط نظريا وإنما عن طريق الدراسات التجريبية أيضا أسلوب الحياة الذي يختاره في بعض الأحيان أو يضطره في غالبية الأحيان للمعيشة فقط بالنمط الحضري ، وفي إطار ذلك عرض لويس فكرته التي تأسست على تفرع ثنائي يميز بين نمطين للمعيشة في المجتمع الحضري وهما النمط الشعبي – الحضري والنمط الريفي الحضري.

•وكان يُجمع كثير من منظري النظرية الحضرية على أن مقالة لويس ويرث الحضرية كطريقة في الحياة أول عمل كلاسيكي أرسى فيه الدعوة الأولى لهذا التوجه النظري الذي ظهر لدى كثير من علماء الاجتماع في محاولتهم الإجابة على التساؤل الذي يدور حول الأنماط والعمليات التي تتضمنها عملية تحول طريقة الحياة السابقة على التصنيع والتحضر إلى نظام صناعي حضري.

•وقد حاول ويرث صياغة نظرية متكاملة من خلال طرح تعريف وسؤال وإجابات متتالية على هذا السؤال-:

•أما التعريف فهو الذي بدأ به ويرث وكان تعريفا للمدينة مؤداه :أنها موقع دائم يتميز بكبر الحجم وبكثافة عالية نسبيا وبدرجة ملحوظة من اللاتجانس بين سكانه.

•أما السؤال فيدور حول الصور والأشكال الجديدة للحياة الاجتماعية، والتي قد ينجم عن الخصائص الأساسية المميزة للمجتمع الحضري(الحجم والكثافة واللاتجانس)أما إجابته على هذا السؤال والتي لخصت تصوره للمجتمع الحضري فكانت على النحو التالي-:

•يبدأ تصور ويرث بافتراض أن الحجم والكثافة والتغاير واللاتجانس متغيرات أساسية أو مستقلة أو خصائص مميزة للمجتمع الحضري تسلم بدورها إلى عدد من الخصائص التي ترتبط بطبيعة الحياة الحضرية وشخصية ساكن كبير الحضر.

•فمن ناحية يرى ويرث أنه كلما كبر حجم المجتمع الحضري(المدينة)اتسع نطاق التنوع الفردي وارتفع معدل التمايز الاجتماعي بين الأفراد، الأمر الذي يؤدى إلى زيادة انتشار العزل المكاني للأفراد والجماعات على أساس السلالة أو المهنة أو المكانة.

•ويؤدى هذا العزل المكاني بدوره إلى إضعاف روابط الجيرة والعواطف التي تنشأ نتيجة المعيشة المشتركة ولأجيال متعاقبة تحت تقليد علم مشترك ويترتب على ذلك انتشار علاقات اجتماعية ذات طابع انقسامي من خلالها يتعرف الحضري على عدد أقل من الأفراد وبدرجة أقل من المودة إلى جانب سيطرة علاقات المنفعة.

•وفي هذا الصدد يقول أن معرفتنا بالآخرين تميل إلى أن ترتبط بعلاقات المنفعة بمعنى أن الدور الذي يلعبه الآخرون في حياتنا ينظر إليه على أنه وسيلة لإنجاز وتحقيق أهدافنا ، وفي الوقت الذي يستطيع فيه الفرد التعبير التلقائي عن الذات والروح المعنوية والإحساس بالمشاركة، وبنفس الأسلوب عالج ويرث متغير الثقافة كخاصية أساسية ومميزة للمجتمع الحضري، يترتب عليها خصائص أخرى.

•لقد تصور ويرث أن الكثافة تؤكد الآثار الاجتماعية والنفسية الناجمة عن الحجم فهي تزيد من درجات التقارب الفيزيقي بين الأفراد في مقابل التباعد الاجتماعي ، كما أنها أخيراً تزيد العزل المكاني بمعني انفصال الجماعات السكنية عن بعضها البعض في شكل مجاورات أو أحياء متجانسة نسبياً.

•أما متغير اللاتجانس فقد كان في ذاته نتيجة ترتبت على متغيري الحجم والكثافة فهو استجابة مباشرة لضرورة اقتصادية(تقسيم العمل)وأخرى اجتماعية تمثل الاختلافات والفروق المتوقع وجودها في جماعات كثيفة من السكان.

•ولكن اللاتجانس(التغاير)يؤدى بدوره إلى سلسلة من المصاحبات الاجتماعية أهمها تطوير نسق أكثر تعقيداً للتدرج الطبقي وزيادة معدلات الحراك بأشكاله الفيزيقية والاجتماعية وتطوير شخصية عالمية، وتتفاعل هذه الأبعاد الثلاثة(الحجم والكثافة واللاتجانس)في نظرية ويرث مع بعضها لتؤدي إلى طريقة فريدة في الحياة أطلق عليها الحضرية.

•وكان ويرث متفائلاً بشأن الحضرية كطريقة في الحياة ، فقد نظر ويرث إلى المدينة باعتبارها حمض يذيب مع الوقت القيم التقليدية ويقوض مؤسسات وعلاقات ذات معنى، كما رأى إمكانات الحريات الكبيرة في المدينة ولكنه كان قلقاً من أن تتساوى هذه الجوانب الايجابية حتماً مع التفكك الذي لاحظه في مدينة شيكاغو المضطربة ، ورأى إمكانية تحقيق البيئة الحضرية الإنسانية فقط من خلال عمليات التخطيط للسيطرة على المدينة.

•كذلك من الإسهامات التي عنيت بالثقافة الحضرية ما قدمه روبرت ردفيلد عن فكرة متصل الفولك الحضري والتي صاغها من منظور التطور الثقافي والايكولوجي في حالة التقليد والفولك إلى حالة التحديث والحضرية.

•وتستند فكرة المتصل الريفي الحضري من الناحية النظرية على افتراض الأول هو أن المجتمعات المحلية تتدرج بشكل مستمر ومنتظم من الريفية إلى الحضرية وفقاً لعدد من الخصائص والثاني أن هذا التدرج يصاحبه بالضرورة اختلافات أو فروق متسقة في أنماط السلوك.

•وأن المجتمع الحضري في تصور ردفيلد له خصائص وثقافة مميزة تبدو واضحة في ضوء اختلافها عن خصائص وثقافة مجتمع الفولك حيث تسود خصائص التفكك والفردية والعلمانية على طرف نقيض مع خصائص فولكية أهمها سيطرة التقليدية والجمعية ونزعة نحو المقدسات.

•أما التطور فهو في نظره انتقال من المجتمع الشعبي إلى المجتمع الحضري من خلال زيادة عمليات التغاير أو اللاتجانس الاجتماعي وإمكانيات التفاعل وفقدان العزلة أو زيادة الاحتكاك الثقافي بالمجتمعات والثقافات الأخرى.

•لكن الدراسات الواقعية التي أجراها كثير من الباحثين الأمريكيين مثل ويليام جوردن وهويت وجانز قد أوضحت أن ويرث كان مبالغا إلى حد كبير في تقدير العلمانية والتفكك كسمات مميزة للمجتمع الحضري حتى في الولايات المتحدة الأمريكية.

•كذلك فإن تأكيد روبرت ردفيلد للتفكك الاجتماعي كنتيجة مصاحبة بالضرورة للتحول الحضري كان من أهم نقاط الضعف التي أبرزتها تلك الدراسات التي حاولت اختيار هذه النظرية من واقع مجتمعات أخرى فلقد توصل أوسكاريوس إلى أن التحضر في مدينة المكسيك لم يصاحب بالضرورة بتدهور النظام الاجتماعي أو الأخلاقي.

•وهذا ما أكدته أيضا الدراسات التي أجريت على المدن الأفريقية مثل دراسة مارس عن الأسرة والتغير الاجتماعي في المدينة الأفريقية فلقد أوضحت أنه برغم ما شهدته العديد من البيئات الحضرية من عملية سريعة للنقد والتحول الحضري إلا أن الأنماط التقليدية لا تزال تعيش جنباً إلى جنب مع الأشكال التنظيمية الجديدة دون أن يترتب على ذلك أي نوع من التفكك الاجتماعي.

•لكن الجدير بالذكر أن هذه الدراسات قد ازدادت ثراء وحضرية عندما دعم أسكارلويس بدراسته التطبيقية والتجريبية على الأحياء المتخلفة بالمدن الفقيرة في المجتمعات التي مازالت في طور التخلف، ولم يكن لويس يدرس الأحياء الفقيرة من الطبقة الدنيا في هذه الأحياء المتخلفة.

•ولعل من أبرز دراساته في هذا الشأن هي التي أجريت على مدينة مكسيكو سيتي عام 1959 م ، وانتهى أوسكار لويس إلى التوصل إلى ما يشبه نظريه تدور حول ما أسماه ثقافة الفقر وتركز على أنه إذا كان لكل مجتمع ثقافة عامة لها جذور راسخة تمتد لمئات بل آلاف السنين في بعض المجتمعات فإن الفقر أيضا ثقافة فرعية(مادية وغير مادية)تميز حياة الفقراء وأسلوب معيشتهم.

•وهذا ما جعل كلود فيشر يؤكد على أن الثقافة الفرعية تتمثل في الاختلافات بين السكان والاختلافات السلوكية والثقافية في المناطق ذات الأحجام المختلفة ، وترجع إلى عوامل وسمات السكان مثل العمر والعوامل العرقية والعوامل الديموجرافية والثقافية وغيرها.

•وهكذا يتضح أن نظرية الثقافة الحضرية رغم ما تعرضت له من نقد إلا أنها قد ساعدت في إثراء الدراسات المقارنة حيث كانت المدينة على مر العصور مركزاً لكثير من النشاطات الهامة في المجتمع بل ومركزاً لكثير من التغيرات العميقة.

•فلقد هيأت المدن بطبيعتها الظروف المواتية لتطوير هذه الأنشطة وحدوث هذه التغيرات لتصبح الموطن الطبيعي لكل اختراع وتجديد خاصة وأن المراكز الحضرية تمثل مراكز التنظيم والقوى السياسية ويتركز فيها أنواع التعليم وتخضع لوسائل الضبط الاجتماعي الرسمي وتمارس قدراً من التأثير والضبط على المجتمعات الريفية ، الأمر الذي جعل هذا الاتجاه النظري يسهم في تطوير الدراسات الحضرية المقارنة.

رابعاً :نظرية العولمة والفروق الريفية والحضرية

•تعد محاولة تحديد الفروق الريفية الحضرية وتحديد الخصائص المميزة لكل نمط محاولة قديمة في تاريخ الفكر الاجتماعي وعلم الاجتماع بدأها المُصلِح الصيني كونفوشيوس وفلاسفة الإغريق مثل أفلاطون وأرسطو ومفكرو العصور الوسطى كالقس أوغسطين وابن خلدون.

•وقد استمرت هذه المحاولات في علم الاجتماع وظهرت بشكل واضح في أعمال كل من فرديناند تونيز و هوارد بيكر و هربرت سبنسر و ماكس فيبر وغيرهم ولعل أهم ما أثمرت عنه هذه المحاولات أنها طورت عدداً من الأدوات التصورية التحليلية التي وجهت ما بذل من جهود بعد ذلك لتطوير نظرية سوسيولوجية عن المجتمع المحلي فكرة النموذج المثالي والنمط التركيبي للمجتمع المحلى والتي كانت تمثل حجر الزاوية في نظريات التعارض كأداة تصورية متطورة لمعالجة المجتمع الحضري الحديث.

•ثم قدم جوبرج إسهاماً واضحاً في تناول قضية الفروق الريفية الحضرية من خلال صياغة جديدة ترتكز على معالجة البناء السكاني للمجتمعات الريفية والحضرية عبر الزمان والمكان ، اعتقاداً منه بأن هذه المعالجة تخدم مناقشة الأنماط الريفية الحضرية في ثلاثة نماذج من المجتمعات الإنسانية-:

1. المجتمعات التي تمر بمرحلة ما قبل الصناعة.
2. المجتمعات الانتقالية أو النامية.
3. المجتمعات المتقدمة صناعياً وتكنولوجياً.

•وذلك على اعتبار أن الجانب الريفي الحضري يختلف اختلافاً جوهرياً بين كل نموذج اجتماعي وآخر، أي أن هذا البعد في المجتمع قبل الصناعي يختلف عن مثيله في المجتمع الانتقالي، وأخيراً عن المجتمع الصناعي المتقدم، ويرجع هذا الاختلاف إلى طبعة الشكل التكنولوجي الذي يعتمد عليه كل من هذه النماذج الاجتماعية الثلاثة.

•وبرغم أن جوبرج اعتبر التكنولوجيا هي العامل الرئيسي في تفسير الفروق الريفية الحضرية إلا أنه استخدم عوامل أخرى أثناء عملية التفسير هذه، حيث أن طبيعة المدينة نفسها مسئولة عن بعض الظروف والاختلافات بين الريف والمدينة حيث أن النموذج الحضري غالباً ما يتأثر بشكل السلطة أو القوة أو النظام السياسي والاقتصادي.

•ولذلك فإنه في المجتمع الرأسمالي يختلف عنه في المجتمع الاشتراكي ، ومن جهة أخرى فإن التكنولوجيا وحدها لا تستطيع أن تجعل حياة المدينة ممكنة وإنما يتعين وجود عامل أساسي آخر يتمثل في نمو إطار من المعرفة التنظيمية المعقدة.

•لكن في ظل العولمة وآثارها على العلاقات الريفية الحضرية ذهب ميجى إلى أن مفهوم التقسيم الريفي الحضري المعتمد على التمييز المكاني تقسيم مصطنع يحتاج إلى مراجعة شاملة في إطار نظرية واسعة للنمو الاقتصادي والحضري.

•ولذا رأى أنه بدلاً من التفكير في ثنائية الريفي والحضري فإنه من الأجدى ضرورة الاهتمام بزيادة التنقل حيث تكون القدرة المتزايدة لانتقال الأشخاص ورؤوس الأموال والمعلومات هي العنصر الرئيسي لعملية التقدم.

•وعلى هذا فإن الاستنتاج الوحيد الذي يمكن استخلاصه يتمثل في أن تدفق رؤوس الأموال والمعلومات هو تدفق سريع وغير مشروط بينما مازال تدفق الأفراد والسلع - بالرغم من انكماش بعدى الوقت والمسافة - خاضعاً لمحددات المكان.

•ولذا فقد أدرك كثير من المخططين على تركز العمليات على مركزية المناطق الحضرية وتقلص المناطق الريفية وبالتالي فإن ثورة التدفقات التي تتم على الصعيد العالمي وتحدث بحرية وفي قفزات سريعة جعلت من مهمة تعميم الديناميات الريفية الحضرية أمراً بالغ التعقيد.

•كما أكد ذلك كاسيل في كتابه المدينة المعلوماتية في عام 1989 م ذلك في قوله أن الاقتصاد الدولي الجديد قد خلق هندسة متغيرة للإنتاج والاستهلاك والعمالة وإدارة رؤوس الأموال والمعلومات ، تلك الهندسة التي تنكر المعنى الخاص لأي مكان يقع خارج

موقعه في شبكة ذات تغييرات حادة غير رحيمة استجابة للرسائل والإشارات غير المرئية والنماذج غير المعروفة ، وبالتالي يعتبر فهم أثر هذه العولمة على الديناميات الريفية الحضرية في الدول النامية أمراً عزيز المنال.

•لذا فمن الأهمية إدراك ضرورة استبدال التمييز بين الريفي والحضري بفكرة شبكات التفاعلات لأن تقسيم الريفي الحضري في نمط(دعه يعمل دعه يمر)التي تقوم على التنمية في الوقت الحالي سيؤدى إلى انهياره تماماً وبالتالي فهناك حاجة ماسة للبحث عن مذاهب جديدة تبتعد عن ثنائية الريفي الحضري.

•فانهيار الوقت وتقلص المكان وتداخل الحدود بين الريفي والحضري يشير إلى اهتمام جديد بتدفق السكان والسلع ورؤوس الأموال عبر المكان الذي لا يكون ريفي خالص أو حضري خالص ولكنه خليط من الاثنين ويكون هذا الخليط بارزاً بشكل واضح في الدول النامية وبخاصة في المناطق الحضرية بمراكز المدينة الميتروبلتانية.

•ونظرا لتشابك وتداخل العلاقات بين المجتمع الريفي والمجتمع الحضري وما برز من ظواهر مثل تريف المدينة وتحضر الريف وبخاصة في المجتمعات النامية فهذا يتطلب تشكيل ما يسمى بالديناميات الريفية الحضرية وليس الثنائية التقليدية بين الريفي والحضري.

الخاتمة

•وهكذا يتضح من خلال عرض أهم النماذج النظرية السائدة في علم الاجتماع الحضري أن لكل نظرية من هذه النظريات مواطن من الضعف ، ومواطن أخرى من القوة ، وبالتالي لا يمكن أن تكون أي نظرية منها كافية لتفسير ظواهر الحياة الحضرية ذات الأبعاد والجوانب المتعددة المتباينة.

•كما أن هذه النظريات اهتمت بالتفاصيل الجزئية والبيانات الأمبريقية المحدودة على حساب التنظير السوسيولوجي العام ، وبالتالي فقد أغفلت القضايا النظرية الحيوية كما افتقدت إلى المقارنات الحضرية عبر المجتمعات الإنسانية المختلفة مما جعل البعض يذهب إلى أن هذه النظريات كُتِبت بطريقة انطباعية.

•وأنها تفتقد إلى التحليل العلمي التفسيري والمعلومات المتعمقة عن الحياة في المدينة ومع هذا فإن هذه النظريات استطاعت أن تمس أهم المشكلات والقضايا التي تواجه الإنسان ساكن المدينة و أن تقدم أسساً نظرية للدراسات والبحوث التي تجرى في علم الاجتماع الحضري المعاصر.

•وعلى هذا فإن علم الاجتماع الحضري مازال في حاجة ماسة إلى إطار نظري واضح المعالم ومتكامل للجوانب لكي يتمكن الباحثون والدارسون من البدء في إجراء دراسات أمبريقية على أساس الانطلاق من فروض قابلة للاختيار تكون لها ثمرة في النهاية.

•حتى لا يضيع الجهد في إجراء دراسات عقيمة لا تسهم في تطور المعرفة في إطار النظرية أو إصلاح المجتمع حيث اتسمت الدراسات الحضرية التي أجريت حتى الآن بغلبة الطابع الوصفي المحدود ، كما اتسمت بغلبة الطابع النفعي والتسليم مسبقاً بمجموعة من المسلمات التي تقوم الدراسة على أسسها.

•ومن أجل هذا أصبحت معظم الدراسات تمثل نسخة واحدة ومكررة كدراسة ايكولوجية المدينة وعملياتها والتوزيع السكاني ودراسة النظام الطبقي والجوانب النفسية لساكن المدينة وغيرها دون الدخول في قضايا نظرية وتطبيقية جديدة تثري الإطار المعرفي والنظري لعلم الاجتماع الحضري.

المحاضرة الخامسة

التحليل الاجتماعي لدراسة المدينة

عناصر المحاضرة

- مدخل
- أولاً :تعريف المدينة
- ثانياً :نشأة المدينة وتطورها

مدخل

•لقد اهتم العلماء والباحثون بدراسة المدينة نظراً لأن الحياة الحديثة تتركز تدريجيا في المدن ، حتى أنه في بعض البلدان لا تكاد نسبة السكان الريفيين تظهر بجانب نسبة السكان الحضريين ، ولذا فإن الاهتمام العلمي بدراسة المدينة قديم نسبياً، أي أن علم الاجتماع الحضري لم يتطور بشكل ملموس إلا خلال العقود القليلة الماضية.

•حيث شهد القرن العشرين اهتماماً ملحوظاً بالظواهر الحضرية المختلفة وأصبحت المدينة تشكل موضوعاً أساسياً للعلوم الاجتماعية المختلفة بشكل متكامل ، حيث يصعب على علم بعينه فهم الواقع الحضري بمختلف جوانبه، وبالتالي فإذا كانت المدينة بحاجة إلى جهود علماء الاجتماع فإنها بحاجة ماسة إلى جهود علماء السياسة والاقتصاد والجغرافيا والأنثروبولوجيا والسكان والتاريخ.

•فإن تنوع مداخل دراسة المدينة لا يعنى إطلاقاً العزلة العلمية بقدر ما يعني تعدد الرؤى والثراء الفكري ، خاصة إذا ما كان الأمر متعلقا بظاهرة معقدة ومتعددة الجوانب ومتشابكة الأبعاد بالمدينة وخاصة في ظل تنامي أحجام المدن وتعدد مشاكلها التي أصبحت تفرض نفسها على عالمنا المعاصر.

•وهذا يفرض ضرورة فهم المدينة في إطار السياق الأكمل ، فالمدينة ليست مجرد نسق اجتماعي محلي تابع لنسق اجتماعي قومي ولكنها وحدة أساسية من الوحدات المكونة للبناء العالمي الشامل أيضا ، ومعنى هذا أن المدينة لا تتأثر فقط بالتحولات الاجتماعية والاقتصادية القومية المحلية بل تتأثر أيضاً بالتحولات العالمية الخارجية.

•وفي إطار هذا الفهم نحاول في هذه المحاضرة تقديم تحليل اجتماعي لدراسة المدينة سواء من حيث المضمون والمحتوى وفي ضوء ماضيها وحاضرها ومستقبلها من أجل تقديم إطلالة سريعة لموضوع يتعلق بلب علم الاجتماع الحضري وبظاهرة عالمية تعاظمت معدلاتها خلال القرن العشرين ثم واصلت على استقلالها السياسي.

•وبدأت تشهد ما يمكن أن نطلق عليه الانفجار الحضري وظهور الكيانات الحضرية الضخمة في كثير من دول العالم النامي والمتقدم على حد سواء.

أولاً :تعريف المدينة

•رغم أننا نعيش في المدينة ونحيا فيها وأن كثير من العلماء يدركون ماذا نعني بكلمة المدينة ولكن أحداً لم يقدم تعريفاً شاملاً للمدينة ، وعادة ما يستخدم علماء الاجتماع هذا المصطلح في إطارها عن البيئة القائمة التي يسكن في نطاقها سكان الحضر، وبالتالي فإن تعبيرات المجتمع الحضري والحضرية والتحضر ما هي إلا عبارات تستخدم للدلالة على الحياة الاجتماعية في المدينة.

•ولعل أهم ما يميز المدينة عن المجتمع الريفي سواء من حيث البناء والثقافات هو أن المجتمع الريفي متجانس بينما المجتمع الحضري غير متجانس وأن البناء والوظيفة بين المجتمعين مختلفين، فالمدينة أكبر حجماً من المجتمع الريفي ومتكاملة وظيفياً لعناصرها المختلفة على هيئة وحدة كلية.

•وفي هذا الصدد يرى لويس ويرث أن أهم ما يميز المدينة ليس فقط بنسبة السكان الذين يعيشون في المدن وإنما في التأثير الذي تمارسه المدينة على الحياة الاجتماعية للإنسان أكبر من معدل نمو السكان الحضريين لأن المدينة في تصوره ليست مجرد المكان الذي يعمل فيه الإنسان الحديث ويأوي إليه بل لأنها المكان أو المركز الذي يضبط ويمسك بزمام المبادئ الاقتصادية والسياسية والثقافية.

•ولذا فإن التعريف السوسيولوجي للمدينة لابد أن يسعى لانتقاء عناصر الحضرية التي تميزها كأسلوب متميز للحياة الجمعية للإنسان، ولهذا فإن وصف المجتمع المحلي بناء على الحجم ليس صائباً، وينطبق ذلك أيضا على بعض المقاييس الأخرى مثل عدد السكان والإمكانات الفيزيقية المتاحة ، والنظم وأشكال التنظيم السياسي.

•فإن أهمية هذه المقاييس ليس في وجودها في المدينة ولكن في قدرتها على توحيد وتعديل وصياغة طابع معين للحياة الاجتماعية في شكل حضري، وبهذا يمكن تعريف المدينة كما يرى ويرث بأنها مكان دائم للإقامة يتميز نسبياً بالكبر، والكثافة يسكنه أفراد غير متجانسين بينما المدينة عند روبرت بارك ليست مجرد تجمعات من الناس مع ما يجعل حياتهم فيها أمراً ممكناً مثل الشوارع والمباني والكهرباء ووسائل المواصلات.

•كما أنها ليست مجرد مجموعة من النظم والإدارات مثل المحاكم والمستشفيات والمدارس والشرطة والخدمات المدنية من أي نوع، فالمدينة فوق هذا كله اتجاه عقلي ومجموعة من العادات والتقاليد إلى جانب تلك الاتجاهات المنظمة والعواطف المتأصلة في هذه العادات والتي تنتقل عن طريق هذه التقاليد ، وبمعنى آخر فالمدينة ليست مجرد ميكانزم فيزيائي أو بناء صيغة للإنسان.

•وإنما هي نتاج الطبيعة وذات طبيعة إنسانية على وجه الخصوص أيضا ، بينما ذهب جورج زيمل إلى البحث في الأسس السيكولوجية التي تكمن وراء الطابع المتروبوليتي للحياة، فيدرس التوترات والعواطف ونوع الذكاء الذي يجب أن يتمتع به الأفراد الذين ينجحون في الحياة في مثل هذا النوع من المدن الكبرى.

•كما درس في الوقت ذاته التنظيم الاجتماعي المتناهي في التعقيد الذي يؤدى إلى قيام الروابط والجماعات المتعددة التي تعتمد على تقسيم دقيق للعمل، ولكن كان يعتقد أن أهم خاصية للمدينة(الميتروبوليس)هي امتدادها الوظيفي أبعد من حدودها الطبيعية.

•في ذهب ماكس فيبر في تعريفه للمدينة على أنها منطقة مستقرة وكثيفة من السكان المتزاحمين ينعدم التعارف الشخصي والمتبادل بينهم لأن المدينة تتكون من مجموعة أو أكثر من المساكن المقترحة حيث نبني المنازل في المدن متقاربة مع بعضها البعض فيكون الحائط لصيق الحائط كما هو الحال في المدن الحديثة، ومن ثم فإن فيبر يعرف المدينة الحديثة على أنها نسق أو محل إقامة مغلق نسبياً لتجاور المنازل بشكل كبير ومن شروطها الضرورية توفر سوق ووضوح وظيفتها الاقتصادية.

•وبهذا يمكن تعريف المدينة بشكل أكثر تحديداً باعتبارها وحدة اجتماعية حضرية محدودة المساحة والنطاق ومقسمة إدارياً ويقوم النشاط فيها على الصناعة والتجارة وتقل فيها نسبة المشتغلين بالزراعة ، وتتنوع فيها الخدمات والوظائف والمؤسسات وتمتاز كثافتها وسهولة مواصلاتها وتخطيط مرافقها ومبانيها وهندسة أراضيها وتتمايز فيها الأوضاع والمراكز الاجتماعية والطبقية.

ثانياً :نشأة المدينة وتطورها

•لاشك أن نشأة المدينة يمثل ثمرة لتطور تاريخي بعيد المدى ، حيث أن لكل مدينة تاريخها ، ولذلك فإن تاريخ الإنسان يمكن أن يكون في جانب كبير منه على أنه تاريخ المدن والحياة في المدينة ، وذلك أن المدينة قد أدخلت عنصراً جديداً في العمليات التاريخية لأن الإنسان قد خلق طريقة جديدة للحياة لا تعتمد على العمل في الزراعة.

•كما أن أصل ونمو وانتشار المدن قد أمكن تتبعه تاريخياً خلال فترات متميزة من الزمان، والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا السياق هل هناك نمو تطوري أو دوري في التاريخ الإنساني مرتبط بظهور المدن أو نموها؟

•وفي الواقع أنه من الصعب تتبع نمو المدن بدرجة ملحوظة من اليقين وذلك لأن كثيراً من الحقائق المتصلة بالمدن القديمة لها الطابع الأركيولوجي(علم الآثار يقوم بدراسة الرواسب الثقافية المادية)إلى جانب أنها متناثرة وتصور مسائل جزئية في الغالب، علاوة على أن كل المدن تقريباً في كل المراحل التاريخية وكل بلدان العالم لم تدرس بدرجة كافية من الدقة.

•كما أن بعض المدن غير معروف مثل مدن الشرق الأوسط وإن كان هناك بعض العلماء مثل جينيفز سكيرس في مؤلفها الثقافة الحضرية في مدن الشرق أوضحت الامتداد التاريخي لمدن الشرق العتيقة والتي تعود جذورها إلى ما قبل الإسلام ، وكيف نمت مع انتشار الإسلام في الأقاليم ، وازدهرت مع تشعب خطوط التجارة ثم أوضحت وضع الحياة في الشرق ضمن الإطار العام للمدينة من حيث موقعها.

•وتوافر الماء وضواحيها السكنية وأسواقها ومنتجاتها والإصلاحات الحديثة التي غيرت من شكلها وبعض وظائفها وتشير إلى دور الإسلام في تعريف الخاص والعام، وفي تخطيط هذه المدن والمنشآت والمرافق العامة في هذه المدن والمساجد والأسواق ، وارتباط هذه المرافق بتخطيط المدينة العام ونظام الحياة فيها.

•لذا يبدو أن هناك اتفاقاً عاماً بين المؤرخين وعلماء الاجتماع على أن المدن الحضرية الأولى قد ظهرت منذ سبعة آلاف عام في دلتا وادي النيل بمصر ومنطقة ما بين النهرين في العراق ، ثم نشأت بعد ذلك مراكز أخرى في وادي السند في باكستان وحوض النهر الأصغر في شمال الصين، أما في العالم الجديد فقد نمت المراكز الحضرية على ساحل بيرو وفي المكسيك قبل بداية العصر المسيحي.

•ولقد أوضحت الدراسات التاريخية أن هذه المناطق كانت تضم مساحات ضخمة من الأراضي المنزرعة التي تكفي في ظل الظروف الطبيعية لمعيشة أعداد كبيرة من السكان، علاوة على ذلك عرفت هذه المناطق نظام الري المنتظم مما أسهم في تدعيم الارتباط بالزراعة كمصدر أساسي للنشاط الاقتصادي، ومن المنظور الاجتماعي ارتبطت هذه العناصر بظهور حياة جماعية واضحة المعالم.

•فعلى سبيل المثال أوضح بعض الباحثين أن هذه المناطق قد شهدت ضرورياً من التدرج الاجتماعي تعكسه الاختلافات العديدة بين المباني وما يرتبط بذلك من سلع مادية، والمحقق أن ظهور المدن قد ارتبط بازدهار الثقافة المادية والفنية فضلاً عن تطور صناعة المعادن ووسائل النقل والكتابة.

•كما يرى البعض أن المجتمعات المحلية الزراعية المتمثلة في القرى هي الشرط الأساسي الضروري لظهور الحياة الحضرية بمعنى أن الثورة الحضرية المبكرة قد نشأت في إطار عملية التحول نحو إنتاج الطعام ولكنها ارتبطت في الوقت ذاته بعدد من التغيرات التكنولوجية الهامة، ولذا يميل البعض إلى إبراز الأدوار التي لعبتها التطورات التكنولوجية في ظهور المراكز الحضرية في مختلف مناطق العالم.

•وكما تميل بعض الدراسات التاريخية إلى إبراز دور العوامل السكانية الناتجة عن التطورات التي طرأت على الزراعة وعلى الأخص فيما يتعلق بكميات الإنتاج الزراعي، كذلك كانت هناك علاقة بين ظهور المراكز الحضرية وتحقيق الفائض الاقتصادي غير أن أكثر المحاولات النظرية للتعرف على نشأة المدن قدمها جوردن تشايلد حيث حدد بعض ملامح ما أطلق عليه الثورة الحضرية المبكرة.

•ومن هذه الملامح الاستيطان الدائم في صورة تجمعات كثيفة وبدايات العمل بالنشاطات غير الزراعية، وفرض الضرائب وتراكم رؤوس الأموال وإقامة المباني العامة الضخمة وظهور طبقة حاكمة مسيطرة ، وتطور فنون الكتابة، وتعلم مبادئ الحساب والهندسة ، واكتساب القدرة على التعبير الفني ونمو التجارة.

•وعلى الرغم من الانتقادات العديدة التي وجهت إلى هذه المحاولة النظرية إلا أنها تعد خطوة أولى نحو دراسة الظروف المهيئة لنشأة المدن، بل أن دراسات حديثة عديدة قد أوضحت أن الملامح التي حددها تشايلد قد توافرت تماما عند دراسة المراكز الحضرية المبكرة التي نشأت في منطقة ما بين النهرين(دجلة والفرات.)

•ومن المحاولات الأخرى للتعرف على ملامح المدن في العصور الوسطى تلك المحاولة التي قدمها جدعون جوبرج في مؤلفه (مدينة ما قبل الصناعة)بعض الملامح الهامة التي يمكن من خلالها فهم واضح لهذا النمط من المدن وتصور ما يحدثه التصنيع فيما بعد ذلك وما يمكن أن يقال أن مدن ما قبل الصناعة تشكل مراكز أساسية للإدارة الحكومية وممارسة النشاطات الدينية ، والأعمال التجارية الذين يحددوا طابعها.

•أما التخصص المهني فهو محدود ويكاد يقتصر على إنتاج السلع الضرورية باستخدام الطاقة البشرية والحيوانية ومعنى ذلك أن تقسيم العمل يكاد يكون أولياً حيث تتألف جماعات قليلة من الصناع والحرفيين ، وفي هذه المدن يخضع العمل الإنتاجي للأساليب التقليدية ، كما أن الطوائف الحرفية تحول دون ظهور التجديد لأن ذلك قد يتعارض مع مصالحها وتسيطر على هذه المدن اعتبارات الاكتساب لا الانجاز.

•بمعنى أن يرتبط الفرد بالمهنة التي يرثها عن آبائه ويظل هذا الفرد مقيماً في منطقة معينة من المدينة لا يغادرها إلا في القليل النادر، أما الضبط الاجتماعي فيتحقق من خلال الجماعات الأولية لا الثانوية ، إذ أن الأفراد يعرفون بعضهم البعض ويرتبطون فيما بينهم بروابط القرابة والمصاهرة القوية، وتمارس الأسرة الممتدة التقليدية تأثيراً هائلاً على الأفراد بحيث لا يستطيعون الفكاك من معاييرها والتزاماتها.

•وهناك بعد ذلك قيم عامة مشتركة تنظم سلوك الأفراد تنظيماً محدداً بحيث لا تسمح بحدوث انتهاكات إلا في أضيق الحدود، ولا توجد طبقة وسطى واضحة لأن الناس إما فقراء أو أغنياء كذلك تسيطر على هذه المدن اعتبارات الخصوصية لا العمومية، وباختصار فإن مدن ما قبل الصناعة تتميز بالغزو أكثر مما تتميز بالانجاز وتؤكد الخصوصية أكثر مما تؤكد العمومية.

•وعلى هذا يمكننا أن نميز في تاريخ المدن بين ثلاث نماذج وهي-:

1-المدن في العصر القديم : حيث نشأت في الأودية الخصيبة أعظم الحضارات الإنسانية مثل الحضارة المصرية في وادي النيل ، والحضارة السومرية بين الرافدين وحضارة هومنجودار في الهند وهي حضارة معاصرة لحضارة الأسرة الرابعة الفرعونية.

•وكانت المدن الحضرية من أسبق مدن العالم القديم ظهوراً واستقراراً وكانت دلتا النيل أسبق من الوجه القبلي انتظاما لطائفة كبيرة من المدن وذلك بعد أن توحدت البلاد على أيدي الملك مينا ، كما لا يمكننا أن نقلل من شأن المدن القديمة التي نشأت في أحضان الحضارة البابلية والآشورية والفارسية والمدن الفينيقية التي ازدهرت على ساحل البحر الأبيض المتوسط مثل صيدا وصور وغيرهما.

•وقامت في بلاد اليونان المدن بالمعنى الصحيح ، بل أن أهم ظاهرة سياسية في حضارة اليونان هي نشأة المدن المستقلة التي يطلق عليها دولة المدينة ، وفي عصر الرومان قامت دول كثيرة لأسباب سياسية وإستراتيجية واقتصادية مثل الإسكندرية وروما ودمشق وغيرها.

2-المدن في العصور الوسطى :حيث تشهد تلك العصور ظهور الحضارة الإسلامية والتي نشأت طائفة من المدن أهمها مكة والمدينة والفسطاط وبغداد والقيروان، وفي أوروبا شهدت بعض المدن تقدماً ملحوظاً من القرن الثاني عشر فقد تقدمت الصناعة والتجارة خصوصاً وكانت معظم المدن التي ازدهرت في العصور الوسطى هي المدن الساحلية وترجع أهم العوامل التي ساعدت على تطور نظام المدينة في نهاية القرون الوسطى-:

أ -انتشار نظام المصانع اليدوية الكبيرة حيث اشتدت حركة المنافسة وكثرت المنتجات واتسعت الأسواق وزاد الطلب على الأيدي العاملة.
ب -قيام طبقات بورجوازية وسطى أثرت في التجارة سواء في الشرق أو في الغرب.
ج -انهيار النظام الاقتصادي وتحرر الفلاحين من رق الأرض مما أدى إلى ازدياد موجات الغزو العمراني من الريف إلى المدن.
د -تطور المعرفة الإنسانية وارتقاء الأنماط الثقافية وتقدم حركة الكشف الجغرافي العلمي ثم ظهور الجامعات.

3-المدينة الحديثة :وقد شهدت تلك المرحلة تقدماً مذهلاً في مجال الاكتشافات الصناعية التكنولوجية كما كان لها عظيم الأثر فيها، وينبغي ألا يفهم أن جميع المدن الحديثة هي مدن صناعية بالضرورة بمعنى أنها تشتمل على عدد كبير من المصانع أو أن هذه المصانع تشكل أساس بنائها الاقتصادي.

•ولكننا نقصد أن ذلك النمط الحضري الذي ازدهر واتسع نطاقه في عصر التصنيع وبالتالي فقد شهدت مرحلة النمو الصناعي توسعاً كبيراً في نطاق المدن القائمة من ناحية وظهور مدن جديدة من ناحية أخرى، وقد صاحب ذلك تزايد في معدلات الهجرة الريفية للحضرية التي كانت أكثر وضوحا في مدن العالم النامي.

•وقد ترتب على نمو المدينة مشكلات وظهرت قضايا عديدة سواء تلك المشكلات كالطرق ووسائل النقل والمواصلات والإسكان أو الاجتماعية كالجريمة والتفكك الأسرى وغيرها، ومع استمرار هذا النمو ظهرت الميترو بوليس والتي ذهب بعض علماء الاجتماع إلى أنه إذا كانت المدينة الحديثة ظاهرة القرن التاسع عشر فإن الميترو بوليس(ومعناها المدينة المهيمنة على المناطق المجاورة)تعتبر ظاهرة القرن العشرين.

•ولم يتوقف النمو الحضري عند مرحلة الميتروبوليس ولكن تخطاها إلى مرحلة جديدة سميت بالميجا بوليس(أي المدينة العظمى)والتي نشأت نتيجة اختلاف عدة مدن معاً واتحادها سوياً، وقد ذهب " لويس ممفرد "في مجال حديثه عن مراحل تطور المدينة إلى أن مرحلة الميجا بوليس تمثل مرحلة بدء انحلال وانهيار المدينة بل وسقوطها.

•وذلك لأن مؤشرات الضعف تأخذ في الظهور في هذه المرحلة ثم تتزايد الفردية المطلقة والتحكم الرأسمالي، وينقسم المجتمع إلى فئات متنافسة ثم متصارعة ، ويحل الإنتاج الآلي محل الإنتاج الفني الأصيل ويتفاقم الصراع بين العمال وطبقة الرأسماليين وينتشر الاضطراب والتخريب والتمرد وفي المقابل تقوم الحكومات بأعمال القمع والتعذيب والتشرد ، وغير ذلك من ظواهر تدل على تفكك المدينة واتجاهها إلى الاضمحلال.

•وفى الواقع أن المدينة الحديثة ترجع إلى مجموعة من العوامل والأسباب من أهمها في العصر الحديث ما يلي-:

1. الثورة الصناعية والتي ساعدت على ظهور المدن الصناعية الحديثة وانهيار العمل اليدوي وحل محله إقامة العمل الآلي واتسع نطاق استخدام الآلات في مختلف الصناعات وأصبحت المراكز الصناعية نواة المدن الصناعية الكبرى.
2. ارتقاء وسائل النقل والمواصلات فقد أدت هذه الوسائل إلى اتساع نطاق المدن، وأدت إلى ازدياد نشاطها العمراني.
3. الهجرة الخارجية التي اشتدت موجاتها في أثناء القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ولاسيما في أمريكا مثل شيكاغو ودوترويت.
4. اتساع نطاق الاستعمار وظهور النزعات الإمبريالية الرأسمالية الضخمة التي ساهمت في خلق طائفة كبيرة من المدن ، فظهور مدينة جاكرتا وسنغافورة في الملايو وهونج كونج إنما يرجعا إلى انتشار الاستعمار الغربي في هذه المناطق.

•وفي هذا السياق يمكن تحديد العوامل التي تفسر نمو المدينة ودرجة التحضر فيها على النحو التالي-:

1)الثورة الزراعية :حيث أن نمو المدينة مرتبط ارتباطاً لا مفر منه بطبيعة الإنتاجية الزراعية وذلك لأنه يلاحظ أنه في حالة أمكان إنتاج فائض من مواد الطعام يصبح من الممكن الاستغناء عن جانب من قوة العمل المستخدمة في إنتاج المواد الغذائية وتوجيهها نحو إنتاج سلع استهلاكية أو رأسمالية والقيام بأنواع من الخدمات التي تغير الحياة في المدينة، ومن هنا يرى علماء الاجتماع أنه كلما ازدادت الإنتاجية في النظام الزراعي كلما ازدادت نسبة السكان الحضريين.

2)الثورة التكنولوجية :حيث يميل علماء الاجتماع إلى الربط بين المدينة الحديثة الصناعية وبين نظام المصنع الحديث ، فالمدينة الحديثة تحتاج إلى وسائل لإعاشة السكان المتزايدين الذين يستطيعون بدورهم أن يقطعوا شوطهم في الحياة دون حاجة إلى العمل في الأراضي طالما سمح الفائض في الإنتاج الزراعي بذلك.

3)الثورة التجارية :حيث أن نمو الأسواق العالمية وطرق التبادل حسنت من وسائل النقل وزادت من حجم التبادل الأمر الذي سمح للمدن بالنمو في ظل ظروف كانت تمنع ظهورها أو نموها في الماضي.

4)الكفاية المتزايدة في وسائل النقل :فإذا كانت المدينة تعتمد اعتماداً ضروريا على التجارة بنوعيها الداخلي والخارجي فإن الزيادة المستمرة في كافة وسائل النقل البعيدة المدى كالسفن والقطارات والسيارات والطائرات كان له أثر بالغ جداً في تطور المدينة نحو النمو المتزايد.

5)الثورة الديموجرافية :حيث أن الثورات التي حدثت في الزراعة والتجارة والصناعة ووسائل النقل تعتبر دليل لوجود الثورة الصناعية ولكن يبقى عامل واحد وهو ما يسمى بالثورة السكانية أو الديموجرافية، وتعتبر هذه نتيجة حتمية للنمو في العوامل السابقة.

المحاضرة السادسة

استكمال التحليل الاجتماعي لدراسة المدينة

عناصر المحاضرة

- ثالثاً :مداخل دراسة المدينة
- رابعاً :طبيعة المدينة ومشكلاتها
- الخاتمة

ثالثاً :مداخل دراسة المدينة

- رغم أن الاهتمام بدراسة المدينة كموضوع مستقل في ذاته قد استقر حديثاً وصارت له دراسات وبحوث متخصصة وتمثل جهداً أكاديمياً محدد الأبعاد إلا أن ذلك لا ينفي وجود مصادر معروفة انبثقت منها هذه الدراسات والبحوث ، وحيث أن المدينة عملية مركبة تنتمي إلى ظاهرة الحضرية ذات الأبعاد المتشابكة والمعقدة وهي ظاهرة سائدة في المجتمعات بدرجات متفاوتة.

- والمتتبع للمحاولات النظرية يلاحظ وجود ثلاث مداخل أساسية عند دراسة المدينة، كما تستخدم في الوصف السوسيولوجي والتحليل العلمي لهذه الظاهرة وهذه المداخل هي-:

1. المدخل الذي يصور المدينة على اعتبار أنها مجتمع محلي نموذجي..
2. المدخل الذي يصور المدينة على اعتبار أنها مجتمع محلي يتميز بمجموعة مركبة من السمات..
3. المدخل الذي يصور المدينة على اعتبار أنها امتداد للقرية.

- ومع ذلك نلاحظ منذ البدء أن هذه المداخل الثلاث تتداخل معاً على المستوى الواقعي ولكننا سوف نتناولها بشيء من التفصيل لاعتبارات منهجية محددة تتصل بأسلوب تحليل الظواهر المتعلقة بالحياة الحضرية وبالتحضر عامة على النحو التالي-:

1)مدخل التحليل النموذجي

- ويقصد به تلك الصياغة أو البناء العقلي لصيغة معينة تشمل عناصر مميزة لفئة محددة من الظواهر تستخدم في التحليل الاجتماعي.

ومن خصائص هذا البناء النظري أنه لا يكون مطابقاً تماماً لأية ملاحظة أمبريقية مفردة ويرجع استخدام الفكرة إلى ماكس فيبر الذي طور النموذج المثالي كمنهج أو أسلوب يستخدمان في الوصف والمقارنة واختبار الفروض المتصلة بالواقع الأمبريقي وعلى أية حال يقوم النموذج المثالي بوظيفتين أساسيتين وهما--:

أ. حالة أو نموذج محدد يمكن مقابلة الظواهر الملموسة بها مما يعين على التصنيف والمقارنة.
ب. المعاونة في تطوير تعليمات نموذجية تشكل أساس التفسير السلبي للأحداث التاريخية.

- من هذا المنطلق تصور تونيز وجود نسقين مميزين من العلاقات الاجتماعية يقوم كل منهما على أساس متباين من الإرادة ، النسق الأول فهو ما يسمى بالمجتمع المحلي بينما يطلق على النسق الآخر اسم المجتمع أو الرابطة ، ويختص كل من النسقين بعدد من السمات المميزة التي تقف على طرفي نقيض من بعضهما، فالاعتماد والعون المتبادل إلى جانب الارتباط العاطفي الوثيق والمتبادل ونسق السلطة الذي يرتكز على عوامل السن والحكمة والقوة والخبرة هم أهم ما يميز نسق العلاقات الاجتماعية في المجتمع المحلي.

- وفي هذا الموقف يربط بين الأفراد التقاليد المعتمدة وروح الأخوة وفي مقابل هذا فإن أفراد المجتمع يبدون أكثر انعزالاً لتصل الفردية إلى أقصى درجاتها، وأن العلاقات التي تقوم بين الأفراد ذات طابع تعاقدي وانقسامي تشتمل على تبادل السلع والخدمات والأموال وسيادة قانون الالتزام وتمثل المدن الصغرى إلى جانب القرية أمثلة واضحة لعلاقة المجتمع الأصلي وفي الطرف المقابل تمثل المدن الكبرى والعواصم القومية والميتروبوليس ما أسماه تونيز بالمجتمع أو الرابطة.

•وبهذا يتضح أن النمط النموذجي للمدينة محاولة لرسم صورة الخصائص العامة اللازمة للحياة الحضرية التي توجد دائماً في المدينة لكن مما يؤخذ على هذا هو صعوبة تطبيق هذا النموذج على مدينة معينة ، كما لا يمكن تطبيق هذا المدخل عملياً نظراً للاختلافات بين أنماط المدن حسب الحجم والتاريخ والوضع الاقتصادي وتقسيم العمل.

2) مدخل مركب السمات:

•ويتميز مدخل مركب السمات في استخدامه صفات أو خصائص ملموسة أو متغيرات يمكن إدراكها على المستوى الواقعي، كما أن هناك متغيراً أصيلاً تنبع منه كل المتغيرات الأخرى ، ومن أشهر ممثلي هذا المدخل كل من سوروكين وزيمرمان في كتابهما مبادئ علم الاجتماع الريفي والحضري.

•حيث اهتما بالتفرقة بين المجتمعات الريفية والحضرية على أساس المهنة باعتبارها متغيراً مستقلاً وهي البيئة، وحجم المجتمع، وكثافة السكان والتجانس واللاتجانس، والحراك الاجتماعي ، ونسق التفاعل، ويذهبا إلى توضيح ذلك على النحو التالي-:

1- المهنة :حيث أكد سوروكين وزيمرمان أن الخاصية الأساسية للمجتمع الحضري هو أن معظم الأفراد يشتغلون أساساً بأعمال الصناعة والتجارة والإدارة.

•وفي مقابل ذلك يغلب العمل الزراعي على المجتمع الريفي الذي تكون قوة العمل الأساسية فيه قائمة على الأعمال الزراعية والمهن المتصلة به، ويرتبط بذلك أن العمل الزراعي لا يتضمن التخصص بل يمكن للفرد الواحد أن يقوم بأكثر من عمل وتمثل الأسرة طاقة أساسية في حجم قوة العمل.

•وإذا ما كان هناك عمال من خارج الأسرة فعددهم محدود ويعتمد على العلاقات الشخصية بين الفلاح ومن يستأجرهم وفي مقابل ذلك نجد أن المجتمع الحضري تسود فيه انفصال جماعات المهنة عن الجماعات القرابية والتخصص الدقيق في مجال العمل ومقاييس مختلفة للنجاح المهني كالتحصيل الدراسي المتخصص والخبرة والثقة والكفاءة وغير ذلك.

2- البيئه: حيث يتصل الريفين اتصالا مباشرا بالطبيعة او الارض وهذه الصلة تحدد نشاط السكان ونظرتهم للحياة ويكون للبيئة في حياة الريفيين هيمنة على البيئة الاجتماعية الإنسانية، أما سكان الحضر فهم منعزلون عن الطبيعة بشكل واضح لأن البيئة في الحضر من صنع الإنسان فهو خالقها وهو الذي طور الحياة في المدن.

3- حجم المجتمع: يتناسب حجم المجتمع الريفي مع حجم الارض التي يمارس السكان نشاطهم تناسباً عكسياً ويرجع ذلك إلى طبيعة العمل الزراعي الذي يحتاج إلى مساحة واسعة وعلى العكس من ذلك فإنه كلما زادت نسبة التحضر تزداد معها أحجام المجتمعات وبالتالي فالمدينة تمثل مساحة صغيرة نسبياً من الأرض يعيش عليها عدد كبير نسبيً من السكان.

4- كثافة السكان: حيث تتسم المجتمعات الريفية بانخفاض الكثافة السكان بالمقارنة بالمجتمعات الحضرية ويرتبط هذا المحك بالمتغير السابق كما تربط في المجتمع الحضري الخصائص بعلاقات طردية مع ارتفاع معدل الكثافة.

5- التجانس واللاتجانس: كما اكد سوروكين وزيمرمان على ان سكان المجتمع الريفي أكثر تجانساً إذا ما قورنوا بسكان المجتمع الحضري سواء كان هذا التجانس في مجال السمات العنصرية أو السيكولوجية أو الاجتماعية.

6- التمايز الاجتماعي والتدرج: حيث راوا ان التمايز الاجتماعي او التدرج الطبقي الذي يؤدى إلى قيام الطبقات الاجتماعية أمر لا يظهر في المجتمعات الريفية بينما يظهر هذا الأمر بوضوح في المجتمعات الحضرية كما أنه من الملاحظ أن التمايز والتدرج الطبقي في مجتمع القرية مرتبط بمسائل شخصية بحيث أنه من السهل على الفرد في مثل هذا المجتمع أن يعرف ويمارس مهنة الآخرين، هذا على عكس المجتمع الحضري الذي تتدرج فيه المهن تدريجاً هرمياً وحيث تؤسس المكانة الاجتماعية للفرد على أساس ما استطاع أن يحققه من كسب مادي بعيداً عن انتمائه لجماعة قرابية معينة.

7- الحراك الاجتماعي : حيث لاحظا أن الحراك الاجتماعي أمر يكاد يكون غير موجود في المجتمع الريفي، ولكنه غير محدود وواسع النطاق في المجتمع الحضري نظراً لاتساع نطاق العمل والسوق وإمكانية تحقيق التطلعات الفردية بشكل أكثر من القرابة لكن يستثنى من ذلك معدلات التنقل السكاني(الهجرة)من جوانب الريف إلى المدينة.

8- نسق التفاعل: ولعل اهم ما يميز نسق التفاعل في المجتمع الريفي ان نطاق التفاعل مجاله بالنسبة للفرد أو الجماعة فيكون أكثر ضيقاً وغلبة للعلاقات الأولية على انساق التفاعل حيث تبرز العلاقات الشخصية والدائمة والشمولية بين الأفراد وعلى العكس من ذلك كان اتساع وكبر حجم المجتمع الحضري وارتفاع معدلات التغير بين سكانه سبباً مباشراً في اتساع نطاق التفاعل وغلبة العلاقات غير الشخصية والمؤقتة والمصلحة كما تبدو هذه العلاقات بدورها ذات طابع سطحي ورسمي وثانوي في كثير من الحالات بالتعامل الشخصي في المدينة كرقم وعنوان على حد تعبير سوروكين وزيمرمان.

3) مدخل المتصل الريفي - الحضري

•لقد أقام روبرت ردفليد تصوره لفكرة المتصل الريفي -الحضري في كتابه الشهير ثقافة المجتمع الشعبي(الريفي)عند اليوكاتان حيث قام بدراسة أربعة مجتمعات محلية في شبه جزيرة اليوكاتان بالمكسيك

•وافترض أن كلاً منهما يمثل نقطة متميزة على طول متصل متدرج يبدأ بمجتمع الفولك وتنتهي بالمجتمع الحضري أي أن هناك تدرجاً مستمراً بين ما هو ريفي وما هو حضري ، وبالتالي فقد كشف ردفليد من دراسته الميدانية عن عدد من الخصائص المميزة بالمقارنة بغيره من المجتمعات الأخرى على النحو التالي-:

أ. إنه أقل أو أكثر ارتباطاً بالعالم الخارجي.
ب. إنه أقل أو أكثر ارتباطاً تغايراً أو غير متجانس.
ج. إنه أقل أو أكثر تقسيماً للعمل.
د. إنه أقل أو أكثر تطويراً لاقتصاد السوق والمال.
ه. إنه أقل أو أكثر احتواءً على تخصصات مهنية أكثر علمانية.
و. إنه أقل أو أكثر بعداً عن الاعتماد على الروابط والنظم القرابية.
ز. إنه أقل أو أكثر اعتماداً على مؤسسات ذات طابع غير رسمي للضبط الاجتماعي.
ح. إنه أقل أو أكثر تمسكاً بالعقيدة المسيحية الكاثوليكية.
ط. إنه أقل أو أكثر بعداً عن التمسك بالعادات والأعراف الاجتماعية.
ي. إنه أقل أو أكثر تسامحاً وتأكيداً للحرية الفردية في الفعل أو الاختيار.

•حيث أكد أن تناقص درجة التغير يجعله أكثر قرباً من المجتمع الشعبي أو الريفي وتشير زيادته إلى الاقتراب من النموذج الحضري كما يتيح الاختلاف النسبي لمدى تمثيل كل متغير في أي نمط من المجتمعات المحلية من إمكانية وضعه على إحدى نقاط المتصل الريفي – الحضري.

•كما لاحظ ردفليد أن الخصائص العشرة يمكن أن توحد في ثلاث دعائم أساسية للتغير إلى المجتمع الحضري وهي-:

- ❖ تزيد الحضرية من درجة التفكك الثقافي للمجتمع حيث تفقد الثقافة وحدتها التقليدية وتميع الأنماط السلوكية ويصعب تحديدها كما يفتقد مظهر التكامل والارتباط المتبادل بين مقومات الثقافة كما يظهر عدم الاتساق بين المستويات والمعايير الثقافية.
- ❖ تزيد الحضرية من اتجاه الفرد نحو العلمانية أو الدنيوية حيث ترتبط النشاطات الحضرية من خلال توجهات عقلانية برجماتية(نفعية.)
- ❖ تزيد الحضرية من انتشار الفردية وزيادة سيطرتها على موجات السلوك الإنساني واختفاء الوظائف الجمعية وإحلالها بنشاطات فردية بحته تهدف إلى تحقيق مصالح الفرد في المقام الأول.

•وهكذا يتضح أنه يمكن من خلال هذا المدخل أن تضع كل مقومات الإنسان ونتائج نضاله مهما اختلفت خصائصها في أحد حلقات تلك السلسلة المتصلة والمترابطة ، وبالتالي يمكن أن نعتبر هذا المدخل الذي ينظر إلى الريف والحضر على أنهما علامتين على طريق واحد مدخلاً مختلفاً إلى حد كبير عن المدخلين السابقين إلا أن هذا المدخل يواجه مجموعة من الصعاب لعل من أهمها-:

- ❖ أن الخصائص التي يحددها هذا المتصل متغيرة وغير ثابتة وبالتالي فالمقاييس التي تحدد هذه الخصائص تتغير تغيراً ملحوظاً في ظل مجتمع محلي.
- ❖ لا يوضح لنا هذا المدخل طبيعة المراحل المتضمنة في المتصل الريفي الحضري والميكانزمات المطلوبة في هذا الانتقال.
- ❖ والنقد الأخير يتمثل في أن الحياة الريفية والحضرية لا يمكن تحديدها أو رسمها بحيث نحدد أين تنتهي القرية وأين تبدأ المدينة فلا توجد حياة ريفية بحته ولا توجد حياة حضرية بحته.

•ويؤكد ذلك أن الدراسة المقارنة للمدن في الوقت الحاضر خاصة في الدول النامية توضح استمرار فعالية الرواسب القروية في توجيه الحياة في المدن إلى جانب طبيعة وضع المدن في بلادنا التي تقع وسط الأرض الخصبة كما في مصر والتي تجعل سكان محيطها الخارجي دائما يقتربون أكثر من غيرهم إلى داخل المدينة أكثر من الحياة الريفية سواء من حيث المهنة أو من حيث طبيعة الحياة.

رابعاً :طبيعة المدينة ومشكلاتها

•تواجه المدينة في معظم أنحاء العالم مشكلات وأزمات حادة مثل مشكلة الفقر والمناطق العشوائية والإسكان والتلوث وأزمة المواصلات، وتعد هذه المشكلات وغيرها نتيجة للتغير التكنولوجي وما ارتبط بذلك من نمو المدن وتضخمها في العصر الحديث، ولذلك يقرر بعض الباحثين إلى أن التكنولوجيا غير قادرة على حل المشاكل التي تخلقها إلا إذا استعانت بالعلوم الإنسانية وفي مقدمتها علم الاجتماع.

•وفي هذا السياق يحدد مصطفى الخشاب أهم الآثار الاجتماعية للتقدم التكنولوجي فيما يلي-:

أ. أن الأسرة تمثل أول وحدة اجتماعية استهدفت للتغير في حجمها وبنيانها ووظائفها والعلاقات التي تربط بين عناصرها والحقوق والواجبات الأسرية، فقد قضى التقدم التكنولوجي على الأسرة بوصفها وحدة إنتاج وأدى إلى تشتيت عناصرها وأتاح للأفراد الحرية وقضى على سيادتها وسيطرتها وتضيق نطاق الأسرة من ناحية الحجم ومن ناحية الإطار المورفولوجي الذي تشغله.

ب. أدى التغير التكنولوجي إلى نمو المدينة وتضخمها حيث أخذت في الاتساع والنمو على حساب القرى وبالتالي إلى تعقد مظاهر الحياة الاجتماعية فيها وتركز المشكلات كلما تركز السكان ، مما أدى إلى انتشار أزمات عديدة في المدن مثل أزمة البطالة والإسكان والفقر وتكدس المواصلات وتلوث البيئة الحضرية.

ج. ويرتبط بالتقدم التكنولوجي انهيار سلطة القيم الروحية للهيئات الدينية نظراً لانتشار التيارات العلمانية والاستعداء على مناطق نفوذ الدين، هذا إلى أن التقدم التكنولوجي قد طبع الحياة بالنزعة المادية وركز اهتمامات الأفراد على تحقيق الغايات الدنيوية دون الأخروية.

د. أما العامل بوصفه العنصر البارز في الإنتاج الصناعي فقد قلب التقدم التكنولوجي وضعه الخاص والعام رأساً على عقب ، وكان أكثر العناصر الاجتماعية خضوعاً لعمليات لا حصر لها وتغيرات واضحة المعالم في وضعيه الصناعي والاجتماعي حيث أصبح العامل يعاني من الآلام السيكولوجية التي تتمثل في الملل والسأم لأن التكرار المستمر لحركات رتيبة تؤدى إلى إجهاد الجهاز العصبي بأكمله.

•ومن هنا سوف نحاول أن نركز على أهم المشكلات الحضرية المزمنة التي تعاني منها المدينة في الآونة الأخيرة ليس حصراً ولكن نظراً لخطورتها وتفاقمها وهي على النحو التالي-:

1) مشكلة الفقر الحضري:

•أن الفقر حالة اجتماعية تتحدد من خلال ردود الفعل المجتمعية باعتبارهم فئة اجتماعية متميزة عن باقي أفراد المجتمع ، أي أن الفقر واقع اجتماعي يتطلب التفسير.

•ويذهب(الكردي)إلى أن فقراء الحضر ظاهرة قائمة واضحة القسمات تكونت أساسا نتيجة للتفاوتات الضخمة التي نلحظها في إمكانات الأفراد وطاقاتهم وأنصبتهم من الدخل، والتعليم وأوضاعهم المهنية وما يتمتعون به من خدمات أتاحتها لهم المتغيرات السابقة، وبخاصة فيما يتعلق منها بالسكن والعلاج، وليس بلازم أن يكون الفقراء نازحون من المجتمع الريفي، وإنما هناك شريحة واضحة من أبناء الطبقة الفقيرة الحضرية ، ولم تمكنهم ظروفهم من تحقيق مستوى معيشي ملائم لحياة المدينة ومتطلباتها.

•ولهذا فقد أكد بعض الباحثين إلى أننا لو نظرنا إلى الفقر الحضري نظرة بنائية تاريخية فسوف نلحظ ثلاث عوامل أساسية للفقر فيما يلي-:

1. فشل توقعات كثير من الدول النامية بحجم وخطوات التحضر السريع وعدم القدرة على مواجهة قضايا التحضر ومشكلاته.
2. عدم قدرة القطاع الحضري الرسمي على النمو والتوسع وامتصاص قوة العمل الحضرية المتزايدة.
3. عدم قدرة النظم الحكومية الرسمية على توسيع الخدمات الحضرية الأساسية وبناء البنية التحتية لتساعد على تلبية حاجات السكان الحضريين المتزايدة.

•وفي الواقع إنه في ظل العولمة فسوف يتزايد عدد الفقراء الحضري في الحضر ، وعلى هذا فإن أي سياسة تقوم على الإصلاح الجزئي لأوضاع الفقراء في المجتمع الحضري سيكون محكوماً عليها بالفشل أن لم توضع إستراتيجية متكاملة لتطوير أوضاع الفقراء في الحضر ، وتكون جزءا من إستراتيجية شاملة للتنمية البشرية تكون قادرة على الارتقاء بالإنسان الفقير مادياً ومعنوياً وثقافياً ليباشر دوره الفعال في مسيرة التنمية.

•وبالتالي فهناك حاجة ماسة إلى تبني إستراتيجية شاملة للتنمية البشرية من أجل التخطيط من حدة مشاكل الفقراء وأن تحتوى على ثلاث ركائز أساسية وهي-:

1. منهج اقتصادي يقوم على إنشاء صندوق للخدمات الاجتماعية يوفر قروضاً بفوائد مخفضة لذوى الدخول المحدودة أو الضعيفة ، والاهتمام بتطوير الصندوق الاجتماعي للتنمية ليكون شبكة أمان اجتماعي وذلك من خلال مضاعفة موارده المالية حتى يستطيع أن يؤدي دوره بفاعلية.
2. منهج يقوم على مبدأ الرفاه الاجتماعي ويطبق فقط على الفقراء فقرا معدما ولا يستطيعون مساعدة أنفسهم للخروج من حالة الفقر مثل المسنين والأرامل واليتامى وغيرهم.
3. منهج يقوم على تكوين رأس المال البشري ويطبق على هؤلاء الذين يستطيعون مساعدة أنفسهم ولكنهم أضيروا من إعادة الهيكلة الرأسمالية ويحتاجون بشدة للحصول على خدمات الرعاية الصحية والتعليمية وخلق فرص العمل.

2) مشكله البطاله في المجتمع الحضري

•تعد ظاهرة البطالة واحدة من أخطر المشكلات التي يترتب عليها أثارا اجتماعية خطيرة، فقد أكدت غالبية الدراسات وبخاصة الأمبريقية منها إلى وجود علاقة طردية بين البطالة والتطرف والعنف حيث أن غالبية المتعطلين وبخاصة أن الذين يعانون من نمط البطالة يعانون من إحباطات اجتماعية ونفسية واقتصادية تسفر في كثير من الأحيان عن إفراز حالة من التطرف بمضمونه الأيديولوجي(الفكري)أو محتواه الديني(العقائدي)وقالبه العنصري(العرفي)الأمر الذي يتخذ صورة العنف تجاه الذات أو الجماعة أو المجتمع كله.

•وتعرف البطالة بشكل عام بأنها حالة عدم قدرة الشخص على أن يبيع قوة عمله في سوق العمل رغم رغبته في ذلك.

•وقد حدد" فالنتينو بيانا "أن البطالة تعنى هؤلاء الناس الذين يرغبون في العمل ولا يجدونه حالياً وبالتالي تشمل البطالة كل الأشخاص الذين فوق سن معينة ، وقد حدد ثلاثة شروط أساسية وهي-:

1. عدم وجود عملاً ، بمعنى الذين ليس لهم وظيفة مدفوعة الأجر أو يعملون أعمالاً حرة.
2. البحث عن العمل بمعنى اتخاذ اجراءات للحصول على الوظيفة مدفوعة الأجر، وتتمثل هذه الإجراءات في التسجيل بالمكاتب الخاصة والعامة للتشغيل وكذلك الذي يتابع الإعلانات في الصحف والمجلات أو أجرى مقابلات من أجل العمل أو الوظيفة.
3. الرغبة في قبول الوظيفة مدفوعة الأجر أو العمل الحر.

•والجدير بالذكر هنا أن ظاهرة البطالة قد أخذت منحنى جديداً في الآونة الأخيرة تحت تأثير التطبيق الصارم لبرنامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي الذي يعتمد على سياسة التقشف وترشيد الإنفاق لتقليل العجز الكبير في الموازنة العامة للدولة، وبالتالي فكانت لتلك السياسات تأثيراً جليا في خفض الطلب على العمالة وزيادة معدلات البطالة في بعض الدول بسبب العوامل التالية-:

1. تخلى بعض الدول نهائيا على الالتزام بتعيين الخريجين وتجميد التوظيف الحكومي وعدم ارتباط سياسات التعليم باحتياجات سوق العمل.
2. تقليص دور الدولة والقطاع العام في النشاط الاقتصادي مما أدي إلى تراخي الاستثمار الحكومي في خلق طاقات إنتاجية جديدة تستوعب الأيدي العاملة العاطلة.
3. خفض معدل الإنفاق العام الموجه إلى الخدمات الاجتماعية الضرورية كالتعليم والصحة والإسكان الشعبي مما أدى إلى خفض موازي في طلب الحكومة على العمالة المشتغلة بهذه القطاعات.
4. ضعف النمو في القطاع الزراعي بسبب تناقص الرقعة الزراعيه وضالة الاراضي المستصلحة مما ترتب عليه خلق فائض سكان نسبي بالريف أخذ يتدفق إلى المدن بحثاً عن العمل.
5. زيادة أعباء الديون الخارجية لبعض الدول النامية.
6. الاتجاه إلى نزع الملكية العامة وتحويلها إلى القطاع الخاص وهي ما تعرف باسم سياسة الخصخصة والتي ترتب عليها تسريح للعمالة إلى المعاش المبكر.
7. استخدام وسائل تكنولوجية لا تسمح باستيعاب أعداد كبيرة من العمل سواء عبر الاستثمار العام أو الخاص أو الأجنبي.

•ونتيجة لتعدد وتشابك العوامل المؤدية إلى ظاهرة البطالة وما يترتب عليها من مصاحبات اجتماعية خطيرة على المجتمع الحضري بصفة خاصة ، فقد تبنت الحكومات في الدول النامية أربعة أنماط من السياسات العامة لزيادة فرص العمل تمثلت فيما يلي-:

1. سياسات إعادة التوزيع السكاني لمنع التركز السكاني الزائد للعمالة النشطة اقتصاديا في المدن الكبرى.
2. سياسات اعاده التكيف الاقتصادي على المستوى الماكرو بهدف خلق بيئة ملائمة لزيادة فرص العمل.
3. سياسات تنمية الموارد البشرية بشكل أفضل لمساعدة قوة العمل في التوظيف في القطاعات الاقتصادية الحديثة.
4. تشجيع الاستثمار الخاص والعمل على تطور المشروعات ذات الأولوية الهامة على المستوى الاقتصادي.

3) مشكله الاسكان الحضري

•يعد المسكن الملائم أهم مقومات حياة الأسرة، وفي ظله تقوم الأسرة بوظائفها وتنأى عن كثير من المشكلات الصحية والتربوية والأخلاقية وتتوفر لها العمل المثمر.

•أن سوء حالة المسكن وعدم استبقائه لوسائل الصحة وعدم تناسبه مع حجم الأسرة يؤثر تأثيراً بالغاً في جميع أنماطها ومظاهر سلوك أفرادها.

•ولهذه الأسباب وغيرها اهتمت الدول النامية بوضع سياسات ثابتة لتوفير المسكن الصالح على أساس من الدراسة والبحث وتقصى المشكلات ، ومما دفع الدول إلى الاهتمام بهذا المرفق الظروف الخطيرة التي هددته وجعلته مشكلة المشاكل في العالم الحديث المعقد.

•لذا أصبح السكن أو المأوى من أهم المشاكل الحيوية التي تواجه التنمية في دول العالم النامي بوجه عام، والتنمية الحضرية بوجه خاص.

•ومشكلات الاسكان الحضرية عادة ناجمة عن عدم التوازن بين الموارد وبين الخدمات الحضرية ولاسيما حينما تصل الحضرية إلى مداها في درجة الحدية، وعليه يكون العجز في مواجهة أزمة الإسكان باعثاً نحو قيام العشوائيات الحضرية من منطلق المسكن، ولكن المشكلة بعد ذلك تعد أكثر تعقداً وتشابكاً في أبعاد كثيرة اقتصادية واجتماعية وثقافية، ولكن الذي لاشك فيه أن سبب المشكلة ارتبط منذ البداية الأولى بالتضخم السكاني وعدم توازنه مع الموارد والفرص المتاحة أمام الناس.

•وفي هذا السياق يمكن تحديد أسباب أزمة الإسكان الحضري في الدول النامية في إطار مجموعة من العوامل البنائية والتي تتمثل فيما يلي-:

1. التناقضات الشديدة المرتبطة بتحديد وتوجيه سياسات التنمية القومية ويؤثر ذلك على اختيار أولويات التنمية وديمقراطية صنع القرار وتنفيذ الآليات على المستويات التخطيطية في الكثير من الدول.
2. الاختلافات في التنمية الإقليمية والتفاوتات الإنتاجية وخاصة عند وجود درجة عالية من التصنيع التابع والهامشية الاقتصادية للمناطق الريفية.
3. طريقة التدخل الرسمي في التنمية الحضرية وبخاصة في توفير الخدمات والبنية التحتية بشكل لا يتلاءم مع حاجات المدن والنمو السكاني.
4. معدلات النمو الاقتصادي والتحولات الاجتماعية المتدنية والتي لا تتوافق عادة مع الحاجات الوظيفية ومعدل النمو السكاني ونوعية التحضر.
5. التفاوتات الكبيرة في توزيع الدخل القومي والتي تنعكس سلبياً في زيادة الفجوة بين المجتمعات الريفية والحضرية في مستويات المعيشة وظروف التنمية البشرية.
6. قلة السياسات التنظيمية الفعالة في الإسكان الحضري والتنمية الاستيطانية.

4) مشكله التلوث الحضري

•التلوث والبيئة أصبحا مرادفات ومتلازمات في الأداء الوظيفي لكل منهما، وعلى هذا أخذت الدراسات الحديثة في علم الاجتماع الحضري في توجيه مزيد من عنايتها لموضوع تلوث البيئة ، ولما كانت الاختراعات العلمية الحديثة تنطلق من المراكز الحضرية ولما كانت تطبيقاتها التكنولوجية تتخذ من المراكز الحضرية مستقرا ومستوطناً لها فإنه يترتب على ذلك تزايد فعال في حجم الآلات والمصانع والمركبات وغيرها مما ينفث نفاياته في المجتمعات الحضرية بشكل خاص.

•والبيئة في أبسط معانيها هل كل ما هو خارج عن كيان الإنسان وكل ما يحيط به من موجودات ، وهي الإطار الذي يمارس فيه حياته ونشاطاته المختلفة ، وأن أهم ما يميز البيئة الطبيعية هو ذلك التوازن الدقيق القائم بين عناصرها المختلفة، وأن أي تغير في جوانبها سرعان ما يكون له أثار واضحة في ذلك، ولذا فإن البيئة تسير في إطار مرسوم يطلق عليه النظام البيئي ويمثل الإنسان أحد العوامل الهامة في هذا النظام البيئي بل هو أهم عناصر الاستهلاك التي تعيش على سطح الأرض.

•ولذلك فإن تدخل الإنسان غير الواعي وغير القائم على سند علمي أو معرفي بعواقب هذا التدخل فإنما ينذر بنتائج وخيمة في إفساد ذلك التوازن، وقد كان الانفجار السكاني أثره الواضح في الطلب المتزايد على الغذاء والذي ألقى عبئاً كبيراً على الموارد الطبيعية التي تتوفر في البيئة المحيطة بالإنسان، فضلاً عن أن الزيادة الكبيرة في أعداد السكان تؤدى إلى فساد البيئة وتقلل من صلاحيتها للمعيشة الإنسانية.

•فتكدس السكان في المدن الكبيرة مثلاً ينتج عنه أضرار كثيرة ، فالطرقات المملوءة بالسيارات والمركبات وعوادمها السامة وزحامها الشديد، والضغط على محطات القوى والوقود والطلب المتزايد على مياه الشرب النقية والحاجة إلى توفير محطات

الصرف الصحي الملائمة ، كل ذلك يجعل بعض الأجهزة المسئولة يعجز عن الوفاء باحتياجات السكان ، وذلك لأسباب عديدة وبذلك يكون الحد من التضخم السكاني غير المحسوب في مقابل الموارد المتاحة.

•من هذا المنطلق أصبح تلوث البيئة ظاهرة حية يحس بها الجميع ، فلم تعد البيئة قادرة على تجدي مواردها الطبيعية مما أدى إلى اختلال عناصرها المختلفة ، فلم تعد هذه العناصر قادرة على تحليل مخلفات الإنسان أو استهلاك النفايات الناتجة عن نشاطاته المختلفة ، فأصبح جو المدن ملوثاً بالدخان والغازات.

•ونتيجة خطورة مشكلة التلوث وضرورة الاهتمام بالبيئة طرح منذ أول السبعينات شعارات تنمية بلا تدمير، وتنمية أكيولوجية تشير إلى ضرورة تحقيق الوئام بين متطلبات مشروعات التنمية ومقتضيات حماية البيئة(موارد وتلوث)وفي أواخر الثمانينات طلعت علينا لجنة برونتلاند بشعار التنمية المستدامة أو القابلة للاستدامة وقد تبنى مؤتمر وزراء البيئة العرب هذا الشعار في الاجتماع الذي عقد في القاهرة عام 1991 تمهيداً للمشاركة العربية في قمة الأرض في ريو دى جانيرو عام. 1992

•وبالتالي أصبح هدف التنمية المستدامة هو الوفاء بطلبات الحاضر دون المساس بحقوق الأجيال القادمة وقدرتها على توفير احتياجاتها والالتزام بشروط ثلاثة:

1. ترشيد استخدام الموارد غير المتجددة وهذا امر واضح ومبدأ اقتصادي عقلاني لا يحتاج إلى شرح أو تبرير ، فرصيدنا منها محدود وأحياناً غير معروف وحسن استخدامه واجب.
2. عدم تجاوز قدرة الموارد المتجددة(نباتية أو حيوانية ، أرضية أو مائية)على تجديد نفسها حتى لا تندثر وتفنى إلى غير رجعة.
3. عدم تجاوز قدرة النظام البيئي على هضم المخلفات حتى لا يتلوث النظام البيئي تلوثاً يضر بالإنسان والحيوانات على حد سواء.

5) مشكله المناطق المختلفة بالمدينه

•في الواقع تشكل المناطق المتخلفة بالمدينة موضوعاً أساسيا من الموضوعات المرتبطة بالمشكلات الحضرية ، كما أنها تكشف في ذات الوقت عن نوعية الحياة السائدة في قطاع حضري، ولاشك أن ظهور هذه المناطق المتخلفة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بظاهرة الفقر، فتنمو في ظله وتستمد منه تأثيراتها في المجتمع الحضري بأكمله.

•ويطلق على المناطق المتخلفة مسميات عدة ومن أكثرها استخداماً-:

1. مناطق واضعي اليد وتشير إلى المناطق السكنية التي يسكنها فئات اجتماعية معينة عن طريق وضع اليد على أراضي فضاء مملوكة للدولة وتتسم بمساكن منخفضة المستوى.
2. المناطق التلقائية أو الطفيلية وهي مناطق تقع على أطراف المدن وتتكون من مساكن متدنية المستوى من حيث المواد المستعملة في البناء كما أنها محرومة من الخدمات الحضرية مثل المياه النقية والكهرباء والصرف الصحي ولا يتمتع ساكنو هذه المناطق بأي سند قانوني للملكية أو إيجار لهذه المساكن.
3. المناطق المستقلة ، واستخدم هذا المصطلح المهندس المعماري جون تيرنر لتعريف مساكن واضعي اليد في أمريكا اللاتينية.

•وتعتبر المناطق الحضرية المتخلفة ظاهرة اجتماعية تعبر عن واقع اجتماعي واقتصادي وفيزيقي معين، ويقيم بها مجموعة كبيرة من الناس رغم أنها مناطق ضيقة المساحة وغير ملائمة للحياة والسكن بها، وترمز هذه المناطق إلى غياب العدل الاجتماعي وعدم المساواة وعدم المسئولية الجمعية.

•كما تدل على عدم التكافؤ الاجتماعي بين المواطنين ، وهذه المناطق عادة ما تكون مناطق تفريغ لمشكلات المدينة وينتشر بها كثير من مظاهر السلوك المنحرف، وهي تأوي مجموعة من الناس مقهورون على أمرهم يعانون من وجودهم بها، كذلك فالمجتمع الأكبر يعاني من وجود هذه المناطق التي ترمز إلى التخلف الحضاري.

•أن تطوير المناطق المتخلفة يجب أن ينطلق من فلسفة مؤداها: أنك إذا لم تستطيع مواجهتهم فإنك ممكن أن تتحالف معهم ، وقد حدد مارتن أربع مميزات لهذه الفلسفة البرجماتية تتمثل فيما يلي-:

1. أنها تحافظ على الإسكان منخفض التكاليف في المناطق الموجودة بها.
2. أنها تحافظ على البناء الداخلي للمجتمع المحلي.
3. أنها تحافظ على النظام الاقتصادي القائم والفرص المتاحة لفقراء الحضر..
4. أما البديل الآخر والذي يطلق عليه إعادة الإسكان فإنه يعمل على سيادة الاضطراب الاجتماعي وحدوث فوضى داخل المنطقة وبالتالي فهو موقعاً أقل تفضيلاً.

الخاتمة:

على الرغم من وجود مشكلات مشتركة تواجه المدن المعاصرة إلا أن هناك عناصر ثقافية واجتماعية واقتصادية يجب أخذها في الاعتبار عند تناول هذه المشكلات ، وإذا كانت التكنولوجيا الحديثة قد خلفت مشكلات حضرية عديدة ، إلا أنها ليست قادرة على حل هذه المشكلات كما يؤكد الكثير من الباحثين.

•ورغم هذا فإن المدن المعاصرة أياً كان حجم المشكلات التي تواجهها فإنها تكافح من أجل البقاء والاستمرار في إثراء الحياة الانسانية برغم ما تواجهه من صعاب ، فلقد وجدت المدن الحضرية لتبقى ومن هنا فإن البحث الحقيقي يجب أن يتجه نحو خلق حياة حضرية أكثر إشباعاً وهدوءاً وسعادة.

المحاضرة السابعة

التلوث البيئي والحياة الاجتماعية الحضرية

عناصر المحاضرة

أولاً :موضوع البحث وأهدافه
ثانياً :المفاهيم الأساسية للبحث
ثالثاً :الإطار النظري للبحث
أولاً :موضوع البحث وأهدافه

•يعتبر التلوث البيئي من القضايا المحورية التي شغلت أذهان علماء البيئة والاجتماع والأنثروبولوجي في الوقت الراهن، نظرا لأن هذه القضية تمثل أبرز التحديات الحضارية لأي مجتمع ، كما أن آثارها المدمرة تمتد لتشمل غالبية دول العالم.

•لذا فقد أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر عام 1990 بأن من حق كافة الأفراد الحياة في بيئة ملائمة لصحتهم ولرفاهيتهم ، وهذا الإعلان يؤكد على ضرورة تكاثف الجهود الدولية للقيام بدور مهم في النهوض بحماية البيئة العالمية من مخاطر التلوث لكي يعيش الإنسان في عالم خالٍ من التلوث المدمر من أجل زيادة الإنتاج وتحقيق الرفاهية.

•لكن الجدير بالذكر هنا أن قضية التلوث لا تقتصر على المجتمعات النامية فحسب، وإنما تمتد لتشمل المجتمعات المتحضرة والنامية على حد سواء، بل أن التلوث البيئي أصبح ظاهرة صارخة تدعونا للحذر والانتباه ليس في البيئة الحضرية المكتظة بالسكان فقط ولكن في البيئة الريفية أيضا حيث أنها أصبحت تتعرض للتدمير بشكل أكثر سرعة وعنفاً عما كان يحدث في الماضي القريب وعما يحدث الآن في البيئة الحضرية.

•كما تتعرض البيئة على النطاق العالمي لأخطار حقيقية وكوارث بيئية ، غير أن قضية التلوث تبدو أكثر إلحاحاً في دول العالم النامي نظراً لنقص الإمكانيات التكنولوجية والمادية والثقافية وضعف الموارد المادية بها وعجزها عن توفير الاحتياجات الأساسية لغالبية السكان.

•بل والأكثر من ذلك فما زالت هذه المجتمعات تعاني من تدني مستويات الخدمات الاجتماعية والصحية وتكدس السكان في الأحياء الشعبية المتخلفة ، وانتشار المناطق العشوائية في الحضر فضلاً عن قلة الدراسات التي تكشف عن مصادر التلوث ومنابعه الأساسية مما يهيئ المناخ للتلوث البيئي على نطاق واسع.

•وبناءاً على ما سبق فإن دراسة هذه القضية يعتبر أمراً مهماً للتعرف على مظاهر التلوث وأبعاده المختلفة في الحياة الحضرية بصفة عامة والأحياء المتخلفة بصفة خاصة والعوامل والأسباب التي تقف وراء ذلك.

•وفي ضوء ذلك سوف نقوم بدراسة إحدى الظواهر التي يعاني منها المجتمع الحضري وهي ظاهرة التلوث البيئي في سياق الحياة الحضرية والمناطق المتخلفة وتحليل كافة الجوانب المتشابكة المؤدية إلى هذه الظاهرة ومصادرها والآثار الناجمة عنها وهذه الدراسة مطبقة على المجتمع المصري.

•وفي ضوء أهمية البحث المطروحة وهدف الدراسة المعلن فإن هذه الدراسة تستند إلى متغيرين أساسيين هما-:

1. **المتغير المستقل :**ويتمثل في ظاهرة التلوث البيئي من حيث مظاهرها ومؤشرات وجودها واتجاهات انتشارها.
2. **المتغير التابع :**ويتمثل في التأثيرات الناجمة عن تواجد هذه الظاهرة وامتداد تأثيرها على حياة السكان وصحتهم في المناطق الحضرية المتخلفة.

•ولتحقيق أهداف الدراسة وأغراضها كان من الضروري اتخاذ إجراء منهجي يتمثل في صياغة مجموعة من التساؤلات تعتبر بمثابة إطار تنظيمي تتجمع من خلاله البيانات التي تساعد على حل مشكلة البحث وهي-:

1. هل تلعب التغيرات الايكولوجية في الحياة الحضرية والأحياء المتخلفة دوراً رئيسياً في إحداث ظاهرة التلوث؟
2. ما أهم العادات والأنشطة اليومية المرتبطة بالتلوث البيئي في الأحياء الحضرية المتخلفة؟
3. ما مدى وعي سكان المناطق المتخلفة بمفهوم ومضمون التلوث البيئي والمخاطر الناجمة عنه؟

ثانياً :المفاهيم الأساسية للبحث

•ستتناول هذه الدراسة عدداً من المفاهيم المستخدمة وهي مفهوم التلوث ومفهوم التحضر ومفهوم المناطق المتخلفة على أساس أن هذه المفهومات تمثل مطلباً حيوياً في توجه الدراسة الميدانية وتوضيح منطلقاتها النظرية، ولذا يجب الإشارة إلى الاختلاف القائم بين هذه المفهومات ومدلولاتها النظرية وبين تطبيقاتها الواقعية.

(1) مفهوم التلوث البيئي :التلوث البيئي كمفهوم علمي ليس من السهل تحديد معناه بدقة ، إذ غالباً تعتبر المادة ملوثة في مكان بينما تكون مورداً نافعاً في مكان أو نسق آخر، ومن هنا يعرف التلوث البيئي بأنه تغير غير مرغوب في الخصائص الفيزيقية أو البيولوجية أو الكيمائية للهواء والأرض والماء على نحو يؤذي الحياة البشرية أو حياة الأنواع الأخرى أو يؤدى إلى تدمير الوضع الطبيعي وتخريبه.

•وهذا ما يبين أن التلوث لا يمثل ظاهرة من صنع الإنسان فقط بل توجد بعض العوامل البيئية التي يمكن أن تكون بذاتها ملوثة دون أي تدخل من جانب الإنسان في إيجادها أو تغييرها، وعلى هذا **يعرف التلوث البيئي** بأنه عبارة عن حدوث خلل وتغيير في الحركة التوافقية التي تتم بين مقومات النسق الايكولوجي بحيث تضعف فاعلية النسق وقدرته على أداء دوره الطبيعي في التخلص الذاتي من الملوثات وبخاصة العضوية منها، عن طريق العمليات الطبيعية أي هو الإخلال في التوازن البيئي.

•ويرجع البعض التلوث إلى مصدرين أساسيين وهما-:

•التلوث البيئي بفعل العناصر البيئية ذاتها مثل الغازات والحمم البركانية التي تقذفها البراكين والأتربة التي تثيرها الرياح والعواصف الرملية، أما المصدر الثاني فهو التلوث البيئي بفعل النشاط الإنساني خاصة في أعقاب الثورة الصناعية ومخلفات التصنيع.

•ووفقاً لذلك يعرف أحد الباحثين أن التلوث البيئي باعتباره كل ما يطرأ على الصفات الفيزيقية أو الكيمائية أو البيولوجية للبيئة مما يؤثر على الإنسان أو على ما يربيه من حيوان أو ما ينميه من موارد الزراعة، والرعي أو على ما يكون لديه من مقتنيات ثقافية وحضارية.

•هذا وفي ضوء اتساع الخلاف في وجهات النظر حول تعريف التلوث البيئي فإن المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة يرى أن التلوث يوجد عندما تحدث تأثيرات مباشرة للأنشطة الإنسانية التي تحدث في حالة الوسط بشكل يخل بعض الاستخدامات أو الأنشطة التي كان من الممكن القيام بها في حالته الطبيعية.

•أي أن ظاهرة التلوث البيئي والأضرار التي تنجم عنها ومواطن الخلل في هذه العلاقة وفي إطار ذلك فإن الباحث **يعرف التلوث البيئي** بأنه كل تغير في الخواص الطبيعية للبيئة بشكل يؤدي إلى اختلال التوازن البيئي الطبيعي، ويعطل من قدرة النظم البيئية سواء كان هذا التغير أتى بفعل الإنسان أو بفعل الطبيعة ذاتها.

(2) •مفهوم التحضر: التحضر في مفهومه العام هو ظاهره تتعلق بالحياه في المدن، وفي البداية يجب التفريق بين التحضر والحضرية كما يلي-:

•**فالحضرية** هي اتجاه يتجسد في ظاهرة تشهدها كل المجتمعات البشرية وتعني إقامة الناس واستقرارهم في تجمعات حضرية (قد تأخذ شكل المدينة)وتتبلور في التغير النوعي الذي يحدث في أنماط تفكيرهم وسلوكهم تجاه الأنشطة السائدة ونمو التنظيمات القائمة.

•**أما مصطلح التحضر** فرغم صعوبة تحديده بشكل مغاير عن الحضرية إلا أنه لا يخرج عن كونه عملية ونتيجة في ذات الوقت فهو عملية من عمليات التغير الاجتماعي تتم عن طريق انتقال أهل الريف أو البادية إلى المدينة وإقامتهم بمجتمعها المحلي ، وبمعنى آخر هو عملية إعادة توزيع السكان من الريف إلى المدن والمراكز الحضرية الأخرى.

•أي أن **مفهوم الحضرية** يشير إلى حالة أو طريقة للحياة بينما **التحضر** هو عملية الحراك السكاني إلى المدن حيث يتم ذلك من خلال حركة الناس وانتقالهم إلى المناطق الحضرية.

•كذلك يشير أحد الباحثين إلى تعريف التحضر باعتباره يشير إلى حركة السكان من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية وما يتبع ذلك من تزايد نسبة السكان المقيمين في المناطق الحضرية عن نسبة الذين يقيمون في مناطق ريفية إلى جانب انتشار أنماط السلوك وأساليب الفكر الحضرية فضلاً عن الدور الذي تلعبه وسائل الاتصال في نشر الثقافة الحضرية إلى المناطق الريفية.

•وفي هذا الصدد يقسم – كوستيللو -عملية التحضر إلى عنصرين أساسيين وهما-:

1. **التحضر الطبيعي** ويعنى به أماكن الإقامة وحركة السكان الديموجرافية.
2. **التحضر الاجتماعي** ويعني به العمليات الاجتماعية التي يكتسبها الناس عن طريق الثقافة المادية وغير المادية أو أنماط السلوك والتفكير التي تمثل خصائص مميزة للمدينة.

•وعلى هذا فإننا نفهم ظاهرة التحضر على أنها ظاهرة اجتماعية دينامية يتم بواسطتها انتقال أهل الريف إلى المدن واكتسابهم تدريجياً أنماط الحياة الحضرية إلى جانب أنها عملية تحمل في مضمونها عناصر التغير الاجتماعي والثقافي السريع وذلك لرغبة الإنسان الأكيدة في التحضر.

(3) •مفهوم المناطق المختلفه: هناك من يرى ان المناطق المختلفه هي مجموعه من الأكواخ والعشش المبعثرة في أطراف المدينة ، وفي مقابل هذا الرأي يرى فريق آخر أن المناطق المتخلفة هي المساكن القديمة الآيلة للسقوط والمتهالكة والتي توجد في قلب المدينة، ومنهم من يعرفها في ضوء الأحوال المعيشية للسكان الذين يعيشون فيها والأوضاع الثقافية الخاصة بهم ، في حين يرى فريق رابع بأنها منطقة تضم مساكن الفقراء والغرباء والنازحين إلى المدينة سعياً وراء الرزق.

•هذا وفي ضوء اتساع الخلاف بين وجهات النظر حول تعريف المناطق المتخلفة ذهب بعض العلماء والدارسين إلى أنه قد يكون من المناسب تعريف المناطق المتخلفة بشكل عام بأنها المناطق غير الملائمة لحياة الإنسان وغالباً ما تقع بالقرب من مراكز المدن أو من المناطق الصناعية وتتسم بالازدحام السكني والتكدس السكاني ونقص الخدمات وعدم التنظيم الاجتماعي.

•وهذه المناطق ليست مقتصرة على مجتمع دون الآخر ولكنها كما يقول – ميللور -أنه أصبح من الواضح أن المناطق المتخلفة التي توجد في مدينة ليست هي المناطق المتخلفة التي توجد في أخرى أو حتى في نفس المجتمع الواحد.

•أن هذه المناطق تزداد بصورة أكثر حدة في دول العالم النامي نظراً لعدم وجود الإمكانات المتاحة لمواجهتها أو التقليل منها، وبرغم تباين آراء العلماء في تحديد مفهوم المناطق المتخلفة فمن الممكن دراستها دراسة علمية والتأكد من وجودها في كل مدن العالم ولكن بشكل متفاوت.

•وخلاصة القول يرى الباحث أن المناطق المتخلفة هي منطقة سكنية تعاني من نقص شديد في الخدمات والمرافق وتتسم بالتكدس السكاني والسكني وتفتقد إلى التيسيرات الحضرية والرعاية الاجتماعية والصحية وتكثر بها الحرف اليدوية والصناعات البسيطة ولها سماتها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والفيزيقية المميزة لها.

ثالثاً :الإطار النظري للبحث

•تنطلق هذه الدراسة من فكرة محورية مؤداها :أنه إذا كانت المدينة تمثل المنبع الأساسي للتلوث باعتبارها مصدر الضوضاء والمخلفات الصناعية وعوادم السيارات أو كمراكز للتجارب البحثية والإشعاعية فإن الأحياء الحضرية المتخلفة التي انتشرت في أرجاء المدن أصبحت الآن تمثل خطراً داهماً ليس فقط باعتبارها بؤرة الفساد والإرهاب ولكن أيضا لانتشار مظاهر التلوث بها.

•حيث قامت هذه المناطق في وسط بيئي غير صالح للحياة الآدمية فضلاً عن وجود الملوثات في المساكن والشوارع نتيجة عدم مراعاة الشروط الصحية والخدمات الاجتماعية والمرافق وغيرها، هذا إلى جانب تفشي العادات السيئة والسلوك غير الأخلاقي لبعض سكان هذه المناطق المتخلفة، لذا قد شكلت المناطق المتخلفة بالمدينة موضوعاً أساسياً من الموضوعات المرتبطة بالمشكلات الحضرية التي شغلت اهتمام كثير من علماء الاجتماع ومنهم- جيدز وبارك -وزملاؤهم في مدرسة شيكاغو.

•وانطلاقا من هذا التصور اتجه الباحث لدراسة التلوث البيئي في سياق المجتمع الحضري بالتركيز على المناطق المتخلفة على أساس أن هذه المناطق نموذجاً واضحاً يعكس بوضوح علاقة الإنسان بالمكان، وما يحيط به من جوانب مادية وغير مادية ينتج عنها العديد من مصادر التلوث.

•وعلى هذا تتبنى الدراسة الحالية المدخل الايكولوجي باعتباره يساعدنا على رصد أبعاد التغيرات الايكولوجية في المناطق المتخلفة ودورها في حدوث التلوث بها مثل إنشاء الورش والمصانع والمخابز داخل المناطق السكنية أو بالقرب منها ، فضلاً عن إلقاء القمامة في الشوارع وزيادة القاذورات وتكدس المباني بالسكان وضيق الشوارع وبالتالي قلة المساحات الخضراء بها.

•وحتى تكتمل الرؤية النظرية للبحث وتتضح صورة البناء الكلي لقضية التلوث البيئي وانعكاساتها على حياة السكان وحياتهم الاجتماعية في المناطق الحضرية المتخلفة يرى الباحث أنه لابد من تناول أربع قضايا أساسية في هذا المدخل النظري وهي-:

أ. طبيعة المناطق المتخلفة وسماتها.
ب. العوامل المفسرة لنشأة المناطق الحضرية المتخلفة.
ج. ظاهرة التلوث البيئي ومصادرها الأساسية.
د. الجهود الدولية والمحلية لمكافحة التلوث البيئي.

وفيما يلي عرض موجز لهذه النقاط-:

أ -طبيعة المناطق المتخلفة وسماتها

•يغلب على هذه الأحياء اكتظاظ المساكن بالسكان نظراً لانتشار الإسكان منخفض السعر في هذه الأحياء، وقد تتخذ هذه المناطق أشكالاً متعددة كما أنها تحمل تسميات متعددة فمنها ما يسمى بأحياء واضعي اليد وهي الأحياء التي يقطنها بعض الجماعات دون وجود حقوق ملكية واضحة لديهم.

•أما الشكل الآخر فيطلق عليه أحياء الجيتو وهي التي تضم المهاجرين إلى المدينة وبخاصة من الجماعات العنصرية وتتسم بالفقر وفقدان بعض الحقوق الاجتماعية التي تتمتع بها طبقة الأغلبية من سكان المدينة.

•واعتماداً على هذا التصور العام للمناطق المتخلفة وفي ضوء هذا التعريف الإجرائي يمكننا تحديد أهم السمات الأساسية لها على النحو التالي-:

1. عدم توافر الإسكان الملائم للحياة الإنسانية.
2. ارتفاع الكثافة السكانية وزيادة الازدحام الشديد.
3. نقص الخدمات والمرافق والافتقار إلى الأماكن الملائمة للتهوية والإضاءة.
4. ارتفاع معدلات الانحراف والجريمة والطلاق وبؤر التكيف الاجتماعي.
5. انخفاض المكانة الاجتماعية والاقتصادية لغالبية السكان وزيادة نسبة العاملين بها.
6. تدنى المظهر الفيزيقي لتهالك مبانيها وضيق شوارعها وسوء مواصلاتها.

ب -العوامل المفسرة لنشأة المناطق المتخلفة.

•لقيت العوامل المفسرة لنشأة هذه المناطق اهتماماً بالغاً من جانب العلماء والباحثين نظراً لارتباط هذه العوامل بقضية تهم سائر المجتمعات البشرية بخاصة المجتمعات التي لا تزال آخذه في النمو، وهذه القضية تشكل موضوعاً أساسياً من الموضوعات

المرتبطة بالمشكلات الحضرية، وسوف نعالج أهم العوامل الرئيسية التي تقف وراء نشأة المناطق الحضرية المتخلفة من خلال تفسيرات العلماء والباحثين لها.

•فنجد أن - جيرالد بريز -يربط بين نمو المدن وتضخمها وظهور ما يعرف بالمجتمع العام الذي تظهر فيه الأحياء المعروفة بمدن الصفيح والمناطق المتخلفة التي تفتقر للخدمات والمرافق، لكن يلاحظ أن التصنيع يلعب دوراً مهماً في جذب المهاجرين للعمل في مناطق التصنيع داخل المدينة.

•كما أن تضخم المدينة ونموها الحضري قد يؤدى إلى انضمام بعض القرى المجاورة لها وتبدأ ظاهرة تريف المدينة ومن خلال ذلك تنشأ أشكال حضرية للمناطق المتخلفة.

•ولكن يرى - مصطفى الخشاب -أن المدن التي يغلب عليها الصناعات البدائية واليدوية والحرفية تزداد فيها الأحياء المتخلفة حيث أن أحياءها من تجمعات سكنية غير مخططة ويتركز فيها أصحاب الحرف والطوائف المهنية مثل بعض مدن الدول الأفريقية والوطن العربي، وعندما تنمو المدينة اجتماعيا تتجه الفئات الصاعدة من التجار والمثقفين وأصحاب الأعمال إلى إقامة المدينة ضواحي سكنية مميزة في طابعها عن أحياء قلب المدينة.

•بينما ترى - جانيت أبو لغد - أن العامل الحاسم لوجود المناطق المتخلفة يتمثل في الزيادة الطبيعية للسكان هذا إلى جانب الزيادة غير الطبيعية(الهجرة)إلى تؤثر على النمو الحضري ، أي أن المناطق المتخلفة تزداد مع زيادة النمو السكاني المتضاعف.

•ويؤكد هذا الرأي ما ذهب إليه - ديكنز وانكلز - من أن ظاهرة الأحياء المتخلفة تمثل إحدى جوانب التحضر السريع وتنتج عن الازدحام الشديد بالسكان وزيادة نسبة الفقر بها.

•في حين يرجع - محبوب الحق -نشأة المناطق المتخلفة إلى الفقر والحرمان الدائم الذي يعاني من أكثر من % 40 من سكان الدول النامية.

•وقد أكدت تقارير الأمم المتحدة أن ثمة علاقة طردية بين الفقر والمناطق المتخلفة ، فمع الفقر والاكتظاظ السكاني وسوء أو انعدام الخدمات الصحية والتعليمية ونقص المساكن المناسبة وازدياد معدل الهجرة الريفية للمدن تتكون الجيوب الكبرى من فقراء المدن.

•كما استنتج - الكردي – بأن المناطق المتخلفة تظهر بفعل عمليات ايكولوجية كالغزو والانتشار والمنافسة وغيرها فحينما يتركز السكان في منطقة سكنية وتبدأ أفواج جديدة في غزو هذه المنطقة فهنا يبدأ القادرون والأثرياء في التحرك والانتقال إلى مناطق أخرى جديدة أكثر هدوءاً وملائمة للمعيشة.

•وبالتالي يهجرون مساكن المناطق القديمة وشيئاً فشيئاً تظهر المناطق المتخلفة دون المستوى المطلوب للحياة الاجتماعية ثم تتفاقم فيها الأمراض الاجتماعية والنفسية وتتجه إلى مد المدينة بعناصر طفيلية غير منتجة.

•يتضح مما سبق مدى تعدد وتباين وجهات النظر فيما يتعلق بنشأة المناطق المتخلفة ، وعلى هذا فإنه من الملائم استيعاب أي محاولة لتفسير نشأة المناطق المتخلفة في إطار مدخل متعدد الأبعاد يتضمن عوامل التضخم الحضري والزيادة الطبيعية للسكان والهجرة والفقر، والتصنيع والعمليات الايكولوجية المختلفة في إطار واحد لا تغلب عليه أحادية التفسير.

ج -ظاهرة التلوث البيئي ومصادرها الأساسية:

•لقد اكتسبت ظاهرة التلوث البيئي صفة العالمية نتيجة لانتشار عمليات التحضر والتصنيع واستخدام العديد من المبيدات والعناصر الكيمائية في العمل الزراعي وأيضا لأن دورات الهواء والتيارات الهوائية تساعد على نقل الملوثات إلى مختلف أرجاء العالم.

•كما ان الملوثات لا تعرف حدود اداريه او سياسيه او فواصل إقليمية أو طبيعية بين المجتمعات الكبرى والمحلية بعضها البعض، ولقد أصبحت قضية التلوث البيئي إحدى القضايا التي يهتم بها العلماء والباحثون للتخفيف من آثارها الواضحة على حياة الإنسان.

•وحتى تسيطر الدول الكبرى على مشاكل التلوث قامت معظمها بتكوين وزارة تبحث في شئون البيئة ، كما انتشرت في تلك الدول المنظمات والهيئات التي تتبنى الدفاع عن الطبيعة ونشر الوعي البيئي كما تم تأسيس حزب هدفه الأساسي منع انتشار التلوث بجميع أشكاله.

•وكانت أكثر العناصر التي تأثرت في البيئة من إجراء العمليات المدمرة والمستمرة هو تلوث الهواء ، هذا التلوث الذي أصبح لا يمثل مشكلة صحية خطيرة فقط، بل أن هناك نتائج خطيرة على الجوانب النفسية منها الشعور بالقلق والاكتئاب والانفعال والإحباط والتهيج النفسي، كما أنه يوجد اتفاق عام على أن التلوث الهوائي يؤثر سلبيا على كفاءة الإنسان وأدائه في العمل والجهود التي يقوم بها في حياته اليومية.

•والتساؤل الذي يطرح نفسه في هذا السياق هو : ما هي مصادر التلوث البيئي في البيئة الحضرية؟ وهنا يرى الباحثين أن العامل الحاسم في إحداث التلوث هو الإنسان ذاته نظراً لما يقوم به من تفاعلات غير سوية بالبيئة ويأتي في مقدمة هذا التوسع الصناعي في العصر الحديث.

•غير أن التلوث له مصادر وأشكال عديدة يمكن إيجازها فيما يلي-:

1. وسائل المواصلات وما تسببه من تزايد الأدخنة والعوادم المتسربة منها.
2. محطات القوى الكهربائية وما ينبعث منها من ملوثات عديدة(ثاني أكسيد الكبريت والمواد الصلبة العالقة.)
3. الصناعة وتكدس المصانع في مناطق معينة مما يزيد من حجم الأتربة والغازات السامة والضارة.
4. القمامة وتراكمها في الشوارع وانتشار الحشرات والميكروبات بها بخلاف ما ينبعث منها من روائح كريهة.
5. المبيدات الحشرية التي يتم نقلها بواسطة تيارات الهواء إلى مناطق بعيدة وبالتالي تؤثر على الماء والهواء والغذاء.
6. التفجيرات النووية وما ينبعث منها من ذرات إشعاعية التي ثبت أنها تسبب السرطان وتزيد من معدل الوفيات.
7. الانفجار السكاني بصورة أصبحت تهدد الأمن القومي والدولي على حد سواء وما تسببه من تدهور للبيئة لمعظم بلدان العالم.

•وهكذا يتضح أن مصادر التلوث متعددة ومتنوعة في البيئة الحضرية مما يعرض البيئة اليوم لأخطار جسيمة وأزمات حقيقية أصبحت تهدد سكان هذه المناطق في صحتها بل وحياتها كلها.

د -الجهود الدولية والمحلية لمكافحة التلوث البيئي:

•في الواقع لقد برز الاهتمام الدولي بحماية البيئة من التلوث في البلاد الرأسمالية أو الاشتراكية أو النامية عندما شعر الإنسان بخطورة هذا التلوث على جميع عناصر البيئة المحيطة به، لذا فقد صدرت مجموعة من القواعد والقوانين لحماية الإنسان من التلوث والمحافظة على صحته سواء في أماكن العمل أو في المسكن الذي يعيش فيه.

•كما تكونت جمعيات أهلية في كثير من الدول تنادي بضرورة حماية البيئة والمحافظة عليها من التلوث ، وتقاوم في إصرار كل ما يتسبب في الأضرار بأي عنصر من عناصر هذه البيئة حتى ولو كان المتسبب في حدوث هذا الضرر هو حكومة الدولة نفسها.

•وعلى هذا فلقد بذلت الكثير من الجهود للحفاظ على سلامة البيئة وخلوها من الملوثات وفي سبيل الوصول إلى ذلك عقدت المؤتمرات الدولية وأبرمت الاتفاقيات للقضاء على ظاهرة التلوث البيئي بأقل التكاليف الممكنة وإبعاد مصادر التلوث بصفة أساسية عن مصادر المياه والأراضي الزراعية والمناطق السياحية والترفيهية.

•وقد تزايد الاهتمام بدراسة مشكلات البيئة بشكل واضح منذ أوائل عقد السبعينات من القرن العشرين عندما أنشئت اللجنة العالمية لقضايا البيئة(سكوب)كمجلس دولي يضم علماء البيئة من مختلف دول العالم وذلك في عام 1969 ، ثم أعقب ذلك دعوة الأمم المتحدة للبيئة البشرية في يوليه عام 1972 بالسويد وأصدر المؤتمر الإعلان العالمي للبيئة.

•ثم أبرمت في لندن عام 1972 اتفاقية خاصة بمنع تلوث البحار نتيجة إلقاء المخلفات بأنواعها المختلفة ووقع عليها كثير من الدول، ثم تلى ذلك تشكيل هيئة الأمم المتحدة في عام 1983 وسميت اللجنة العالمية للتنمية والبيئة لإعادة النظر في القضايا المتصلة بهما ، وقد أصدرت اللجنة تقريراً مهما أشار إلى **أهم المخاطر البيئية التي حدثت خلال تلك الفترة الأخيرة وهي-:**

1. انفجار المفاعل النووي في تشرنوبيل من آثار مازالت تعاني منها المجتمعات البشرية حتى الآن.
2. وفاة ما يقرب من ستين مليوناً من البشر نتيجة استخدام مياه الشرب غير الصالحة وسوء التغذية.
3. تدفق مواد كيمائية في نهر الراين في أعقاب حريق شب في أدى المستودعات بسويسرا.

•وعلى المستوى المحلى فلقد قامت معظم الدول بإنشاء وزارة خاصة بالبيئة لتشريع وسن القوانين لحماية البيئة من التلوث.

•وهكذا يعكس مدى الاهتمام الواضح بقضايا البيئة وحمايتها من صور التلوث المختلفة على المستويين العالمي والمحلي ، لكن على الرغم من ذلك فقد اتضح أن الجهود الدولية وقفت عاجزة أمام الحد من الآثار الناجمة عن وقوع بعض الكوارث مثل تشرنوبيل.

•الأمر الذي يشير إلى عجز السياسات الدولية في حماية البيئة فضلاً عن عدم التنسيق بينها وبين الجهود المحلية ، الأمر الذي انعكس على زيادة معدلات التلوث بصورة مطردة خاصة في ظل التغيرات السريعة في السكان والتجديدات التكنولوجية إلى جانب النمو العشوائي لبعض المناطق السكانية.

•وسيطرة روح المنافسة والمضاربة على النظام الخطر الداهم من التلوث البيئي فضلاً عن أن الدور الفعلي لكثير من هذه الجهود المبذولة ليست إلا مجرد توصيات ودراسات واجتماعات وعقد ندوات ، الأمر الذي يحتم أهمية إنشاء وزارة خاصة بالبيئة تكون مسئولة عن حماية البيئة من التلوث ومخاطرة إلى جانب تنسيق السياسات الدولية والمحلية في إطار جماعي تعاوني.

المحاضرة الثامنة

استكمال التلوث البيئي والحياة الاجتماعية الحضرية

عناصر المحاضرة

- رابعاً :قضايا ختامية
- خامساً :الإجراءات المنهجية للدراسة
- سادساً :نتائج الدراسة الميدانية

رابعاً :قضايا ختامية

- أن مواجهة ظاهرة التلوث والمشكلات المتعلقة بها تتطلب رؤية معينة وتثير عدداً من القضايا التي يمكن الإشارة إليها فيما يلي-:

1. أن للتربة البيئية دوراً هاماً في الإلمام بمشاكل البيئة وتنمية الوعي البيئي، وخلق السلوك الايجابي تجاه البيئة، والمحافظة على حمايتها من مخاطر التلوث وتشجيع القيم البيئية المرغوب فيها، وعلى هذا يجب أن تمتد هذه العملية منذ مرحلة الطفولة وحتى مراحل العمر الأكثر نضجاً.
2. إنه من الضروري إثارة اهتمام الناس نحو قضايا البيئة والتحديات التي تواجه البيئة في المستقبل، والمتغيرات التي من الممكن أن تطرأ عليها والعمل على جذب الجهود الشعبية والتطوعية لمكافحة التلوث حتى يدرك الناس أن ذلك نبع منهم ومتجه إلى مصالحهم وليس مفروضا عليهم.
3. أن المشاكل التي تواجهها المجتمعات المختلفة لا تقع بنفس الدرجة أو الترتيب بينها، أن المسألة تختلف باختلاف الظروف المحيطة بكل مجتمع، وإمكانياته الذاتية، ومن ثم كان على الخطط وبرامج مكافحة التلوث البيئي أن تكشف هي الأخرى عن قدر كبير من التنوع والمرونة والتجديد المتواصل.
4. أن حماية البيئة من التلوث من أكثر المجالات التي تتطلب التعاون الدولي ، فالبيئة ذات طبيعة عالمية مشتركة ولا يمكن لأية دولة مهما كانت قوتها ودرجة تقدمها تحمى البيئة وحدها من التلوث ومخاطره المتعددة.
5. يجب أن تتحمل الدول الكبرى مسئوليتها مع الهيئات الدولية والإقليمية سبل مواجهة هذه الظاهرة(التلوث)سواء بالمعاونة أم بالمساعدة أم بالدعم المالي والفني حيث أن مشروعات حماية البيئة تحتاج إلى أموال طائلة لا تستطيع الدول النامية أن تفي بها أو تقدر عليها.
6. إنه من غير الممكن مواجهة ظاهرة التلوث في المناطق المتخلفة دون سبل للوقاية منها، وذلك عن طريق وضع نظام ثابت لمنع التلوث الذي بات يهدد الإنسان في صحته وطعامه وحياته ككل، وضرورة إصدار مجموعة من القوانين والتشريعات الدولية لمواجهة التلوث مع الاهتمام بمتابعة هذه القوانين بصرامة وجدية ومحاكمة الخارجين عليها.

- أن هذه القضايا وغيرها تشكل منطلقات أو موجهات للعمل الميداني فضلاً عن أنها يمكن أن تشكل إطاراً عاماً لتحليل وتفسير المعطيات الميدانية والملاحظات الواقعية.

خامساً :الإجراءات المنهجية للدراسة

- المقصود بالإجراءات المنهجية لأي دراسة هي الخطوات والأساليب والطرق المنهجية الرئيسية والفرعية التي تتبعها الدراسة من أجل تحقيق أهدافها وهذه الإجراءات تختلف من دراسة لأخرى وفقاً لاختلاف الأهداف التي تسعى كل منها إلى تحقيقها وتتضمن هذه الإجراءات ما يلي-:

(1)نوع الدراسة وأدوات جمع البيانات :تنتمي هذه الدراسة إلى البحوث الوصفية التي تتناول قضية التلوث البيئي في المناطق الحضرية المتخلفة، وذلك لتوضيح مصادر التلوث البيئي ومخاطره وأثره على حياة السكان ومعيشتهم، أما عن أدوات جمع البيانات فقد تمثلت في أداة الملاحظة باعتبارها وسيلة فعالة في جمع البيانات للمساعدة في رصد التحولات الأيكولوجية العامة وانعكاسها على زيادة معدل التلوث في الأحياء الحضرية المتخلفة.

•أما الأداة الثانية فهي صحيفة الاستبيان وهي تمثل وسيلة أساسية لجمع البيانات ، حيث تعطي فرصة التعرف على التأثيرات التي تتركها الظاهرة ، كما أنها تعد الوسيلة الوحيدة التي تسمح من حيث تصميمها وبنائها واختبارها وتطبيقها بالتعديل والتغيير وفق مقتضيات الدراسة وظروفها، هذا وتضمن الاستمارة العناصر التالية-:

1. يحاول الجزء الأول منها الحصول على البيانات الأولية اللازمة وهي السن والديانة ومحل الميلاد والحالة التعليمية والمهنية والدخل الشهري والحالة الزواجية.
2. أما الجزء الثاني فيحاول التعرف على البعد الايكولوجي للمناطق الحضرية المتخلفة ودوره في إحداث ظاهرة التلوث من حيث التخطيط العام لهذه المناطق والذي يتضمن المناطق السكنية من مبانٍ وخدمات ومرافق وشوارع وحدائق وأسواق ومواصلات وأثر ذلك.
3. أما الجزء الثالث فيحاول إثارة بعض العادات اليومية والأنشطة المنزلية المرتبطة بالتلوث في الأحياء الحضرية المتخلفة ومدى دورها في تكريس مظاهر التلوث فضلاً عن عمليات التنظيف والغسيل وطهي الطعام وتربية الطيور وطرق التخلص من فضلات الطعام.
4. أما الجزء الرابع والأخير فيهتم بمدى وعي المبحوثين بمفهوم التلوث البيئي ومضمونه ومصادر السماع عنه ومدى إدراكهم للآثار والمخاطر الناجمة عنه بهدف الكشف عن مخاطر التلوث البيئي على صحة السكان والمجتمع ككل، ثم اتجاهات المبحوثين نحو الوسائل الواجب توافرها في مواجهة مخاطر التلوث والتقليل من حدته.

(2) مجالات الدراسة:

أ -المجال البشري :ويتضمن العينة وأسس اختيارها، ويرتبط تحديد حجم العينة بأهداف الدراسة الميدانية من جانب وبظروف القائم بها من جانب آخر، كما أن هناك مبدأين أساسيين وتوافرهما في العينة الجيدة وهما-:

1. أن تكون العينة المختارة ممثلة للمجتمع الأصلي.
2. أن تكون لوحدات المجتمع الأصلي فرصاً متساوية في الاختيار.

•وبناء على ذلك فقد روعي أن تكون عينة البحث مشروطة بأمور أربعة كما يلي-:

1. أن يكون وحدة العينة من رب الأسرة ذكوراً.
2. أن يعيش المبحوث هو وأسرته بالنمط الحضري ويعمل به.
3. أن يكون هناك تناسب داخلي بين أحجام العينة في الأحياء المتخلفة.
4. ألا يقل حجم العينة المختارة في أقل الأحياء المختارة عن ستين حالة وألا يقل الحجم الكلي للدراسة عن 250 حالة.

ب- المجال الجغرافي: يشمل هذا المجال بعض الأحياء الحضرية المتخلفة.

ج- المجال الزمني للدراسة: لقد انقسم المجال الزمني للدراسة الميدانية إلى ثلاث مراحل وهي-:

1. المرحلة الاستطلاعية لمجتمع البحث.
2. مرحلة إعداد وتصميم استمارة الاستبيان.
3. مرحلة جمع البيانات الميدانية وتحليلها.

سادساً :نتائج الدراسة الميدانية

•لعل الدراسة الراهنة قد اهتمت بظاهرة التلوث البيئي في الحضر انطلاقاً من تصور أن هذه الظاهرة أو بشكل أكثر تحديداً تتزايد معدلاتها ومظاهرها في مختلف الأحياء الحضرية المتخلفة، ومن هنا ونحن نأتي إلى ختام الدراسة نجد أن القضايا العامة التي تتناولها قد طرحت قضايا أخرى فرعية تتطلب المزيد من الدراسة والتحليل والتفسير المتعمق والذي ينوء به جهد باحث فرد مهما كانت طاقته، لكن في ضوء النتائج الميدانية للبحث يمكن الرد على التساؤلات التي طرحها البحث في البداية على النحو التالي-:

•بالنسبة للتساؤل الأول الخاص بالدور الذي يلعبه البعد الايكولوجي للمناطق الحضرية المتخلفة في إحداث ظاهرة التلوث؟

•لقد أظهر لنا البحث أن التلوث واقع فعلي في مجتمع البحث حيث يشهد البعد الايكولوجي لمناطق الدراسة العديد من مصادر التلوث.

•بداية من ضيق المساكن وازدحامها وتهالك مرافقها وقدم مبانيها إلى جانب افتقادها للتهوية الصحية فضلاً عن انتشار الشوارع الترابية(غير المرصوفة)التي تمثل مصدراً أساسياً للتلوث من حيث إلقاء القمامة بها، وكذلك من حيث زيادة الأتربة العالقة بالجو أو من حيث تراكم مياه الأمطار والمجاري بها لكثرة الحفر والمطبات.

•وقد أظهر لنا البحث أيضا أن طريقة الأسرة في تدبير المياه تشكل هي الأخرى مظهراً من مظاهر التلوث سواء من ناحية تخزين المياه في البيت أم استخدام المياه المستعملة أو اللجوء إلى استخدام مياه الترع والمصارف.

•وقد كشف البحث أيضا أن مناطق الدراسة تعاني من التلوث الذي تحدثه المصانع في المناطق السكنية نظراً لما تسببه من ضجيج وضوضاء وإلقاء مخلفاتها بالقرب من المساكن فضلاً عن عوادم الاحتراق والغازات السامة التي تخرج منها وما يؤدى ذلك إلى تلوث الهواء والمياه.

•كما أظهر البحث أن الأسواق هي الأخرى مظهر من مظاهر التلوث حيث رمي الأطعمة الفاسدة على الأرض، ثم ازدحام الناس وتكدس الشوارع وإلقاء روث الطيور إلى جانب أكل الأطعمة المكشوفة من الباعة الجائلين ، وهذا يكشف عن قلة الوعي البيئي في التعامل مع البيئة وعدم الإحساس بالمسئولية لحماية البيئة من التلوث.

•وقد أظهر البحث أيضا أن المواصلات تسبب هي الأخرى مظاهر عديدة للتلوث داخل المناطق السكنية منها كثرة عوادم السيارات وزيادة نسبة الضوضاء ثم زيادة نسبة الأتربة العالقة بالجو وازدحام الشوارع وتكدسها إلى جانب شرب الدخان في المواصلات العامة.

•هكذا تكشف الدراسة أن هناك العديد من العوامل وراء تعدد مصادر التلوث للبعد الايكولوجي للمناطق الحضري المتخلفة.

•وبالنسبة للسؤال الثاني والخاص بالنقطة(إلى أي مدى ترتبط العادات والأنشطة اليومية بالعديد من مصادر التلوث في الأحياء الحضرية الفقيرة؟)

•قد اتضح من نتائج البحث ما أكد لنا انتشار مجموعة العادات السلوكية والأنشطة اليومية المرتبطة بالتلوث مثل عادة الإفراط في الإنجاب، وعادة التدخين في الأماكن العامة، وعادة عدم الاهتمام بنظافة الأطفال خوفاً من الحسد، إلى جانب إلقاء القمامة في الشوارع، وعادة الإفراط في استخدام المبيدات الحشرية ثم عادة تربية الحيوانات الأليفة في المنازل.

•كما كشفت الدراسة أن هناك نماذج من الأنشطة اليومية وأفعال ناجمة عن الثقافة العامة للمجتمع تشكل بدورها مصدراً هاماً للتلوث داخل المسكن وخارجه، حيث ترجع إلى العادات المفضلة والشائعة عندهم من تنظيف المسكن وتهويته وطريقة تنظيف الملابس والأواني ومدى تخصيص مكان ملائم لها، وطهي الطعام وطريقة حفظه والتخلص من فضلات الطعام إلى جانب تربية الطيور وهي بذاتها تعتبر مصدراً للتلوث وتشكل خطراً داهماً على صحة السكان وحياتهم.

•أما بالنسبة للسؤال الثالث والأخير والذي يتعلق بمدى الوعي بظاهرة التلوث البيئي والآثار الناجمة عنه في مناطق الدراسة؟

•فقد ظهر لنا أن الوعي بمفهوم التلوث جاء مرتفعاً وإلى حد كبير ولكن الوعي بمضمونه جاء متبايناً بين فئات المجتمع.

•مثل تصور البعض أنه زيادة في نسبة الضوضاء وشدة الزحام، بينما رأى آخرون أنه إفساداً للهواء وتلوثه وترى فئة ثالثة أنه تدهور للتربة وإفسادها ، وفئة رابعة تعبر بأنه تلوث مياه الشرب والمناخ إلى جانب الذين يفهمونه بأنه إلحاق الضرر بالكائنات الحية وهي معطيات تبرز لنا ارتفاع الوعي لدى فئات المجتمع بمضمون التلوث البيئي مما ينعكس بالتالي على تزايد إدراك مجتمع البحث لمخاطر التلوث.

•وقد أبان لنا البحث ارتفاع نسبة الإصابة بالأمراض الناجمة عن التلوث مثل أمراض الجهاز التنفسي والنزلات المعوية وأمراض العيون والجلدية ، ولاشك بأن الإصابة بمثل هذه الأمراض يؤثر بدرجة كبيرة على الجهد البشري، وبالتالي يؤدى إلى انخفاض إنتاجية المواطنين بدرجة ملموسة مما يؤدى إلى فقدان عملية التنمية لأهم عنصر من عناصرها وهو الإنسان.

•وأخيراً كشف لنا البحث عن تصور المبحوثين للوسائل التي تقلل من مخاطر التلوث البيئي مثل مراقبة عوادم السيارات ونقل المصانع والورش خارج المنطقة السكنية أو عن طريق تجريم كل من يتسبب في تلوث الهواء ثم منع التدخين في الأماكن العامة ثم التقليل من استخدام المبيدات الحشرية وكذلك التخلص من القمامة بطريقة صحيحة إلى جانب زيادة المساحات الخضراء في المدن

•وتتضمن هذه المعطيات تأكيداً على أهمية مواجهة هذه الظاهرة أمام كافة فئات المجتمع مما يتطلب ضرورة إعادة تنظيم جذري للسياسات مع تكاتف الجهود المحلية والقومية والعالمية لمواجهة هذه الظاهرة ومحاولة التقليل من حدتها.

المحاضرة التاسعة

دور القطاع غير الرسمي في التنمية الحضرية

عناصر المحاضرة

مدخل
أولاً :أهمية البحث وتساؤلاته
ثانياً :مجتمع البحث والعينة المستخدمة والأدوات المنهجية
ثالثاً :مفهوم القطاع غير الرسمي

مدخل

تتطلب التنمية الحضرية تعبئة وتجديد كافة الموارد المادية والبشرية المتاحة في المجتمع والتكامل بين قطاعات المجتمع المختلفة، ويمثل القطاع غير الرسمي تنظيماً اقتصادياً متكاملاً وله قوة هائلة من الناحية الإنتاجية والاقتصادية في تنمية المجتمع الحضري.

لذا تزايد الاهتمام العالمي بدراسة الوسائل اللازمة لتنمية دور القطاع غير الرسمي وزيادة تأكيده في المناطق الحضرية، أملاً في أن يسهم بدور يعتمد به في حل المشكلات المعينة في الدول النامية ، وكان لابد أن تتباين الطموحات المعلقة على هذا القطاع من دولة لأخرى، وفقاً للواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي تتميز به وتعايشه كل منها.

لذا فمن الضروري دراسة أنشطة هذا القطاع بحيث تتخطى مجالات الوصف المحدود إلى مجالا أكثر عمقاً حتى يمكن التوصل لاستخلاصات واقعية تتصف بالشمولية حول تلك الأنشطة بما يفيد السياسات التنموية القومية، كما يخدم أهداف البحث العلمي في العلوم الاجتماعية ، وعلى هذا ينصرف اهتمامنا في هذا البحث إلى بيان دور القطاع غير الرسمي(غير المنظم)في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع عامة وللمجتمع الحضري على وجه الخصوص.

والمحور الأساسي الذي ترتكز عليه هذه الدراسة يدور حول أن السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها المجتمع والاتجاه نحو تدعيم المشروعات الصناعية الصغيرة تسفر عن مؤشرات قوية لتدعيم أهمية القطاع الحضري غير الرسمي في تحقيق التنمية وتوفير فرص عمل لأعداد متزايدة من العمالة الحضرية.

ولاشك أن التركيز على هذا القطاع واقتطاعه من سياق القطاعات الأخرى المؤثرة في التنمية يفقدنا النظرة العلمية التكاملية إلا أنه في نفس الوقت يعيننا على الكشف عن جوانب متميزة قد لا تظهر في إطار النظرة الشمولية ، على الرغم من أن هذا الاقتطاع لا يعني تجنب حقيقة الترابط المتبادل بين القطاعات كلها، بل تأكيدها بصورة أعمق وأدق، ذلك أن التنمية قبل أن تكون عملية نمو مخطط للإمكانيات المادية والاجتماعية لأي مجتمع كانت هي في البداية عملية تكاملية شمولية في الوقت ذاته.

إلا أننا في محاولتنا للتركيز على توضيح دور القطاع غير الرسمي في التنمية الحضرية، نجد أن التراث النظري تحكمه في النهاية رؤيتان أساسيتان وهما-:

الرؤية الأولى :تؤكد أن القطاع الحضري غير الرسمي له دور استيعابي ، وإنتاجي ، وخدمي في الحياة الحضرية ، وتقوم هذه الرؤية على فكرة معقولية العمل، وتحديد القطاع غير الرسمي كجماعة لها هدف.

- نظراً لما يحققه من تحولات هامة في الحياة الحضرية كتطوير الإنتاج، وفتح فرص جديدة للعمل وتحقيق توزيع عادل للثروة ، لذا فقد رأى ريمبل أن النشاطات الحضرية غير الرسمية في البيئة الحضرية لم تصبح مصدراً أساسياً للعمالة الجديدة فقط، ولكن أصبحت تنتج سلعاً استهلاكية بتكاليف منخفضة عن السلع المستوردة أو حتى التي تنتجها الأنشطة الرسمية أيضا.

وبالتالي فأصحاب هذه الرؤية ينظرون إلى القطاع غير الرسمي كنسق اجتماعي يقوم بوظيفة أساسية في مجتمع المدينة ، وينطوي على اعتبارات اجتماعية وثقافية تساعد على تسريع وتيرة التنمية ، وهذه الرؤية تبدو جلية في تحليلات الاتجاه الوظيفي التي تنظر إلى الأنشطة غير الرسمية في مدن الدول النامية باعتبارها تشكل أداة للتحول نحو إستراتيجية تنموية تعتمد على الاستخدام الكثيف لأيدي عاملة.

الرؤية الثانية :ترى أن القطاع الحضري غير الرسمي له أثاره السلبية والضارة على عملية التنمية، نظراً لأن هذا القطاع يتميز بسهولة الدخول إليه ، وارتكازه على المهن الهامشية واعتماده على سوق غير منظم وقلة المهارات فيه، مما جعل القطاع يشكل مصدراً لجذب السكان الحضريين وبخاصة من المهاجرين الريفيين إلى المدن للعمل بهذا القطاع بأي مهن تدر عليهم دخلاً وحتى لو كانت مهن طفيلية لا صلة لها بالهيكل الإنتاجي.

ولا تتطلب أي قدر من المهارة أو تحتاج إلى تدريب فني مما يؤدي إلى خلل في نمط العمالة القائم ليس على أساس أنها غير مهمة في الهيكل الاقتصادي فقط، بل مزاحمتها للأعمال الأصلية، وبالتالي فهو يعتبر معوقاً لعملية التنمية الحضرية ، بل أن هناك بعض الدراسات الهامة قد لاحظت بشكل عام أن حجم القطاع غير الرسمي يتناسب عكسياً مع مستوى النمو الاقتصادي عموماً، والنمو الحادث في قطاع الصناعات التحويلية خصوصاً.

•ولاشك أن لكل رؤية جوانب ضعف وقوة، ولها مبرراتها القوية في منطلقاتها الفكرية إلا أننا سوف نتبنى الرؤية الأولى وذلك لأنها تؤكد على الدور الذي يلعبه القطاع غير الرسمي في بنية الاقتصاد، وتبرز أهمية الأنشطة غير الرسمية في امتصاص العمالة الحضرية وتوفير السلع والخدمات المتنوعة، وبناء على ذلك سوف نحاول تحليل واقع الأنشطة الحضرية غير الرسمية.

•ومدى مساهمتها في عملية التنمية الحضرية ميدانياً(خاصة وأنه من المتوقع زيادة نسبة العمالة في القطاع غير الرسمي) على أساس أن هذا الواقع هو المحك الأساسي الذي يكشف لنا عن الدور الهام والحيوي الذي تلعبه هذه الأنشطة في عملية التنمية في المجتمع الحضري.

الإجراءات المنهجية للدراسة

1 -أهمية الدراسة :يكسب هذا البحث أهميته النظرية والمنهجية من مبادرته بتجاوز الاهتمام التقليدي المتكرر في تراث العلوم الاجتماعية العربية بدراسة القطاع غير الرسمي من حيث الخصائص المهنية والحرفية ونوعية العمالة والأجور ودرجات متباينة من الاستغلال إلى الاهتمام البحثي بإبراز الدور الحيوي الذي يلعبه هذا القطاع في الحياة الحضرية.

•خاصة وأن القطاع غير الرسمي سوف يصبح أكثر أهمية في توظيف العمالة، وتوفير مصادر للدخل لأكثر من نصف السكان غير الزراعيين ، لذا فإن القطاع غير الرسمي يلعب دوراً حيوياً في سوق العمل.

•وفي ظل غياب بحوث اجتماعية تنطلق من منظور تنموي وتطوير الأنشطة الحضرية غير الرسمية فإن المصدر الغالب لبيانات البحوث القليلة السائدة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي هو مسوح العينة المجزأة ، ودراسات مسحية محدودة أو إحصاءات رسمية تفتقر في معظمها إلى تقدير حجم هذا القطاع ووزنه الفعلي في النشاطات الاقتصادية الحضرية.

•ومن ثم تفتقر الدراسات الاجتماعية إلى دراسة ميدانية مماثلة تهتم بتنمية دور الأنشطة الحضرية غير الرسمية في تطوير الحياة الحضرية لكي يمكن التوصل إلى لاستخلاصات ميدانية تتصف بالشمولية حول تلك الأنشطة تفيد في تطوير سياسات تنموية أكثر عقلانية وفعالية، ومن المتوقع أن تسفر نتائج هذا البحث عن فهم أفضل للواقع الفعلي للأنشطة غير الرسمية في المجتمع.

•وربما توجيهها في مسارات مغايرة في ظل التوجهات الجديدة للإصلاح الاقتصادي والاهتمام بتنمية المشروعات الصناعية الصغيرة، كما يمكن أن تفيد نتائجه المحدودة والمستمدة ميدانياً من واقع البيئة الحضرية مادة ثرية للمقارنة بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي في بناء الهيكل الاقتصادي الحضري عبر مجتمعات نامية مختلفة ومن زوايا متعددة.

خاصة وأن التحدي الكبير الذي يواجه الجنس البشري بصفة عامة والدول النامية بصفة خاصة هو ضرورة الاستجابة الفعالة لمواجهة مشاكل النمو الحضري غير المسبوق والإدارة الذكية للقطاعات الحضرية التي سوف تصبح في المستقبل مكاناً لاستيعاب غالبية الجنس البشري ، وانطلاقاً من هذا التصور حول قضية البحث في تنمية الأنشطة غير الرسمية في القطاع الحضري تأتي أهمية هذه الدراسة.

2- مشكله البحث وتساؤلاته

- ما المجالات الأكثر انتشاراً في الأنشطة غير الرسمية؟

- ما طبيعة العمل والإنتاج في القطاع غير الرسمي؟
- ما طبيعة العلاقة بين القطاع الرسمي و القطاع غير الرسمي؟
- ما الدور الذي يلعبه القطاع غير الرسمي في تنمية المجتمع الحضري؟
- ما أهم المشاكل التي يعاني منها القطاع غير الرسمي؟
- ما الملامح المستقبلية للقطاع غير الرسمي في ظل سياسة الخصخصة؟

ثانياً :مجتمع البحث والعينة المستخدمة

تم اختيار منطقة القرشي الواقعة في مدينة طنطا بمحافظة الغربية في مصر لتكون مجتمعا للبحث نظراً لتوافر عدد من الأنشطة غير الرسمية المتعددة بها وتشمل على-:

1. الأنشطة الصناعية كورش الحدادة والخراطة وسمكرة السيارات وصناعة الأحذية وورش النجارة.
2. الأنشطة التجارية كتجارة الخردة وتجارة الملابس المستعملة وتجارة الملابس الداخلية وتجارة الخشب.
3. الأنشطة الخدمية كمحلات كي الملابس وخدمات توصيل الطلبات اليومية إلى المنازل من(لحوم وخضروات وفاكهة...الخ)لتكون مجالاً للدراسة، ونظراً لانتشارها بين جنبات المنطقة من جانب وتمتعها بسمات تقليدية كنمط يميز الإنتاج أو الخدمة من جانب آخر.

•فما زال الطابع الرئيسي للمشتغلين بتلك الأنشطة يتم يدوياً أو تستخدم آلات تكنولوجية بسيطة للغاية ، وتأسيساً على المعايير الافتراضية لاختيار مجتمع البحث وارتباطها بها، ونظراً لعدم توافر بيانات إحصائية رسمية عن هذه الأنشطة فقد تم الاعتماد على معيارين أساسيين لاختيار عينة البحث وهما-:

1. أن تكون الأنشطة الحضرية غير الرسمية ذات موقع محدد ودائم بمعنى وجود موقع عمل ثابت ، ومن ثم استبعاد جميع أنواع الأنشطة غير الرسمية الأخرى التي يقوم بها باعة جائلون وغيرها.
2. أن تكون العينة ممثلة لكافة الأنشطة غير الرسمية صناعية وتجارية وخدمية، والتي تعتمد أساسا على المهارة اليدوية ، و أن تكون هي المصدر الرئيسي للكسب المشروع ومن ثم تستبعد عينة البحث كل النشاطات التي يمارسها البعض لشغل أوقات الفراغ أو لإشباع هواية خاصة أو كعمل إضافي أو غير مشروع.
3. أن تكون العينة ممثلة لكل من أصحاب الأنشطة والعاملين فيها، وتأسيساً على هذه المعايير وانطلاقاً منها تم اختيار العينة من مجتمع البحث، وتم الاتصال بهم وأخذ موافقتهم على تطبيق الدراسة وبلغ حجمها أو عدد مفرداتها(40)حالة وبالتالي فإن حدود نتائج البحث مرتبطة بالعينة المختارة وليست شاملة لجميع الأنشطة غير الرسمية في المجتمع كله.

أداة الدراسة

استخدمت أداة المقابلة المفتوحة بهدف الحصول على معلومات شاملة عن بعض الحالات من اصحاب الأنشطة غير الرسمية والعاملين بها تم جمع المادة الميدانية من العينة التي تغطي عددا من المهن والأنشطة طرحت التساؤلات المتعلقة بالبحث عن توضيح دور القطاع غير الرسمي في تنمية المجتمع الحضري

ثالثاً :مفهومات الدراسة

1- مفهوم القطاع غير الرسمي

تعد مشكلة التعريف بالمفهومات وتحديدها من المشكلات التي تكتنفها صعوبات جمة في العلوم الاجتماعية ولاشك أن تناول مفهوم القطاع الحضري غير الرسمي بالتعريف يصاحبه ولاشك العديد من هذه الصعوبات التي تكمن في محاولات تعريف أي مفهوم اجتماعي واقتصادي تلك المتمثلة في اختلاف الرؤى والمنطلقات الفكرية والأيديولوجية لكل باحث حول هذا المفهوم.

•وعليه نلاحظ أن القطاع غير الرسمي له كثير من التعريفات التي تعكس موقف الباحثين من القضايا المجتمعية المختلفة بل وتعكس أيضا دائرة ومجالات اهتمام المتخصصين في العلوم الاجتماعية على اختلاف فروعها، فلا يوجد حتى الآن تعريف متفق عليه حول مفهوم القطاع غير الرسمي ، وتكاد كل دراسة تستقل بتعريف خاص بها تحدده بناء على الهدف من إجرائها.

•ولذا فالتراث النظري يضم كماً هائلاً من المفهومات المترادفة للقطاع غير الرسمي ويستخدم علماء الإدارة والتخطيط مفهومات أخرى منها القطاع غير المنظم أو قطاع الصناعات الصغيرة ومن جهة أخرى نجد أن علماء الاقتصاد يطلقون عليه مصطلح القطاع غير الرسمي أو القطاع الشعبي ، أما علماء الاجتماع فيطلقون عليه القطاع التقليدي أو الحرفي حيث وصف بارسونز هذا القطاع بأنه يتصف باحتكار أنماط معينة من العمل، كما يلعب التوارث المهني دوراً أساسياً في ترسيخ العلاقة بين العامل الحرفي ومهنته.

وتفرق بعض الدراسات بين نمطين فرعيين في إطار القطاع غير الرسمي هما :**القطاع شبه الرسمي و القطاع غير الرسمي،** حيث **يشير الأول** إلى الأنشطة المشروعة التي استوفت عمليات التسجيل الإجبارية ولكنها لا تلتزم بالنظم المحاسبية الرسمية، وقد تكون هذه الأنشطة محددة الموقع في ورشة أو مصنع أو منزل أو غير محددة الموقع مثل العمالة المتجولة المرخصة وسائقي السيارات وغيرهم.

•**أما القطاع غير الرسمي** فيضم نشاطات مشروعة وغير مشروعة، وتشمل الأنشطة المشروعة العمالة المتجولة، وخدم المنازل الدائمين والأعمال الإضافية أما الأنشطة غير المشروعة فتندرج في إطار ما يسمى بالقطاع الخفي مثل السوق السوداء، وتزييف العملة وتجارة المخدرات وتجارة السلاح وغيرها..

•ويقدم الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء تعريفاً محدداً للأنشطة غير الرسمية بأنها تلك الأنشطة التي تمارس بصفة أساسية، أنشطة غير مالية، ولا تلتزم بمسك الدفاتر والسجلات المحاسبية المنتظمة وإن كان بعضها يفعل ذلك عن طريق تقديم ميزانيات وحسابات منتظمة.

•وكذلك الأنشطة التي تزاول خارج المنشآت والخدمات العائلية وتشمل فئات متنوعة من العمالة كفئة من يعمل لحسابه ولا يستخدم أجيراً، وفئة العمالة لدى الأسر بأجر أو بدون أجر ، وفئة من يعمل لدى الغير بدون أجر ، وفئة من يعمل بأجر نقدي ، وفئة من يعمل لحسابه ويستخدم آخرين.

ويلاحظ أن هذا التعريف أغفل معايير أخرى لتوصيف النشاط غير الرسمي مثل معيار رأس المال المستخدم ، ومستوى التنظيم والانتشار ، كما أن التعريف قد أدخل أنواعاً من العمالة قد لا تكون في الأنشطة غير الرسمية مثل فئة من يعمل بأجر نقدي ، لذا فقد أكد بعض الباحثين إلى وجود مجموعة من الخصائص التي يتميز بها القطاع غير الرسمي والتي من أهمها-:

1. أنه نشاط مفتوح لمن يريد أن يعمل في مجاله ، فليست هناك قيود تحول دون ممارسة العمل فيه.
2. أنه نشاط اقتصادي يقوم على نمط من الملكية العائلية أو القرابية بشكل أساسي.
3. أنه نشاط اقتصادي صغير الحجم ولذلك فهو يعتمد على كثافة العمل واستخدام أدوات بدائية بسيطة.
4. أنه نشاط غير منظم يواجه منافسة شديدة من جانب القطاعين الرسمي الخاص والعام أو من الحكومة.

•وتأسيساً على ما سبق فإن التعريف الذي تتبناه الدراسة هو تعريف(أميرة مشهور وآخرون)بأن القطاع الحضري غير الرسمي كقطاع اقتصادي(إنتاجي وخدمي وتجاري)يضم وحدات لا تلتزم بتقديم بيانات دقيقة عن حجم نشاطاتها، ولا تؤدى ضرائب تذكر على أرباحها ، وإن كان بعضها يلتزم ببعض الإجراءات الرسمية مثل الحصول على رخصة مزاولة النشاط أو التأمين على العاملين ، وتتوفر في هذه الوحدات بعض الخصائص التالية أو إحداها-:

1. خصائص تتعلق بحجم الوحدة الاقتصادية مثل صغر عدد العاملين وضآلة رأس المال والاعتماد على الموارد المحلية.
2. خصائص تتصل بتنظيم الوحدة الاقتصادية مثل عدم وجود تنظيم محاسبي وإداري محدد ، وعدم الانضمام إلى عضوية اتحاد عمالية أو نقابية، فضلاً عن وجود علاقة عمل غير ثابتة بين صاحب العمل والعمال.
3. خصائص مرتبطة بطريقة صنع المنتجات مثل الاعتماد على المهارات اليدوية واستخدام الآلات البسيطة وأسلوب تكثيف العمل فضلاً عن ضآلة استخدام الطاقة والتعليم وتدريب العمال.

المحاضرة العاشرة

استكمال دور القطاع غير الرسمي في التنمية الحضرية

عناصر المحاضرة

رابعاً :مفهوم التنمية الحضرية
خامساً :تحليل النتائج ومناقشة تساؤلات البحث
خاتمة

رابعاً :مفهوم التنمية الحضرية

•أن مفهوم التنمية شأنه شأن العديد من المفهومات التي لا تجد لها تعريفاً محدداً ومتفقاً عليه بين المشتغلين بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية، فبينما تعرف التنمية باعتبارها عملية توافق اجتماعي ، يعرفها آخرون بأنها تنمية طاقات الفرد إلى أقصى حد مستطاع أو بأنها إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان أو الوصول بالفرد لمستوى معين من المعيشة أو أنها حالة مرغوب فيها سواء تم أو لم يتم تحقيقها في إطار اجتماعي يختلف عن سابقه.

•ومن أكثر التعريفات المطروحة لمفهوم التنمية في ضوء الاهتمام العالمي والمحلي تعريف" على الكوارى "للتنمية باعتبارها عملية واعية موجهة وفق إرادة وطنية مستقلة من أجل إيجاد تحولات هيكلية وإحداث تغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية تسمح بتحقيق تصاعد مطرد لقدرات المجتمع المعني وتحسين مستمر لنوعية الحياة.

•لذا فقد تم أخيراً ربط مفهوم التنمية بمصطلح التنمية البشرية باعتباره أحد المداخل الهامة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الذي عرفه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1993 باعتباره العملية التي يتم من خلالها توسيع نطاق الخيارات المتاحة أمام الناس ، وهذا يتضمن تنمية الناس ، والتنمية من أجل الناس ، والتنمية بواسطة الناس.

•وتعني تنمية الناس الاستثمار في القدرات الإنسانية سواء في التعليم أو الصحة أو المهارة وبالتالي يستطيعون أن يعملوا على نحو منتج ومبدع، وتتطلب التنمية من أجل الناس أن يتم توزيع النمو الاقتصادي الذي يتحقق على نطاق واسع وعلى أساس عادل، وكذلك تعني التنمية بواسطة الناس أن تتاح لكل فرد المشاركة في عملية التنمية.

•ووفقاً لذلك فقد أكد تقرير التنمية البشرية لعام 1994 بأن التنمية البشرية هي نموذج للتنمية يمكن لجميع الأفراد من توسيع قدراتهم البشرية إلى أقصى حد ممكن وتوظيف تلك القدرات أفضل توظيف ممكن لها في جميع المجالات مع المحافظة على خيارات الأجيال المتعاقبة وعدم استنزاف الموارد الطبيعية اللازمة لدعم عملية التنمية لحماية فرص الأجيال المقبلة في المستقبل.

•من أجل ذلك نجد أن المفهوم الذي يتبناه التقرير يجمع بين توسيع القدرات البشرية والانتفاع بها، واستمرارية عملية التنمية للأجيال المتعاقبة ، وعلى ذلك فإن هناك من يطرح أهمية قصوى على العنصر البشري في التنمية خاصة وأن هناك من يرى أن تجربة اليابان ودول جنوب شرق أسيا تعود سياستها التنموية في مجال التنمية البشرية.

•ويقدم أحد الباحثين تعريفاً شاملاً للتنمية الحضرية بشكل خاص باعتبارها مجموعة العمليات الدينامية المتكاملة التي تحدث في المجتمع الحضري من خلال الجهود الأهلية والحكومية المشتركة في إطار سياسة اجتماعية متكاملة تتمثل في تزويد الحضريين قدراً من المشروعات الاستثمارية والتكنولوجية والخدمات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم والاتصال والمواصلات ، ويعتمد هذا على موارد المجتمع من أجل الوصول إلى ارتفاع مستوى معيشة الأفراد في المجتمع الحضري.

•من خلال التعريفات السابقة للتنمية عامة وللتنمية الحضرية خاصة عند علماء الاجتماع يمكن أن نلخص فيما يلي أهم عناصر التنمية الحضرية ومؤشراتها على النحو التالي-:

1. عملية حضارية تتم وفقاً لإرادة وطنية مستقلة.
2. إحداث تحولات هيكلية في بنية المجتمع الحضري.
3. توسيع الخيارات المتاحة للمواطنين بأجيالهم المتعاقبة.

4. تحقيق معدلات متزايدة من النمو الاقتصادي بالاعتماد على التكامل بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي.
5. تحسين مستمر لنوعية الحياة المادية والمعنوية لأفراد المجتمع.

•وبناء على هذا فإن التعريف الذي تتبناه الدراسة للتنمية الحضرية يمكن تحديده فيما يلي-:

•أنها عملية حضارية ذات أبعاد مجتمعية شاملة تتم وفقاً لإرادة وطنية مستقلة من خلال التكامل بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي لتحقيق تحويلات هيكلية في بنية المجتمع المتخلف بهدف زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتوسيع الخيارات المتاحة أمام الناس وتحسين نوعية الحياة المادية والمعنوية لكل أفراد وفئات المجتمع الحضري.

خامساً :تحليل النتائج ومناقشة تساؤلات البحث

•نحاول في عرض الدراسة الميدانية مناقشة وتحليل ما يتضمنه الإطار النظري للبحث من توجهات نظرية واستخلاصات بحثية تتعلق بأهمية الأنشطة غير الرسمية ودورها الحيوي في القيام بوظائف أساسية في المناطق الحضرية بالدول النامية عموماً ومصر خصوصاً وباعتباره أداة للتحول نحو تأسيس إستراتيجية تنموية تعتمد على الاستخدام المكثف للأيدي العاملة، كما يؤكد أن نتائج البحث مرتبطة فقط بحدود العينة البحثية والتي تركز على المحاور التالية-:

1.المجالات الاكثر انتشارا في منطقة الدراسة :رغم احتواء منطقة البحث على العديد من الأنشطة الحضرية التي تتنوع وتتعدد مجالاتها واهتماماتها ، إلا أن طبيعة المنطقة تتصف بعلاقات اجتماعية أشبه ما تكون بعلاقات أولوية، وأبعد ما تكون عن نمط العلاقات الشائعة في المدينة.

•وبصورة مماثلة أظهر العاملون الذين يعملون في الأنشطة غير الرسمية قيم الترابط والتمسك بالقيم الأخلاقية والاجتماعية الأصيلة للأحياء الشعبية وكذلك يعتزون بمهنتهم الحرفية.

•ومما يؤكد ذلك ما ذهبت إليه دراسة حديثة عن الثقافة الشعبية والقطاع غير الرسمي من أن المعايير الثقافية والعرف – كقوة مقيدة للسلوك – يلعبون دوراً مهماً في تنظيم العمل داخل القطاع غير الرسمي.

•حيث ينظم العرف العلاقات بين العاملين داخل المنشآت وكذلك الأدوار والمكانات المهنية وممارسات ثقافة لإيقاع العمل ذاته، إذ غالباً ما يبدأ العمل بالاستفتاح وقراءة الفاتحة والدعوة بفتح الرزق.

•وهذا ما يوضح أن البنية التنظيمية لمنشآت القطاع غير الرسمي تقوم على التوارث المهني والتفاعل الاجتماعي والعلاقات القوية بين المشتغلين داخل منشآت القطاع غير الرسمي لأداء الأنشطة التي يمارسونها.

2- طبيعة العمل والانتاج في القطاع غير الرسمي: من واقع المقابلات المتعمقة لكل من أصحاب الأنشطة غير الرسمية والعاملين فيها توصل البحث إلى وجود دور متميز للأنشطة الحضرية غير الرسمية بأنواعها المختلفة(الحرفية والتجارية والخدمية)في مجالات الإنتاج الحضري وتنوع السلع التي ينتجها هذا القطاع على النحو التالي- :

أ -في مجالات الصناعات الحرفية : إذا كانت أهم خصائص الصناعات الحرفية هي التحلي بالصبر والذوق الفني والمهارات اليدوية مع اكتساب الخبرة العملية في أداء المنتج الحرفي، فإن العملية الإنتاجية لكل نشاط حرفي تختلف باختلاف نوع المنتج، فلكل نشاط حرفي أداء وأسلوب عمل معين، فالمنتجات الحرفية عند ورش الحدادة متنوعة من حيث الكم والكيف والذوق وكذلك متفاوتة، أيضا من حيث الحجم ونوعية الخامات المستخدمة وفقاً لمتطلبات السوق وبما يتمشى والتحول الموجود في الذوق العام للمستهلك.

ولعل هذه النتائج التي أسفرت عنها المقابلات المتعمقة تؤكد رؤيتنا النظرية للأنشطة الحضرية غير الرسمية باعتبارها أنساقاً اجتماعية تقوم بوظيفة فعالة وأساسية في مجتمع المدينة وتلعب دوراً مهماً في التنمية الحضرية حيث تبين أن الصناعات الحرفية في الأنشطة غير الرسمية في منطقة الدراسة تنتج أنواعاً متعددة ومتنوعة من السلع الضرورية والأساسية للمجتمع الحضري والقرى المجاورة له.

•وأن طبيعة المنتجات تتصف بالدقة والجودة والإتقان وتتميز بتعدد أشكالها وتنوع أحجامها وإنها تلعب دوراً أساسياً في إشباع الاحتياجات الأساسية للسكان الحضريين ، وبخاصة للفئات الشعبية والمتوسطة كما تفي بمتطلبات السوق المحلية.

ب -في مجال الأنشطة التجارية :أن طبيعة الأنشطة التجارية في القطاع غير الرسمي تختلف حسب نوعية النشاط ذاته ، ومن بين الأنشطة التجارية وقع الاختيار على تجارة الخردة وتجارة الملابس وتجارة الأدوات الصحية باعتبارهم أكثر الأنشطة انتشاراً في منطقة الدراسة ، واتضح أنهم يبيعون بأسعار أقل من الشركات الحكومية الكبيرة ولذلك يوجد عليهم إقبال كبير من الناس لأن السعر رخيص ويناسب دخول الناس واحتياجاتهم.

•وهذا يوضح الدور الحيوي الذي تلعبه هذه الأنشطة التجارية غير الرسمية في إشباع الحاجات الأساسية من السلع والبضائع الضرورية وبأسعار رخيصة تتناسب مع دخول الفئات الفقيرة والشعبية في المجتمع الحضري ، وهذه هي إحدى الأهداف التي تسعى عملية التنمية الحضرية إلى تحقيقها.

•واتضح أيضاً أن العاملون يعتزون بمهنتهم التي يمارسونها ولا يريدون تغييرها، وأن التمسك بالعمل في أنشطة هذا القطاع أصبح هدفاً في حد ذاته وليس مجرد مرحلة انتقالية للبحث عن عمل آخر أو لفترة محددة من الوقت مما يبين أهمية هذا القطاع في عملية التنمية الحضرية لأن من أولويات التنمية هو استغلال قدرات الإنسان في عمل مفيد ونافع له ولمجتمعه.

ج -في مجال الأنشطة الخدمية :أكدت الدراسة على أهمية النشاط الخدمي في المجتمع الحضري حيث أنها تؤدي إلى التغلب على مشكلة نقص عمالة المنازل والعمالة الحرفية التي أصبحت ظاهرة تعاني منها الأسرة الحضرية ، فضلاً على أنها تقوم بتسهيل أداء الخدمات وتيسير الحصول على الاحتياجات الضرورية اليومية وبخاصة التي تبتعد عن مراكز الخدمات العامة والأسواق.

•مما يجعل المدينة في أمس الحاجة لتنمية هذه الأنشطة ونشرها جغرافياً لتغطي كافة احتياجات القطاعات الحضرية الحديثة، وهكذا يتضح من خلال معطيات الدراسة الميدانية تأكيد ما ذهبت إليه تحليلات الاتجاه الوظيفي من أن القطاع الحضري غير الرسمي له دور استيعابي وإنتاجي وخدمي في الحياة الحضرية.

3- طبيعة العلاقة بين القطاع الرسمي والقطاع غير الرسمي: اتضح من الدراسة أن العلاقة بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي هي علاقة تبادلية – تنافسية، بمعنى أن القطاع غير الرسمي يعتبر مكملاً للقطاع الرسمي في عملية التنمية الحضارية من حيث إنتاج السلع وتوفير الخدمات، في الوقت الذي تحدث فيه منافسة منتجات كلا القطاعين.

•غير أن هذه العلاقة تتفاوت من نشاط إلى آخر سواء فيما يتعلق بالاعتماد على القطاع الرسمي في تدبير احتياجات المواد الخام أو من حيث المنافسة بين منتجات كلا القطاعين، وهذا ما يؤكد ضرورة مراعاة علاقة الترابط بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي في ظل تعايشهما في المجتمع الحضري.

•والعمل على تعزيز الجوانب والآثار الايجابية المتولدة عن الأنشطة غير الرسمية وإزالة كافة القيود والعراقيل التي تواجه تطوير فاعلية وكفاءة هذه الأنشطة خاصة في ظل الدعوة إلى تحرير الاقتصاد المصري من القيود والاتجاه نحو تدعيم المشروعات الصغيرة لتوفير فرص عمل للشباب.

4- الدور الذي يلعبه القطاع غير الرسمي في تنمية المجتمع الحضري :وفي هذا السياق تكشف معطيات الدراسة الميدانية على أن الأنشطة الحضرية غير الرسمية بأنماطها المختلفة تقوم بعدد من هذه الأدوار والوظائف في توفير فرص عمل تساعد على مواجهة مشكلة البطالة الحضرية.

•كما تساعد على توفير دخول مناسبة لفئات مختلفة من العاملين في هذا القطاع طبقاً لمستوياتهم ومهاراتهم المهنية فضلاً عن قدرة هذه الأنشطة في إكساب العاملين مهارات فنية وحرفية عالية، هذا إلى جانب الدور الذي يمكن أن يلعبه العاملون في تلك الأنشطة في مجال الحياة السياسية الحضرية، وهذه الأدوار والوظائف يمكن استخلاصها من خلال رؤية كل أصحاب الأنشطة غير الرسمية والعاملين فيها ومحاولة المقارنة بينهم على النحو التالي- :

أ. توفير فرص العمل بالقطاع الحضري.

ب. توفير مصادر للدخل والكسب.
ج. اكتساب الخبرة والمهارة الفنية والمهنية.
د. المشاركة في الحياة السياسية.

5- اهم المشاكل التي يعاني منها القطاع غير الرسمي :في هذا الجزء من الدراسة الميدانية نحاول التعرف على أهم المشكلات التي يعاني منها القطاع غير الرسمي في أداء دوره في الاقتصاد الحضري كما هو موجود في الواقع الميداني، ولكن الذي تجدر الإشارة إليه أنه بالرغم من أن كثيراً من المشكلات ترجع في الواقع إلى تعدد الإجراءات الرسمية الواجب إتباعها عند مزاولة الأنشطة غير الرسمية ، وتعدد الجهات الرقابية التي تشرف عليها.

•إلا أن العاملين في القطاع غير الرسمي يساهمون أيضا في خلق هذه المشكلات عن طريق عدم إتباعهم للقوانين واللوائح المنظمة لأنشطتهم فضلاً عن التهرب من الضرائب أو عدم التأمين على العمال الذين يعملون لدى أرباب هذه الأنشطة ، وعلى هذا فإن حل هذه المشكلات يتطلب التعاون بين الأجهزة الحكومية والعاملين بالأنشطة غير الرسمية والتكامل بينهم.

•وتشير النتائج التي أسفرت عنها دراسة الحالات المدروسة عن مجموعة من المشكلات المجتمعية والإدارية والتنظيمية التي يمكن الإشارة إليها على النحو التالي-:

أ. مشكلات خاصة بعدم توافر المواد الخام اللازمة لتشغيل القطاع غير الرسمي سواء فيما يتعلق بنقص هذه المواد أو عدم كفايتها أو لارتفاع أسعارها.
ب. مشكلات تتعلق بعدم إعطاء التراخيص لمزاولة الأنشطة غير الرسمية حيث أكد الكثير أن محاولة الحصول على الخدمات والمرافق الأساسية كالمياه والكهرباء والصرف تحتاج إلى إجراءات إدارية وتنظيمية كثيرة ومعقدة وتستغرق وقتاً طويلاً، وكذلك محاولة استخراج ترخيص لمزاولة مهنة معينة.
ج. مشكلات خاصة بارتفاع معدلات الضرائب حيث تفيد معظم النتائج بأن مأموري الضرائب يفرضون تقريرات جزافية ومبالغ فيها، وهذا يثقل الأعباء على أرباب هذه الأنشطة بالديون ومحاولة بعض الناس التهرب من سداد الضرائب.
د. مشكلات خاصة بتشريعات العمل والتأمينات الاجتماعية وبخاصة التشريعات التي تلزم أصحاب الورش والأنشطة الحرفية خاصة بضرورة الالتزام بالمواعيد المحددة للعمل وعدم تشغيل الأطفال والصبية وضرورة التامين على جميع العاملين بالورشة.
ه. مشكلات خاصة بالتعرض لأنواع مختلفة من الاستغلال من جانب الوسطاء والسماسرة المتلاعبين بالمواد الخام.
و. مشكلات خاصة بمصادر تمويل هذه المشروعات سواء فيما يتعلق بشراء الآلات والمعدات اللازمة لها أو التوسع الاستثماري فيها إلى جانب معدلات الفائدة على القروض البنكية.

6- الملامح المستقبلية للقطاع غير الرسمي في ظل السياسة الخصخصة :تتحد ملامح المستقبل من خلال مجموعة من الخيوط حول صورة الحاضر الذي تمارسه الأنشطة الحضرية غير الرسمية على مستوى الواقع الراهن ومدى امتداد تأثيرها في كافة أوجه وميادين الحياة الحضرية وتتمثل هذه الخيوط في الدور الحيوي الذي يمكن أن تلعبه هذه الأنشطة بكافة أشكالها(الإنتاجية والخدمية والتجارية)في القطاع الحضري.

•ومدى كفاءتها وجودتها ، وسهولة الحصول على منتجاتها ، وانخفاض تكلفتها الاقتصادية، ويؤكد الواقع الميداني لمجتمع الدراسة أن القطاع غير الرسمي واسع الانتشار وعميق الجذور في بيئة المجتمع الحضري ، وجدير بالثقة والكفاءة ومتنوع الأنشطة، ومن ثم فإن القطاع غير الرسمي سيظل جزءاً هاماً في منظومة الاقتصاد الحضري.

•حيث يحتل موقعاً حيوياً في الخريطة الإنتاجية للمجتمع حيث له أهمية خاصة في تغذية كافة الاحتياجات الأساسية التي تتطلبها معظم الفئات الشعبية والطبقات الاجتماعية المتميزة بالإضافة إلى مساهمته في سد متطلبات أساسية في السوق الحضر ، وبناء على ذلك نعرض أهم تصورات التي طرحها المبحوثين لتطوير القطاع غير الرسمي لتتضح لنا معالم صورته المستقبلية في ظل التوجهات الجديدة للاقتصاد على النحو التالي-:

أ. من الضروري تبسيط القواعد والإجراءات الحكومية المعقدة وإزالة القيود والعراقيل التي تواجه تطور الأنشطة غير الرسمية.
ب. تشجيع الدولة للأنشطة غير الرسمية والمشروعات الصغيرة وتوفير مصادر للتمويل والاستثمار والعمل على تقليل معدلات الفوائد على القروض التي تتطلبها هذه المشروعات في حالة الاستثمار أو التوسع في نشاطاتها.
ج. ضرورة الاهتمام بالرعاية الاجتماعية والصحية للعاملين في القطاع غير الرسمي وحمايتهم من الاستغلال.
د. ضرورة الاهتمام بتدعيم القطاع غير الرسمي والعمل على زيادة مشاركته في تنمية القطاع الحضري خاصة والمجتمع المصري عامة.

الخاتمة

حاول هذا البحث التعرف على حقيقة الدور الذي يلعبه القطاع غير الرسمي في تنمية المجتمع المصري الحضري، بالتطبيق على أرباب الأنشطة غير الرسمية والعاملين فيها ، وقد أظهرت النتائج أهمية دور القطاع غير الرسمي في تنمية القطاع الحضري.

•وينبغي أن نشير إلى أن هناك الكثير من الجهود التي يمكن أن يساهم بها الباحثون في علم الاجتماع والاقتصاد والسياسة في الكشف عن طبيعة الأنشطة غير الرسمية وفاعليتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وهذا الذي يجعلنا نؤكد أن نتائج هذه الدراسة تظل محدودة بمحدودية العينة من ناحية.

•ومن ناحية أخرى تكشف عن أهمية تضافر الجهود في مجال الاجتماع والاقتصاد للكشف عن المزيد من جوانب وأبعاد القطاع الحضري غير الرسمي خاصة وأن هذه الدراسة قد أثارت مجموعة من القضايا والتساؤلات الفرعية التي ظهرت على بساط البحث أثناء عملية التحليل والتفسير ونوجه الاهتمام نحو ضرورة دراستها في المستقبل مثل :هل يتسم القطاع غير الرسمي بوجود ظاهرة التكافل الاجتماعي ؟

•أم أن هذه الظاهرة خاصة بطبيعة الأحياء الشعبية والفقيرة؟ وهل يفتقر العاملون في القطاع غير الرسمي إلى وجود تنظيم خاص بهم؟ وهل تلعب المرأة دوراً هاماً في أنشطة القطاع غير الرسمي؟ وهل توجد علاقة بين الثقافة الشعبية السائدة وقيم العمل في القطاع غير الرسمي؟ وما هو انعكاس تلك الثقافة على نمو هذا القطاع أو إعاقته؟

•بمعنى هل العناصر المميزة للثقافة الشعبية يمكن أن تقضي إلى تطور القطاع غير الرسمي أم تعوق تطوره؟

•وأخيراً هل توجد سياسة رسمية محددة من جانب الدولة للتعامل مع القطاع غير الرسمي بأنشطته المختلفة والمتنوعة؟

المحاضرة الحادية عشر

الفئات الهامشية والتنمية الحضرية المستدامة دراسة اجتماعية تحليلية

مدخل

تعد الفئات الهامشية من الظواهر المميزة للأنماط التنموية السائدة في البلدان النامية في الآونة الأخيرة ، فلقد اقترنت بالسياسات التنموية التي تنتهجها هذه الدول في ظل برامج التكيف الهيكلي والتثبيت الاقتصادي، وتنامي عدد العاطلين عن العمل، وبهجرة متزايدة من الريف إلى المدينة بحثاً عن فرصة العمل.

علاوة على هذا فإن السياسات التي كانت تخفف من حدة الفقر بصورة مباشرة قد تراجعت، حيث كان من المعتقد أن قوى السوق الليبرالية سوف تمنح الجماعات ذات الدخل المنخفض دخولاً أعلى نتيجة لزيادة الإنتاجية وارتفاع معدلات الادخار، والاستثمار والصادرات ، ولكن الأدلة والوقائع تشير إلى أن سياسات التكيف الهيكلي قد أدت إلى تدني كبير في ظروف معيشة الفقراء، وزيادة معدلات البطالة وتناقص الحد الأدنى للأجور ، وتقلص الإنفاق الحكومي وخفض الدعم الاستهلاكي.

وفي ضوء وصول أنماط التنمية في ظل الخصخصة إلى افقها المسدود وعجزها عن حل المشكلات المرافقة لها، ومن ضمنها إشكالية العمالة وبخاصة زيادة ظاهرة الاستغناء عن العمالة الزائدة(المعاش المبكر)برزت إشكالية الإفقار كإحدى العلامات البارزة لهذه السياسات التنموية ، وأن هذه الأنماط بدأت تعيد إنتاج نفسها اعتمادا على إبقاء هامش من السكان في المناطق الحضرية بلا عمل وزيادة حدة التناقض بين الفئات الاجتماعية حيث يزداد الغنى غنى، ويزداد الفقير فقراً.

•مما يبرز أن السبيل الوحيد لمناقشة قضية الفئات الهامشية تبدأ من عملية اللامساواة الاجتماعية في هذه المجتمعات ، فلقد أكد تقرير صدر عام 2000 من البنك الدولي أنه على الرغم من كل الجهود المبذولة للتغلب على الفقر إلا أن عدد الفقراء يزداد يوماً بعد يوم فهناك % 56 من شعوب العالم النامي من الفقراء.

وهناك حوالي 1,2 مليار نسمة يعيشون على الأقل من دولار واحد يوميا، فالهوة تتسع بين المناطق التي يعيش فيها الفقراء والأغنياء حيث أن ظهور الأحياء المتخلفة وأحياء واضعي اليد والمناطق العشوائية في غالبية المدن الحضرية تجسد بدورها الهامشية والفقر والإحباط والحرمان في المناطق الحضرية، بل أن الفئات الهامشية في المدن لا تضم عادة الذين يعيشون دون عمل فحسب، بل أولئك الذين يفتقدون المعلومات والبيانات الأساسية التي تمكنهم من المتطلبات الاجتماعية والنفسية الأساسية لأفرادها.

وبناء على ذلك تنطلق هذه الدراسة من مسلمة أساسية تتمثل في أنه :لكي نضمن إدماج الفئات الهامشية في المدينة لابد من التعرف على احتياجات ومشكلات وظروف هذه الفئات وأسلوب حياتهم في المدينة ، فالهامشيون ليسوا مجرد فئة تقع خارج نطاق المجتمع الحضري المحترم.

•وإنما هم أيضا يجسدون مشكلة بعض الفئات الاجتماعية الذين يفتقرون إلى المهارات والقدرات اللازمة لتوفير معيشة ملائمة لهم، والخروج من معضلة الفقر التي يعانون منها ، ومن ثم فالأمر يحتاج إلى رفع قدراتهم وتطوير مهاراتهم حتى يمكن زيادة الخيارات المتاحة أمامهم وتمكينهم من ممارسة دور أكبر في الخطط التنموية للدولة.

•وعلى هذا تحاول الدراسة الحالية الإجابة عن التساؤلات التالية:-

1. ما مفهوم الفئات الهامشية وطبيعتها ومداخل دراستها؟
2. ما العلاقة بين الفئات الهامشية وظاهرة الفقر وأساليب التكيف معه؟
3. ما العلاقة بين الفئات الهامشية وظاهرة الهجرة الريفية الحضرية؟
4. كيف ترتبط الفئات الهامشية بأزمة السكن في المناطق الحضرية؟
5. كيف تساعد التنمية الحضرية المستدامة على إدماج الفئات الهامشية في حياة المدينة؟

أولاً :مفهوم الفئات الهامشية وطبيعة نشأتها ومداخل دراستها.

بداية نحاول تعريف الفئة كما وردت في قاموس علم الاجتماع بوصفها مجموعة أو نمط في إطار مجموعة تصنيفية، وتستخدم لتصنيف الأفراد المعوزين أو الفقراء ، وذلك لتدبير برامج العمل معهم لإعادة تأهيلهم أو إعانتهم أو تدبير الحياة المعيشية لهم . على خلاف ذلك يعرف" مشيل مان "الفئة من خلال الشخص الذي يتولى تحديدها، فعلى سبيل المثال الأشخاص الذين يحصلون على أجور في مستوى معين يمكن اعتبارهم فئة عند تحديد ضريبة الدخل، ومن هنا فإن الفئة تقارن بالجماعة حسب طبيعة العلاقة بين أعضائها.

ولكن تختلف الفئة عن الجماعة وذلك لأن الجماعة هي وحدة اجتماعية يسودها تفاعل اجتماعي بين عناصرها المكونة لها، وقد تكون هذه الجماعة أولية فتطور عواطف وأهداف وقيم تحكم التفاعل كجماعة الأسرة، أو أن وجودها مؤقت وثانوي كجماعة الأصدقاء، وفي العادة تكون الجماعة صغيرة الحجم عن الفئة حتى يتاح التفاعل المباشر بين أعضائها.

- وحسبما يذهب التنظير السوسيولوجي للماركسية الكلاسيكية فإن مصطلح الفئة يظهر ثلاث معان على النحو التالي-:

1. يمكن أن يسمى بالفئة ذلك الجزء المحدد من طبقة والذي يمكن تمييزه على أساس معيار مستوى الدخل أو النشاط الاقتصادي أو المعيار العرقي.
2. أن الفئة بأجنحتها المحددة تنتمي لطبقات اجتماعية مختلفة وتمتاز بتماثل ظروف المعيشة.
3. أن الفئة تمثل جماعة من الناس والتي تظهر كما لو كانت خارج نطاق التقسيمات الطبقية الأساسية وتمتاز بنمط محدد وواضح للمعيشة.

وفي هذا الصدد يؤكد" نيكولاس بولانتزاس "أنه برغم من أن الفئات الاجتماعية نفسها تنتمي إلى طبقات إلا أنها ليست مجموعات تعيش خارج الطبقات أو بمحاذاتها بقدر ما هي نفسها طبقات اجتماعية من خلال كونها فئات، وبالتالي فالطبقات الاجتماعية لا تنتمي في الواقع إلى طبقة واحدة بمفردها فأعضاؤها ينتمون عامة إلى طبقات اجتماعية متعددة .وعلى هذا فإن الفئة الاجتماعية هي تلك الجماعة من الناس التي هي ليست طبقة ولا مجموعة عرقية بل أنها عبارة عن مجموعة من الناس تمتاز بتماثل ظروف معيشة أعضائها وذات وضع ثقافي متقارب وتماثل في العادات والتقاليد ومختلف القواعد الاجتماعية الملزمة.

أما عن **مفهوم الهامشية** فإنه يشير إلى أولئك الأفراد الذين يعيشون على هامش أية طبقة اجتماعية ، وعلى هذا فقد استخدم مفهوم الرجل الهامش ليشير إلى ذلك الفرد الذي ينتمي إلى ثقافتين أو مجتمعين دون أن يندمج في إحداهما اندماجاً كلياً .وهذا ما جعل بعض الباحثين يربطون بين الهامشية والفقر والشعور بالعزلة الاجتماعية، ولقد أصبحت الهامشية من الملامح المميزة والبارزة في الدول النامية في الوقت الحديث، مما جعل الكثيرين من الباحثين وكذلك الصحفيين يهتمون بالحديث عنها.

- وفي هذا السياق يرى" ويلسون "أن الفئة الهامشية تقع خارج نطاق النظام المهني وعفها بأنها مجموعة من الناس ينقصهم التدريب والمهارة العالية ويعانون من البطالة السافرة والبطالة المقنعة ، كما أنهم خارج نطاق قوة العمل الفعلية ، كما يشير إلى الأسر التي عاشت لفترات طويلة تعاني من الفقر وتبعية الرفاهية.

ويعتقد" نان "أن الهامشية هي الابن للتنظيم الرأسمالي حيث تعمل الرأسمالية على تهميش قطاعات كبيرة من الفقراء ممن يعملون في مجال الحرف الصغيرة والخدمات الشخصية والتجارة البسيطة وتحجيم دورها في المجتمع، والهامشية بهذا المعنى هي الوجه الآخر للفقر والبؤس وانعدام العدالة الاجتماعية ، حيث تضم هذه الشرائح الكثير من فقراء الحضر الذين يلوذون بالأحياء الفقيرة، ومناطق وضع اليد فيشكلون فئات تشتغل بالأعمال العارضة والمهن غير الفنية.

- حيث لها ثقافتها الفرعية ووعيها بوجودها وأساليبها الخاصة في التعامل وفلسفتها الخاصة للحياة ، غير أن أيديولوجية المجتمع تعد مسئولة إلى حد كبير عن تهميش أدوارها وتحجيم فاعليتها في المجتمع، كما أن بعض هذه الفئات هي شرائح مهاجرة من الريف، وهي ترضى بالعمل في أي مهنة والسكن في أي منطقة مع استخدام قوتها البدنية وأدوات الإنتاج المتخلفة فضلاً عن الاعتماد المتزايد على البيئة الطبيعية، وغاية ما تبتغيه هذه الفئات أن تتاح لها فرصة بيع قوة عملها كسلعة في سوق العمل غير أنها تتعرض عادة للظلم والقهر وتعاني من البطالة.

•إذ أن الأمية ونقص التدريب المهني والجهل بأبسط حقوقها يؤدي بالتأكيد إلى استمرارية تهميش دورها الاجتماعي والاقتصادي بينما تفتقد لأي ضمانات بالنسبة للمستقبل ، لكن الذي لاشك فيه أن النظام الاجتماعي هو المسئول الحقيقي عن تهميش دورها الاجتماعي وتحجيمه.

ومما يؤكد ذلك أن السياسات الاجتماعية السائدة في الدول النامية ومنها مصر تعكس في الأساس واقع التفاوت الاجتماعي أو عدم المساواة الاجتماعية بين الفئات الاجتماعية المختلفة داخل المجتمع، كما أن السياسات الاجتماعية بمعناها الواسع لا تستهدف بطبيعتها مكافحة الظلم وبالتالي الفقر وإنما تستهدف التعايش معها، وذلك عن طريق مجموعة من الإجراءات التي تكتفي ببعض العلاجات الإصلاحية الجزئية المتناسبة ويكون من شأنها إطالة أجل النظام الاجتماعي القائم.

إلا أن هذه الفئات الهامشية تتسم - كما يقول عادل غنيم – بشكل أساسي بأنها تعيش خارج نطاق المجتمع المحترم، فهذا المجتمع عاجز عن استيعابها في دائرة الإنتاج ، ومن ثم فهي تعيش خارج نطاق شبكة العلاقات الاجتماعية التي تربط المستغلين بالمستغلين .**والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا السياق هو :لماذا يعجز المجتمع المحترم عن استيعابها ضمن دائرة الإنتاج؟**

والواقع أن محاولة الإجابة على هذا التساؤل ترتبط بسياسات التنمية في الدول النامية، حيث أن فشل برامج التنمية وسياستها عن تحقيق التوزيع الأمثل للأنشطة الاقتصادية بين مختلف أجزاء المجتمع، وتحقيق العدالة الاجتماعية بين الأفراد داخل الدولة.

•وكذلك علاج مشكلات التصنيع وتنظيم حركة العمران، وتدعيم الإدارة المحلية ، والمشاركة المجتمعية في تحقيق أهداف التنمية المتوازنة، مما أدى إلى عجز التنمية في هذه البلدان عن استيعاب هذه الفئات ضمن دائرة الإنتاج ويدفعها إلى الهامش علاوة على ذلك فإن سياسات التكيف الهيكلي أو إعادة الهيكلية الرأسمالية التي تنتهجها سياسات التنمية في مصر قد تؤدي إلى أثار ضارة على التنمية الحضرية بشكل خاص، وذلك من خلال زيادة التفاوتات الإقليمية وعدم التوازن بين فرص الحياة في القطاعات الريفية والحضرية وهو ما يطلق عليه عملية التحيز الحضري.

•علاوة على عدم التوازن داخل المدن الحضرية نفسها من خلال زيادة حدة التفاوت الاقتصادي بين الجماهير العريضة والصفوة الثرية وهو ما يسمى بعملية سوء توزيع الدخل، مما يؤدى إلى زيادة معدلات الفقر والمهمشين والمحرومين في المجتمع الحضري.

حيث يكشف تقرير التنمية في العالم عن الإنصاف والتنمية الصادر عام 2006 على أننا نفتقد العدالة الاجتماعية ، ولا نحقق مبدأ الإنصات بين المواطنين ونهدر رأس المال البشري، وأن ثمة فروقاً في الفرص والحظوظ بين المواطنين ، وهذا يؤدى إلى هدر الإمكانيات البشرية وبالتالي ضياع فرص التنمية ونعني بالإنصاف ضرورة إتاحة فرص متساوية للأشخاص في الحياة التي يختارونها .وتكشف الإحصائيات الخاصة بالدخل والأمية أن توزيع الخدمات بين القرية والمدينة منحازاً للمدينة علاوة على أنه منحازاً لصالح فئات اجتماعية معينة ولا تهتم بالفئات الفقيرة والمحرومة.

هذا وقد اختلفت المنظورات السوسيولوجية في تفسير ظاهرة الهامشية الحضرية، فالهامشية في ظل الرؤية الماركسية تفهم في ضوء الفائض النسبي في قوة العمل، وهي خاصية جوهرية من خصائص النظام الرأسمالي وبالتالي فهم يماثلون بين الفئات الهامشية ومفهوم الطبقة الرثة أو حثالة الطبقة على حد تعبير" كارل ماركس "على أساس أنهم يعيشون في ظروف صعبة ومستغلة من القوى السياسية والاقتصادية في المجتمع وليس لهم دوراً إنتاجياً محدداً غير أن الكثير من المفاهيم والتصورات المرتبطة بالهامشية خضعت للتطوير والتعديل على ضوء مقولات الماركسية المحدثة.

بينما يركز منظرو النظرية الوظيفية على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للفقراء والمناطق الهامشية، وفي إطار هذه النظرية يبدو أن للهامشيين وظيفة اجتماعية حيث يختارون المهن والأعمال التي توجه لخدمة الفئات والطبقات الأخرى من المجتمع ، كما أنهم يقنعون بالفتات وبمعنى آخر فلولاهم ما تيسر للمجتمع أن يحصل على السلع الرخيصة الثمن.

•كما يرى أصحاب هذه النظرية أنه يجب التمييز بين الطبقة العاملة والطبقة الوسطى أولئك الذين هم منفصلين عن المجتمع أو ما يسمى بالهامشين ، وأوضحوا أن الفئات الهامشية في تزايد مستمر نتيجة عدة عوامل منها زيادة التنافسية في سوق العمل ، وارتفاع حجم الهجرات الشرعية وغير الشرعية، وزيادة مساهمة المرأة في القوى العاملة ، وتحت هذه الظروف أصبح العديد من

القوى العاملة في العمر الإنتاجي في أسفل السلم المهني وخارج نطاق العملية الإنتاجية، وانتهوا إلى أن الخطورة ليس في تزايد الطبقة الهامشية وانتشارها ولكن في نمو معدلات الفقر بصورة كبيرة بين فئات عديدة داخل المجتمع.

وهكذا يتضح أن الفئات الهامشية تعيش على هامش الحياة وبخاصة في المدن نتيجة لشعورها بتهميش بناء القوة لها، كما تستشعر أن بإمكانها أن تساعد في زعزعة أوامر النظام إذا استمر في إذلالها أو إذا نهضت شرائح أخرى لتعصف به، وهى لا تخشى كثيراً من مغبة أن يحدث لها ، لإحساسها بالظلم والتفاوت الاجتماعي والاقتصادي.

•كما يتعمق إحساسها بالهامشية وعدم الانتماء فهي تعيش على هامش الثقافتين الريفية والحضرية، وهكذا تصبح – كما يقول أحد الباحثين – مؤهلي من واقع هامشيتها لكي تلعب دوراً حاسماً في بعض الأزمات السياسية مما يستلزم القادة السياسيين عادة أن تكسب تأييدها وبذل الوعود البراقة لتحسين أحوالها.

ثانياً :الفئات الهامشية وظاهرة الفقر وأساليب التكيف معه.

يشير بعض الباحثين أن الفئات الهامشية الحضرية ترتبط بالفقر والحرمان المادي ، وتقيم في المناطق المتخلفة ذات المستوى السكنى المنخفض، تلك المناطق التي بها أعداد كبيرة من الناس رغم أنها مناطق ضيقة المساحة وغير ملائمة للحياة، كما ترمز هذه المناطق دائماً إلى غياب العدل الاجتماعي وعدم المساواة وعدم المسئولية الجمعية كما تدل على عدم التكافؤ الاجتماعي بين المواطنين.

كما أن الفئات الهامشية التي تعيش في هذه المناطق والتي تتصل مباشرة بظاهرة الفقر تشكل لنفسها ثقافة فرعية ضيقة تجتهد أن تحافظ على هويتها الثقافية والاجتماعية وتشتق لنفسها أساليبها المميزة في الحياة، وقد أكد ذلك" أوسكار لويس "إلى أن هؤلاء الأفراد لهم خصائص ثقافية معينة تفصلهم عن بقية أفراد المجتمع ، وتنتقل هذه الخصائص من جيل إلى جيل وتحافظ على الطابع المميز لحياتهم.

•ولقد حدد لويس أبرز السمات التي تجمع بين الفقراء مثل عدم فعالية المشاركة ، وعدم التكامل الاجتماعي، وزيادة الحرمان المادي، وكثرة حالات هجر الزوج للزوجة والأطفال، وعدم القدرة على تحقيق الإشباع المؤجل، وعدم التخطيط للمستقبل ، وانتشار الأمراض ، وأن هذه الخصائص هي التي تفسر سلوك الفقراء ، فهم كسالى ومسئولون عن واقعهم.

•ونحن لا نستطيع أن نغير من سلوكهم لأسباب نفسية واجتماعية حتى لو غيرنا الظروف البيئية التي يعيشون فيها ، لأن الفقراء تجمع بينهم عناصر مشتركة تميزهم عن غيرهم فهم يعيشون حياة واحدة متماثلة ويعبر عن حياتهم أنماط سلوكية مشتركة وأنهم لا يستطيعون مساعدة أنفسهم ولذلك فهم مسئولون عن ظروف تخلفهم.

وهكذا تنتقل الثقافة الفرعية للفقر من جيل إلى آخر فتعمل على خلق وحماية نفسها، وعليه يكون الفقراء مؤيدين لفقرهم وراضين بوضعيتهم الثقافية والاجتماعية ، ولذا يلاحظ أن طبيعة الفقر الحضري في إطار الثقافة الفرعية ترتبط بالمناطق العشوائية والمتخلفة وذلك من خلال بعض الظروف والعوامل المتداخلة ومن بينها البيئة والرؤية الخاصة في التعامل معها، فضلاً عن القيم وطبيعتها غير الموحدة والتي هي خليط من قيم وافدة وأخرى تقليدية لبيئة الحضر بحكم النشأة.

غير أن" توماس جلادويين "ذهب إلى أن الفقر ليس مجرد انخفاض الدخل وإنما يعني كذلك تعرض الإنسان للاحتقار وإحساسه بالعجز (أي افتقاره إلى المهارات)وإحساسه بالضعف ، وهو يرى أن هذه السمات ليست نتاج ثقافة فرعية تخلد نفسها بنفسها وإنما هي انعكاس لبعض جوانب الثقافة السائدة أو المسيطرة ، وأن الفقراء لا يختلفون في أهدافهم ولا في قيمهم ولا في اتجاهاتهم عن أبناء الثقافة الرئيسية ، كل ما في الأمر أنهم يشعرون بالإحباط ويمنعون من تحقيق أهدافهم ومن ثم فإنهم يسعون إلى تحقيق أهداف بديلة قد لا يفهمها أو يقرها أبناء الثقافة المسيطرة.

وقد أكد" جونز "في دراسته عن ثقافة الانجاز بين الفقراء نفس هذا الاتجاه حيث أكد أن الرغبة في الانجاز والنجاح هي واحدة من أكثر الجوانب أهمية في حياة الفقراء ، وأن هذا ما يدعم افتراض منظور ثقافة الفقر الذي يصور أن للفقراء ثقافة خاصة بهم، و أنها تجعلهم مختلفين عن الآخرين حيث استخلصت دراسته ثلاث نتائج أساسية هي-:

1. ان الفقراء في – الولايات المتحدة الامريكية – مثلهم مثل أي شخص آخر يتطلعون إلى تحقيق النجاح والانجاز على الرغم من التحديات السياسية والاجتماعية التي تواجههم.
2. ارتباط الفقراء ببيئتهم وتمتعهم بنظرة شمولية كلية.
3. الطموح والتطلع إلى تحسين أوضاعهم بصورة أفضل.

وذلك لأن الآباء الفقراء يغرسون في أبنائهم القيم الصحيحة وتجنب الأخطاء التي ارتكبوها في حياتهم ، وبالتالي فإن التناول الملائم لدراسة ظاهرة الفقر يجب أن يتم في ضوء منظور التفاعل المركب برغم أن الانخفاض في مستوى الدخل هو السبب الأساسي للفقر، فالفقراء هم ضحايا نظام اجتماعي واقتصادي يفتقد للعدالة ويؤدى إلى عدم المساواة في الفرص بين أفراده.

•فلاشك أن الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمع تعد مسئولة أساسا عن تهميش بعض شرائح المجتمع وتحديد مجال نشاطهم الاجتماعي والاقتصادي، وليس من الضروري كما هو شائع في كثير من الكتابات أن يكون هؤلاء الهامشيون نازحون من الريف إلى الحضر وإنما هناك شريحة واضحة من أبناء الطبقة الفقيرة والحضرية المولد والإقامة والانتماء ولم تمكنهم ظروفهم من تحقيق مستوى معيشي ملائم لحياة المدينة ومتطلباتها.

وهذا ما يبين أن الهامشية تعد عرضا لبنية اجتماعية واقتصادية متخلفة بمعنى أن الهامشيين لا يختارون هامشيتهم لرغبتهم في ذلك بل أن المجتمع نفسه يتولى تهميش بعض الفئات والشرائح لأسباب مختلفة فيحرمها من حقوقها الحياتية الأساسية ، غير أن الصور التي تتخذها الفئات الهامشية يؤكدها عادة ويحافظ على استمرارها أسلوب الهامشيين أنفسهم في الحياة مما يؤكد على أن الفقر كما تذهب" مارلين قنواتى "مشكلة بنائية تنتج عن قوى اجتماعية واقتصادية وسياسية وتاريخية شكلت المجتمع المصري.

•ولاشك أن المناطق الهامشية تعاني من الاكتظاظ السكاني وتعاني أيضا الملكية الغائبة لبعض واضعي اليد الذين يضعون أيديهم على مساحات بعينها دون أن يتمكنوا من بنائها نظراً لسوء أوضاعهم الاجتماعية أو لوقوف الدولة لهم بالمرصاد.

•والتكيف لا يتخذ مساراً واحداً بمعنى انه لا يسير دائماً وبالضرورة في اتجاه تصحيح الوضع الخاطئ أو غير المعقول من المجتمع، وتحويله إلى وضع قانوني مقبول من النظام الحاكم الرسمي.

•كما أنه لا يسير بالضرورة في اتجاه تجاهل النظم والقوانين والتعدي عليها، ويؤكد ذلك أن عملية التكيف للفقراء تتراوح بين التكيف الايجابي الذي يقوم على التقبل والرضا والاندماج والتوافق مع النظام القاهر بهدف الاستمرار في البقاء والحفاظ على عضوية الجماعة، وقد يتخذ موقف الإذعان وقد يبرر لنفسه ولغيره ما يقع عليه من ممارسات ظالمة بما يساعده ويساعدهم على تقبلها وتحملها، وقد يتخذ خططا أخرى عن طريق حلول وسطى توافقية تحقق قدراً من التراضي أو الملائمة.

•وعلى هذا فتكيف الفئات الهامشية مع حالة الفقر يتخذ عدة مستويات هي-:

1. على مستوى الفرد يمكن أن يتكيف الفقير من خلال التخلي عن الكثير من احتياجاته ومتطلباته حتى ولو كانت أساسية.
2. وعلى مستوى الجماعة سواء داخل الأسرة النووية أو الممتدة أو في نطاق الأقارب والجيران، فإن الفقراء يتكيفون عادة من خلال كافة أشكال التعاون والتكامل الاجتماعي، ويأخذ التكيف أشكالا أكثر تنظيما على مستوى المجتمع المحلي من خلال كافة التنظيمات الحكومية وغير الحكومية التي تقدم المعونات والمساعدات لفقراء الحضر.

ومع هذا فقد كشفت نتائج إحدى الدراسات الميدانية أن الفئات الهامشية التي تعيش في المناطق العشوائية يسود بين أفرادها علاقات اجتماعية غير متجانسة حيث ينتشر بداخلها قدر كبير من التحاشي وعدم التلاحم أو الاندماج فيما عدا أعضاء المجتمع وبعضهم البعض، حيث ينظر فقراء المجتمع إلى أغنيائه بأنهم يعيشون في واد وفكر آخر ، غير الذي يعيشون فيه هم ، وهذا يقلل من فرص الاندماج وخاصية التعاون والتواؤم الاجتماعي والثقافي داخل المجتمع.

وعلى هذا فإن دراسة ظاهرة الفقر وأزمة التكيف الاجتماعي والثقافي للفئات الهامشية تتطلب في الحقيقة استخدام المدخل النقدي الملائم، فالفقر والهامشية الحضرية وأساليب التكيف في المجتمع الحضري ليسوا ظاهرة اجتماعية لها صورتها الثابتة والمحددة التي تميز وجودها عبر الزمان والمكان، بل أنها ظاهرة نسبية تتشكل في ظل مجتمع بصورة مختلفة وتتخذ صوراً وأشكالاً

وأساليباً متباينة، كما أنها تعد مؤشراً على الظلم والقهر الاجتماعي والاقتصادي وسوء الاستغلال والهيمنة من جانب الفئات العليا صفوة السياسية داخل المجتمع.

ثالثاً :الفئات الهامشية والهجرة الريفية الحضرية.

لاشك أن المهاجرين يستقرون في المناطق العشوائية عندما وجدوا أن أبواب المدن مغلقة أو ضيقة ووقفوا على حدودها ولم يدخلوا بوابة التحضر ولم يندمجوا فيه، فالهجرة الريفية المتدفقة والأبواب المغلقة خلقت من جديد ثنائية(الريف – الحضر)داخل المدينة وليس خارجها وبتلك الثنائية فالأحياء الهامشية إلى جانب الأحياء المنظمة والفئات الهامشية إلى جانب الفئات المتميزة.

•والأعمال الهامشية وطبيعتها الرثة تتداخل مع الأعمال الإنتاجية والطبقة العاملة وازدواجية الانتماء في ظل المؤسسات الحديثة، وقد نقلت الهجرة الريفية أساليب الجماعة المهاجرة وقيمها وثقافتها وأبقت قدرات المدينة المحدودة المهاجرين على ما هم عليه، ولم تبدل أوضاعهم كثيراً فراحوا ينشئون عوالمهم الخاصة بهم على حدود المدن أو بعض أجزائها كيفما اتفق.

ورغم المعرفة المسبقة لدى المهاجر باختلاف كل الأنماط المعيشية السائدة بالمدينة عن مثيلتها في القرية، فإنه يفضل الهجرة نظراً لأن ما سيواجه في المواقف الجديدة في المدينة أقل بكثير مما يحيط به من ظروف أقل ما توصف به أنها دون الحد الأدنى للمعيشة الآدمية ، ومن الطبيعي أن هذه الفئات تتجه إلى الأحياء ذات المستوى المعيشي المنخفض حيث المسكن ذو القيمة الإيجارية المنخفضة.

كما أن بعض أصول تلك الجماعات وكذلك أقاربهم قد سبقوهم إلى ذات المناطق وكثيراً ما يكون هؤلاء ضمن الدوافع الرئيسية للهجرة لما سيقدمونه لهم من خدمات وتيسيرات لعل أولها الإقامة معهم أو البحث عن مسكن جديد بالقرب منهم ، وثانيها مساعدتهم في البحث عن فرصة عمل مناسبة سواء كانت قريبة عن محل السكن أو بعيدة عنه ، وهنا تلعب العلاقات الاجتماعية بين المهاجرين وذويهم بالغ الأهمية في دفع عملية الهجرة إلى هذه المناطق فهم لن يشعرون بغربة في المجتمع الجديد حيث يمارسون حياتهم كأنهم تقريباً بمجتمعهم الأصلي.

وبالتالي تعيش الفئات الهامشية في المدينة حالة من الازدواجية تمتد لتشمل كل جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية-:

•**فمن جهة الحياة الاقتصادية :**هم يعيشون في قطاع اقتصادي غير مستقر وغير قادر في ذات الوقت على الاستفادة من إمكانات هذه المناطق(على الأقل من حيث استخدام الأراضي بها)فضلاً عن عدم تمكنهم من امتصاص تلك الطاقة البشرية(المتمثلة في السكان)واستغلالها بتهيئة هذه البيئة المتخلفة تهيئة أفضل تعود على صالح المجتمع المتخلف وسكانه.

•ومصداقاً لذلك نلحظ نمو بعض المهن الهامشية والطفيلية التي يمتد انتشارها وتأثيرها أحيانا ليصل إلى قلب المدينة كالبيع المتجول، وأعمال السمسرة والوساطة وتجارة الأراضي فضلاً عن انخراطهم أحيانا في سلك الجماعات المنحرفة واتخاذهم موقفاً يسهل إتيان العديد من الجرائم وبخاصة تجارة المخدرات.

•**ومن الجهة الاجتماعية :**فإن الازدواجية حالة شديدة الوضوح في هذه المناطق، فتدني مستويات الحياة العامة بها من السمات الأساسية لهم، الأمر الذي ينعكس على الأوضاع الطبقية لساكنيها فتزيد الهوة بين طبقات المجتمع نظراً للتباين في مستويات الدخل والمهنة والتعليم. ولاشك أن وجود أنساقاً اجتماعية وأنماط حضارية جلبها معهم المهاجرون إلى المدينة جعل كثير من علماء الاجتماع الحضري يهتمون بهذه الظاهرة وكذلك العلاقة بين التحضر ونسق القيم ، ومنهم ديفيد هارفي، وجانيت أبو لغد ، محمود عودة.

وخلاصة القول أن المناطق الهامشية التي تواجه بقصور الإمكانيات من جهة وزيادة حدة السكان من جهة أخرى تصبح مناطق تفريغ لكثير من المشكلات داخل المدينة ، وينتشر بها كثير من مظاهر السلوك المنحرف وهي تأوي مجموعة من الناس مقهورون على أمرهم، يعانون من وجودهم بها وهي تفتقد بدورها الخدمات والمرافق الأساسية وتعاني من الحرمان وتواجه بصفة أساسية ومستمرة احتمال الطرد من العمل والمسكن وبالتالي يعانون من الإحباط والتسليم بالواقع كما يفتقدون الأمل في غد مشرق فضلاً عن افتقاد الأمن والحرية.

المحاضرة الثانية عشر

استكمال الفئات الهامشية والتنمية الحضرية المستدامة دراسة اجتماعية تحليلية

عناصر المحاضرة

رابعاً :الفئات الهامشية الحضرية وأزمة الإسكان.
خامساً :التنمية الحضرية المستدامة وإدماج الفئات الهامشية في الحياة الحضرية.
الخاتمة
1.شرح تأثير التنمية الحضرية المستدامة في إدماج الفئات الهامشية في حياة المدينة؟
رابعاً :الفئات الهامشية الحضرية وأزمة الإسكان.

•أن المسكن كما يقول علماء الاجتماع ليس مأوى فقط وإنما رمز للخصوصية أو المكانة والتمايز ، فهو يعكس إلى حد بعيد شخصية قاطنيه وشخصية المجتمع الذي يوجد فيه ومستواهم التكنولوجي والاقتصادي والاجتماعي.

فالمسكن بمفهومه الحديث قالب مادي للتفاعل الإنساني وتتوقف طبيعة هذا التفاعل إلى حد كبير على تشكيلات هذا الإطار، وما ينتجه من علاقات اجتماعية وما يحتويه من نماذج بشرية ذات خلفيات ثقافية متعددة.

•ومن ثم فالمسكن يعد من الحاجات الأساسية للإنسان، ومن أجل هذا فقد أصبحت مشكلة الإسكان الحضري واحدة من المشاكل المحورية التي تشغل بال رجال السياسة الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية، وذلك لأن الهدف من توفير المسكن لا ينحصر في مجرد أنه مكان إقامة أو بناء مباني صماء في المدن، بل أن ارتباط هذه المشكلات بالحاجات الاجتماعية التي ينبغي أن يشبعها المجتمع.

•وقد أرجع علماء الاجتماع الحضري هذه المشكلة(الإسكان)إلى عدم وجود توازن بين الموارد المتاحة للإسكان والخدمات الحضرية من جهة، والانفجار السكاني وهجرة الريفيين إلى المراكز الحضرية وتضخمها من جهة أخرى، فالإمكانيات الاقتصادية لا تستطيع أن تلاحق النمو الحضري السريع، ويتضاعف العجز الاقتصادي نتيجة لوجود قصور في المرافق والخدمات وأجهزة التخطيط الحضري.

•وعليه يكون العجز في مواجهة أزمة الإسكان باعثاً نحو قيام العشوائيات الحضرية من منطلق المسكن أو المأوى ، لكن المشكلة لا ينظر إليها في بعده المنفرد القائم على توفير السكن، وإنما تصبح المشكلة بعد ذلك أكثر تعقيداً وتشابكاً في أبعاد كثيرة اقتصادية واجتماعية وثقافية.

•لكننا ينبغي ألا يغيب عن ذهننا أن سبب المشكلة ارتبط منذ البداية بالتضخم السكاني وعدم توازناته مع الموارد والفرص المتاحة أمام الناس ، وليس أدل على ذلك من الظروف المتدنية التي يعيشها سكان المناطق العشوائية(داخل مباني غير مخططة .... الخ.)

ويرجع انتشار نمط الإسكان العشوائي إلى سببين هما.-:

1. الأول يرتبط بانخفاض تكاليف السكن العشوائي.
2. والسبب الآخر يرتبط بأسلوب التمويل المتدرج بمعنى أنه يقوم بالبناء المتدرج كلما توافر لديه قدر ممكن من المال إلى أن ينتهي من بناء المنزل الذي يتوافق مع احتياجاته وإمكانياته.

•وبالرغم من إحراز معدلات عالية من التقدم في التعاون مع مشكلات الإسكان الحضري في بعض الدول النامية، إلا أنه من المحتمل في دول كثيرة أخرى أن يصبح العجز في توفير المساكن أكثر خطورة في العقود القادمة ، حيث أنه كلما ازداد التحضر ازداد تركز الفئات الهامشية الفقيرة في المدن.

•لذا يعد السكن أو المأوى من أهم المشاكل الحيوية التي تواجه التنمية في دول العالم النامي بوجه عام، والتنمية الحضرية المستدامة بوجه خاص، لذلك وجدت الحكومات في الدول النامية أنه من الصعوبة البالغة بناء عدد كافٍ من الإسكان العام.

•وفي إطار هذا الوضع المعقد للمشكلة الإسكانية في البلاد النامية أصبح التخطيط العمراني للمناطق العشوائية والهامشية أمراً لابد منه ، وأداة عمل واجبة، وأن هذا التخطيط العمراني يجب أن يهتم بتخطيط الأحياء وتوفر الخدمات وإقامة المباني السكنية الملائمة صحياً واجتماعياً واقتصادياً.

•كما يجب أن يستند التخطيط الحضري العمراني إلى سياسة واضحة في مجال التنمية الحضرية، فلابد للمخطط أن يعرف :هل سياسة الدولة نحو تطوير المناطق الهامشية الحضرية تتجه اتجاهاً صريحاً نحو الحد من الهجرة أو تضع الضوابط لهذه الظاهرة؟ وإذا كانت سياسة الدولة تعمل على الحد من الهجرة، فما هي القرارات التي اتخذت في هذا الصدد؟ و إذا تبنت الدولة ترك الهجرة لرغبات الأفراد فما هي سياستها لاستيعاب هؤلاء المهاجرين إلى المدن وإيجاد مأوى لهم؟

•من ثم تتفاقم الأزمة الإسكانية في هذه المناطق بشكل كبير إزاء استفحال أزمة الإسكان في المناطق العشوائية في الدول النامية، ولقد ظهر اتجاه قوى يهدف إلى إزالة المناطق العشوائية ومحاولة تطويرها بأساليب مختلفة من خلال برامج المساعدة الذاتية المدعمة حكومياً.

•وبالرغم من أن هذه البرامج مازالت تلعب دوراً هاماً في الاستراتيجيات القومية للإسكان في الدول النامية إلى أن التجارب القليلة التي تمت في هذا المجال لم تسهم في حل مشكلات الهامشيين الحضريين بقدر ما أسهمت في تعقيدها، فلقد ترتب على هذه التجارب تحطيم الجوانب الوظيفية للمجتمعات المحلية في المناطق الحضرية الهامشية في المدن.

•وانتقال الأسر إلى الأطراف مما يعني الابتعاد عن أماكن العمل المألوفة وإضعاف شبكة العلاقات الاجتماعية المكونة للجيرة وتناقص دخل الأسرة نتيجة للحرمان من فرص العمل الإضافي ، وزيادة الإنفاق على المواصلات لذلك تتجه البرامج التنموية الحالية إلى تدعيم الأحياء الهامشية القائمة واعتبارها رصيداً حضرياً يحتاج إلى مزيد من التطوير والتأهيل.

•ولذلك فقد وجد اتفاق بين خبراء التنمية الحضرية على أن هذه السياسات وتلك البرامج غير كافية لتربية حاجات الفئات الهامشية الفقيرة للحماية في المستقبل، ويجب أن تستبدل أو تدعم بخيارات أفضل تعتمد بصورة كبيرة على إسكان القطاع الخاص، وبناء الإسكان التعاوني ، والاعتماد على القطاع الخاص غير الرسمي، وتوظيف البرامج المبدعة التي ترفع الدخل والطلب الفعال على الإسكان والحماية المتزايدة لملكية الأرض.

•علاوة على ذلك يحتاج تطوير المناطق الهامشية الحضرية إلى فهم عميق للواقع السياسي والاقتصادي للدول النامية وذلك بسبب تشابك وتعقد مصالح القوى والأطراف المختلفة ، فتطوير هذه المناطق قد يعني في الوقت ذاته القضاء على المضاربة على أراضي البناء.

•وإعداد خطط حضرية ملائمة ومواجهة جماعات المصالح ذات التأثير الكبير وتمويل هذا التطوير عن طريق إحداث تعديلات في النظام الضريبي لصالح ذوي الدخل المحدود وبدون هذه المتغيرات وغيرها فإن الإقدام على تطوير هذه المناطق الهامشية لا يخلو من مخاطر ومشكلات.

•خاصة وأن السياسات الاجتماعية تتضمن رغبات وأماني مثالية في تزويد لفئات الهامشية الفقيرة بمساكن وخدمات للنهوض بأوضاعهم ، ومن المعروف أن هذه الأماني وتلك الرغبات لا تتحقق عادة بين ليلة وضحاها.

خامساً :التنمية الحضرية المستدامة وإدماج الفئات الهامشية في الحياة الحضرية.

•لاشك أن تناول مفهوم التنمية الحضرية المستدامة لابد أن يتم في إطار المفهوم الأوسع والأشمل وهو مفهوم التنمية البشرية باعتبار أن مفهوم التنمية الحضرية المستدامة جزءاً من كل وهو التنمية البشرية.

وفي الواقع يلاحظ المتتبع لسيرة الفكر التنموي الاتجاه نحو التوسيع في مفهوم التنمية وبلورة مفاهيم أكثر شمولاً وكان ذلك في إطار المراجع الفكرية التي شهدها فكر التنمية في الخمسينات التي ركزت على مسألة الرفاة الاجتماعي ، وفي الستينيات ركزت

على البعد الاقتصادي وإهمال الجوانب الاجتماعية والسياسية للتنمية، وفي السبعينيات تم التركيز على تخفيف وطأة الفقر وتوفير الحاجات الأساسية.

في حين أصبحت الثمانينيات الجانب المهمل لها، حتى حدوث التحول في التسعينيات نحو المفهوم الأوسع والأشمل للتنمية من خلال ظهور مفهوم التنمية البشرية ، حيث صدر التقرير الأول للتنمية البشرية عام 1990 لتوسيع الخيارات المتاحة أمام الناس، وهذه الخيارات من حيث المبدأ لانهائية وتتغير بمرور الوقت.

•لكن من هذه الخيارات في تحقيق حياة طويلة خالية من العلل والأمراض واكتساب المعرفة والحصول على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة، وما لم تكن هذه الخيارات الأساسية مكفولة فإن الكثير من الخيارات الأخرى ستظل بعيدة المنال.

•هذا ما يوضح أن مفهوم التنمية البشرية يعبر في إطاره الكلي عن رؤية طويلة الأجل وواعدة، ويختلف عما سبقه من مفاهيم تنموية على اختلاف مداخلها ومحاورها، فالتنمية البشرية ذات رؤية شاملة وتطرح إستراتيجية تبدأ وتنتهي بالناس.

•وفي ضوء مفهوم التنمية البشرية فقد حدد دليل للتنمية البشرية مكون من ثلاثة عناصر أساسية تتمثل في الصحة والتعليم والدخل، ويعبر عن التحسن في الصحة بدلالة العمر المتوقع عند الميلاد ، وفي التعليم بواسطة من يعرفون القراءة والكتابة من السكان ، أما الدخل فيقاس من خلال متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي.

•وانطلاقاً من مفهوم التنمية البشرية ومقياسها تزايدت الدعوة إلى تبني أهداف جديدة ترتبط بالعمل على ضرورة مواجهة الفقر واستئصاله والتقليل من حدته من خلال تحسين الدخل، وزيادة التوظيف وإشباع الحاجات الأساسية.

•خاصة وأن تجارب معظم الدول النامية أظهرت أنه بالرغم من النمو الاقتصادي الذي تحقق في هذه البلدان فإنها ظلت تعاني من زيادة أعداد الفقراء، وبؤس أحوالهم المعيشية وبات واضحاً أن التنمية لا تعني الزيادة في متوسط دخل الفرد فحسب بل تستهدف القضاء على الفقر.

•ولذا فقد زاد الاهتمام العالمي والمحلي الواضح باتجاه التنمية البشرية في تقرير عام 1997 بتفسير ظاهرة الفقر بوصفها أكثر من مجرد انخفاض الدخل بل تتضمن الحرمان من معظم الفرص، والخيارات المتاحة للتنمية البشرية التي تتراوح فيها مدة العيش فترة أطول وبصحة جيدة واكتساب خبرات ومهارات من خلال المعرفة ، وإشباع الحاجات الأساسية إلى ضمان الحرية والكرامة والاحترام الذاتي من الآخرين.

•كما واصل تقرير التنمية البشرية بالقضايا المهمة التي عادة ما تترتب على سياسة التكيف الهيكلي في البلدان النامية والتي عرضت على قمة التنمية الاجتماعية في عام 1995 وهي البطالة والفقر والتشرذم الاجتماعي ، وفي سياق تطوير مفهوم التنمية البشرية فقد تم التوصل إلى مجموعة من المعايير المقترحة لقياس التنمية البشرية على النحو التالي-:

1. الصحة الجيدة من خلال العمر المتوقع عند الميلاد.
2. التعليم الجيد والتواصل مع تقنيات المعلومات والاتصالات الحديثة.
3. التمتع بالحرية للجميع بما يشتمل على تمكين المرأة.
4. التعايش في سلام مع البيئة.

•ويلاحظ هنا أن استبعاد الدخل كان مقصوداً للتشديد على قصور القدرات الإنسانية في الدول النامية والبلدان العربية نسبة إلى الدخل من ناحية وفي المقابل فإن استخدام مؤشرين في مجال اكتساب المعرفة(التحصيل العلمي والاتصال بشبكة الانترنت)يعبر عن الأهمية القصوى لاكتساب المعرفة في التنمية البشرية أو الإنسانية.

•ومن خلال ذلك يتضح أن هناك علاقة بين التنمية البشرية والتنمية المستدامة ومن هنا فقد أشار تقرير التنمية البشرية 1994 إلى مفهوم التنمية البشرية المستدامة والتي تعني أن يكون لدينا التزام أخلاقي بأن نفعل من أجل الأجيال القادمة ما فعلته الأجيال السابقة من أجلنا على الأقل، ولاشك أنه يترتب على مثل هذا الالتزام مسئوليات كثيرة منها المحافظة على الموارد الطبيعية من خلال عدم استنزافها، وألا يكون استهلاك الأجيال الحالية بدون ديون اقتصادية تستقطع من مدخرات الأجيال القادمة.

•أي أن التنمية المستدامة هي التنمية التي تفي بالاحتياجات الراهنة دون أن تكون على حساب قدرة الأجيال المقبلة على الوفاء باحتياجاتهم الذاتية ، وبالتالي فالتنمية المستدامة يعد مفهوما أوسع نطاقاً من حماية البيئة حيث أنها تتضمن الاهتمام بالأجيال القادمة من أجل العيش بصحة جيدة والتكامل مع البيئة على المدى الطويل من خلال الحفاظ على نوعية الحياة(وليس فقط نمو الدخل.)

•لتحقيق المساواة بين كل الناس في الوقت الراهن(من خلال تقليل حدة الفقر)والمساواة بين الأجيال القادمة(فمن حق الأجيال القادمة الاستمتاع ببيئة نظيفة كما نحن نستمتع بها حاليا)والمحافظة على الأبعاد الأخلاقية والاجتماعية للرفاهية الإنسانية.

•وفي ضوء التطوير المستمر لمفهوم التنمية النوعي فقد ظهر أيضا مفهوم التنمية الحضرية المستدامة والتي يمكن الإشارة إليها بشكل عام بوصفها عملية دينامية تستجيب للضغوط الاقتصادية والاجتماعية والبيئة الحضرية المتغيرة.

•وهذا يعني أن التنمية الحضرية المستدامة تتضمن النشاطات المتصلة بتنمية القطاع الحضري والتي تتسم بالاستمرارية إلى عقود قادمة ، كما أن الهدف النهائي لها يتضمن تحقيق التوازن بين الأبعاد الفيزيقية والاقتصادية والاجتماعية في إطار المدخل الشمولي.

•وهكذا تشير التنمية الحضرية المستدامة بشكل أكثر تحديداً باعتبارها التنمية المجتمعية والمحلية التي تفي بالاحتياجات الحاضرة دون إحداث نقص في الموارد المتاحة ، وبالتالي فقد حظي هذا المفهوم بالاهتمام في كل المجتمعات نظراً لأن الاتجاهات التقليدية في التنمية أصبحت تساهم في خلق المشكلات البيئية والمجتمعية أكثر مما تحلها.

•كما أن المفهوم ينطلق من الاعتقاد العالمي بمحدودية الموارد المتاحة، ولكي نستمر في تحسين نوعية الحياة للأجيال القادمة في المجتمعات الإنسانية يجب أن نتبنى العمل التنسيقي للتخطيط وصناعة السياسة التي تشمل التكامل بين ما هو عام وما هو خاص ، وما هو محلي وما هو دولي أو عالمي؟

•وهذا ما يوضح أن التنمية البشرية تعد عنصراً حيوياً من أجل التنمية الحضرية المستدامة ، وأن قضايا البيئة هي جزء لا يتجزأ من جميع أنشطة التنمية المستدامة، وفى هذا الصدد اقترح" تيم هونى "أربع مبادئ موجهة للإدارات الحكومية لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة في ظل العولمة ، وتلك المبادئ التي يمكن مناقشتها في سياق تعاون المدن للمدن على النحو التالي-:

1. يجب إلمام القيادات المحلية بالمنظور العالمي الجديد المبني على أساس محلي بمعنى جعل قيادات الأجهزة الحكومية يفكرون عالمياً وينفذون محلياً.
2. يجب تشجيع القيادات المحلية على الارتباط بمجتمعاتهم المحلية الحضرية ليس من خلال البعد الاقتصادي فقط وإنما من خلال كل الأبعاد المجتمعية الأخرى ، فالتنمية الحضرية المستدامة يجب أن تلتزم عالمياً بقضايا التعليم والبيئة والرعاية الصحية وبنوعية قضايا الحياة الأخرى التي تشكل بنية المجتمع الحضري.
3. يجب على القيادات المحلية اتاحة الفرصة للمواطنين الهامشيين في المدينة لكي يصبحوا مواطنين عالميين ومندمجين لكي يؤسسوا روابط اجتماعية على أساس الصداقة والفهم الثقافي.
4. يجب ان تؤسس القيادات المحلية شراكة بين ما هو عالمي ومحلي على أسس جديدة تقوم على تنمية الاهتمامات والمصالح، والرغبات والمواهب والقدرات العديدة للموارد البشرية الموجودة في المجتمعات الحضرية وخاصة التركيز على القضايا الحيوية التي تواجه المجتمع الحضري والتي تشمل التخفيف من حدة الفقر والقضاء على الأمة.

•وعلى هذا فالتنمية الحضرية المستدامة تعتمد على العلاقات المتبادلة بين ما هو اقتصادي وبيئي واجتماعي ، وهذا يتضمن تدخل في توفير الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والتغذية وتنظيم الأسرة وأيضاً النمو المتزايد في البنية الأساسية والإسكان ، وهذا يتطلب التكامل بين البناءات التنظيمية والإدارية والاهتمام بتطوير الإجراءات التخطيطية المشتركة.

•وعلى هذا أصبح من الراسخ أن التنمية الحضرية المستدامة ليست فقط من أجل البشر وإنما يجب أن تكون من صنعهم ومن ثم فإن تنمية المناطق الهامشية وتطويرها يجب ألا يتم بمنأى عن مشاركة سكانها في التطوير ، كلٍ حسب قدراته وإمكاناته.

•بل يجب أن يشارك الجميع في طرح بدائل التطوير، وأن آراء البشر من الفئات الهامشية أحد مدخلات صنع قرار التنمية والتطوير وتعنى المشاركة في أحد معانيها أن يشارك الأفراد بأسلوب ما في السيطرة على المبادرات التنموية والقرارات والموارد التي تؤثر عليهم ، بل سار الحديث اليوم يركز على مفهوم التنمية بالمشاركة.

•فالأفراد يجب أن يكون لهم دور في تحديد كيفية ما هو قائم منها وطرح بدائل لها ، حيث أن ملتقى الخدمة يجب ألا يكون سلبياً بل عليه أن يشارك ، وهذا لا يعني مشاركة الأفراد الهامشيين في التطوير هي في مجرد طرح الخيارات ، وإنما يجب أن يشاركوا في التنفيذ سواء بتحمل جزء من التكلفة يتناسب مع قدراتهم أو المشاركة بجهودهم البشرية في التطوير والتنمية.

الخاتمة

•في ضوء الاهتمام العالمي لعلماء الاجتماع الحضري بدراسة المشكلات الحضرية السائدة في المناطق العشوائية والهامشية الحضرية الناجمة إما عن تزايد التدهور والتخلف الحضري للمدن التقليدية، وإما ما جاء بها نتيجة للسياسات الجديدة التي تنتجها الدولة تحت ما يسمى بسياسات التكيف الهيكلي وإعادة الهيكلة الرأسمالية وما نجم عنها من إهمال البعد الاجتماعي لتلك المناطق.

•ومع نسيان المجتمع لها أو تناسيه لأحوال الفئات الهامشية فترعرعت داخلها كافة ألوان الانحراف والحرمان مع بيئة ذات فقر شديد وغياب شامل للخدمات والمرافق الضرورية للحياة، وشكلت أماكن ملائمة للخارجين على القانون وأصحاب المهن الهامشية والفقراء.

•الذين حاولوا أن يشكلوا ثقافة هذه المناطق بما يتماشى مع قيمهم الخاصة من ألوان الابتزاز والغش والتطرف ونمط من الثقافة الهامشية العنيفة التي تنطلق من عمليات للتكيف العنيف مع بيئة مولدة للبؤس فتنتشر مظاهر الانحراف والإدمان والجريمة وتشكيلات الانفصال لكي يصبحوا جزءاً لا يتجزأ عن نسيج الحياة الاجتماعية الحضرية، وهذا يتطلب رؤية سياسية واجتماعية متكاملة لإدماج وتطوير الفئات الهامشية في المجتمع الحضري من خلال الركائز التالية-:

1ضرورة تكاتف جميع المؤسسات التربوية والسياسية الرسمية مع الجمعيات الأهلية والأحزاب السياسية بالتثقيف السياسي والوعي الاجتماعي للعمل على دمج الفئات الهامشية داخل المجتمع ومساعدتهم على التكيف والاندماج مع حياتهم وبما لا يتعارض مع أهدافهم الخاصة ومعايير وقيم المجتمع الحضري.

2.ضرورة اشراك الفئات الهاشمية في تنمية وتطوير مناطق سكناهم سواء من خلال التكلفة أو بالجهد البشري على أن تتكفل الدولة أو بعض المنظمات الأهلية غير الحكومية بتقديم المساعدات لغير القادرين للحصول على مسكن ملائم وصحي.

3.ضرورة عمل خريطة متكاملة للفئات والمناطق الهامشية ويكون البدء بالمناطق الأكثر تدهوراً مع ضرورة التنسيق بين الجهود الحكومية والشعبية في تنمية هذه المناطق مع الاستفادة من حصيلة عملية بيع الخصخصة لتنمية وتطوير هذه المناطق الهامشية.

4.المطالبة بإنشاء لجنة قوميه تعمل تنسيق كافة الجهود الدولية والمؤسسات المانحة والمنظمات الأهلية غير الحكومية وجهود رجال الأعمال والقطاع الخاص الرسمي وغير الرسمي ، وتتسم أعمالها بالشفافية مع ممثلين لكافة شركاء التطوير لتنمية المناطق العشوائية في ظل مشاركة الحكومة بدور كبير في إدارتها وتمويلها ومتابعة أعمالها.

5.نظرا لان ظاهرة الهاشمية الحضرية تتسم بتعدد وتشابك أبعادها وجوانبها المختلفة وتباين مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فإن هذا يفرض ضرورة التعامل مع هذه الظاهرة من منظور يعبر عن التكامل بين مختلف فروع العلوم الاجتماعية والمشتغلين بها، كما يفرض ضرورة التكامل بين المراكز العلمية والجامعات من أجل دراسات وبحوث لهذه الظاهرة وبين أجهزة الدولة المعنية من أجل التوصل إلى حلول لتلك الفئات الهامشية.

المحاضرة الثالثة عشر

التصنيع والتحضر

مدخل

دفعت الاتجاهات المرتبطة بالتصنيع على المستوى العالمي بشكل عام والتصنيع في الدول النامية بشكل خاص، والتي تمثلت في زيادة تعقيد المجتمع وحدوث تحولات جذرية في شبكة العلاقات الاجتماعية والرسمية ونوعية المهن والمفهومات الخاصة بالعامل والمشرف، وطبيعة العمل.

•فضلاً عن تضخم أحجام المدن وزيادة أعدادها وتدهور الكثير من البيئات الحضرية، وتفاقم الكثير من المشكلات التي أصبحت ملازمة للحياة في المدن إلى زيادة الاهتمام بالآثار الناجمة عن التصنيع والحياة الحضرية ومستقبلها.

•لذا فإن القصد من وراء الاهتمام بمناقشة العلاقة ثلاثية الأطراف بين التصنيع والمجتمع كأحد محاولات علم الاجتماع الصناعي وإنما تتعدى ذلك إلى محاولة معرفة العلاقة التبادلية بين التقدم الصناعي من ناحية والتحضر والمجتمع المحلي من ناحية أخرى ، فكلاهما يتأثر ويؤثر في الآخر.

•حيث أن عملية التصنيع تؤثر بشكل قوى على البنية الاجتماعية وشبكة العلاقات داخل المجتمع الإنساني ويتسم هذا التأثير بعدم التكافؤ الكمي والكيفي بين مجتمع وآخر على المستوى العالمي ، لذا فقد اهتم علماء الاجتماع في دراستهم للمجتمع والصناعة بفضل ثلاثة عوامل أساسية هي-:

1. الاهتمام العالمي بعملية التصنيع حتى صارت تشكل العالم الذي نعيش فيه وتضفي عليه روح الصناعة كأسلوب حياة.
2. ظهور ما يعرف بمجتمعات العالم النامي عقب الحرب العالمية الثانية والاعتماد الرئيسي لهذه المجتمعات على عملية التصنيع في تحقيق التنمية الشاملة ، وما يصاحب هذا الاتجاه من تغيرات سياسية واقتصادية للعالم النامي.
3. التغير الاجتماعي الذي يتصف بالتعقيد والدينامية العالمية خاصة داخل المجتمع الصناعي المتقدم الذي يمر حالياً بمرحلة انتقالية يصفها الكثير من الباحثين مثل" جيمس بيرنهام "بالتحول من المجتمع الرأسمالي إلى مجتمع المعلومات.

•ودراسة العلاقة بين التصنيع والتحضر والمجتمع يمكن أن تقسم على النحو التالي- :

•مفهوم التصنيع والاستراتيجيات المطروحة للتصنيع والآثار الناجمة عن التصنيع والعلاقة بين التصنيع والتحضر والمجتمع.

أولاً :مفهوم التصنيع

•في البداية يجب أن نفرق بين مفهومي النمو الصناعي والتصنيع، فعلى الرغم من أنهما متقاربان في البداية إلى حد كبير إلا أنهما غير متطابقين تماماً، فالنمو الصناعي ارتبط بدرجة كبيرة بمعايير كمية مثل تأثير نمو الإنتاج الصناعي، وعدد المشاريع الصناعية الجديدة، وتزويد هذا المشاريع بالتكنولوجيا والأيدي العاملة.

•أما التصنيع فإنه يرتبط بالمعايير الكيفية أكثر من ارتباطه بالمعايير الكمية فهو يعني ارتباطه بمنهج تصنيعي معين، وكذلك زيادة نصيب الصناعة في الاقتصاد القومي ونشوء مشاريع جديدة وإقامة قاعدة تكنولوجية حديثة ونمو الإنتاجية للعمل ، ووفقاً لذلك يمكن القول أن الخبرة التاريخية للعالم النامي توضح في كثير من الأحيان أنه عرف صناعة بلا تصنيع.

•وعلى هذا فإذا كان للتصنيع أهمية متعاظمة في صياغة الهيكل الاقتصادي فإنه ينطوي على أهمية اجتماعية عظيمة جداً ، إذ أنه يعمل على تحويل البنية الاجتماعية الاقتصادية للمجتمع، وإحداث تغيرات عميقة في تشكيل خريطة الطبقات الاجتماعية كنمو الطبقات الرأسمالية، واضمحلال الطبقات الإقطاعية وشبه الإقطاعية وزيادة عدد ودور البيروقراطيات والطبقة العاملة وتغيير نمط حياة مختلف فئات السكان، وعملية إعادة توزيع الدخل القومي بين الطبقات الاجتماعية في الريف والمدينة.

•لذا يوجد اتفاق عام على التعريف الذي وضعته لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية عام 1963 للتصنيع بوصفه : عملية من عمليات التنمية الاقتصادية تتم بمقتضاها تعبئة جزء من الموارد القومية من أجل إقامة هيكل اقتصادي محلي متنوع ومتطور تكنولوجيا، وقوامه قطاع تحويلي دينامي يتيح كلاً من أدوات الإنتاج والسلع الاستهلاكية ، ومؤمن معدلاً مرتفعاً من النمو الاقتصادي ومن التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

•وتتضمن موسوعة العلوم الاجتماعية تعريفاً دقيقاً للتصنيع بوصفه عملية تحويل اقتصاد تهيمن عليه الزراعة إلى اقتصاد يسهم في تصنيع السلع إسهاماً مطرداً في الإنتاج الكلي والصادرات، ويلزم على ذلك بالضرورة تناقص نصيب العاملين بالزراعة من حيث النسبة المئوية وزيادة نسبة العاملين في الصناعة.

•فضلاً عن وجود بعض الخصائص الأخرى مثل درجة كبيرة من تقسيم العمل، والتخصص واستخدام الآلة الكيميائية التي تسير بالبخار وكذلك التطبيق النظامي للعلم والتقنية في منظمة الإنتاج إلى جوهر التصنيع ، الذي هو طريقة لتنظيم الإنتاج بهدف التقليل من التكلفة الفعلية في كل وحدة من وحدات السلع المنتجة والخدمات.

•وعلى هذا يمكن توضيح أهم خصائص عمليات الإنتاج التصنيعي بما يلي-:

1. إمكانية تطبيق تقنية ذات آلات معقدة ترتبط بالإنتاج على نطاق واسع.
2. الاستفادة القصوى بالتنوع الهائل من المواد الخام التي غالباً ما تصنع خلال استخدام أساليب تكنولوجية معقدة.
3. تقسيم تقني للعمل على درجة نسبية من التعقيد داخل وحدات الإنتاج.
4. تعاون وتنسيق معقد للمهام المتخصصة داخل وحدات الإنتاج.
5. مدى تباين من المهارات في قوة العمل.

•ولعل تمييز كل هذه الخصائص السابقة للإنتاج الصناعي تكون أوضح ما تكون إذا ما قارنا بينها وبين الفنون الإنتاجية الحرفية ذات النطاق المحدود والإنتاج اليدوي.

ثانياً :استراتيجيات التصنيع

•في الواقع أن الخيارات الإستراتيجية في التصنيع التي اتبعتها الدول النامية في الوقت الحاضر وفي الماضي القريب تتمثل في نمطين كبيرين لاستراتيجيات التنمية ويرتبطان بثنائية التحديث والتبعية وهما التصنيع بدل الاستيراد أو ما يسمى بسياسة إحلال الواردات ، والأخرى إستراتيجية التصنيع الموجه للتصدير أو ما يطلق عليه إستراتيجية تشجيع أو تنمية الصادرات.

1- التصنيع بديل الاستيراد

•تدور فكرة هذه الإستراتيجية حول قضية أساسية مؤداها :أنه بدلاً من التخصص في إنتاج المواد الأولية للتصدير علينا أن نحد من استيراد السلع المصنعة والعمل على تصنيعها كلها أو بعضها على الأقل محلياً، ولا يعني هذا التصنيع الثقيل أو الأساسي(مثل الصلب)على الأقل في البداية.

•بل الأكثر احتمالاً إقامة الصناعات الخفيفة من أجل إنتاج السلع الاستهلاكية كالمنسوجات والمنتجات المنزلية والمياه الغازية .... الخ، الموجه إلى السوق المحلى ولأن القيمة العائدة من الصناعة أكبر من القيمة العائدة من الزراعة أو التعدين فإن هذا يعني طريقاً مؤكداً لتراكم رأس المال وتنويع الاقتصاد فيما بعد.

•أي أن هذه الإستراتيجية ترتكز على توجيه الجزء الأكبر من الاستثمارات لإقامة صناعة محلية تنتج ما هو مستورد بهدف تخفيف العبء على ميزان المدفوعات من جانب، وزيادة معدل النمو الاقتصادي من جانب آخر ، علاوة على الاستفادة من الخامات الزراعية والاستخراجية والمواد البشرية المحلية ، وبالتالي تمكين الفكرة الأساسية للاستفاضة(الاستغناء)عن الواردات وأنه سوف تقوم صناعة استهلاكية ثم وسيطة ثم إنتاجية.

•وتأخذ هذه الإستراتيجية الإحلال محل الواردات في صورتين أساسيتين وهما-:

أ. **الأولى تتعلق باستبدال الواردات من السلع الاستهلاكية النهائية :**وفي هذه الحالة يمنع الاستيراد من السلع المصنوعة محلياً بينما يتم توسيع الاستيراد من واردات السلع الوسيطة الرأسمالية ، أي بينما تحقق الاعتماد على الذات نسبياً في السلع الأولى تزداد التبعية للخارج في السلع الأخرى.

ب. **الثانية تتعلق بإحلال الواردات من السلع الاستهلاكية وعدد من السلع الوسيطة والرأسمالية :** تلك التي تسمي مرحلة الاستفاضة عن الواردات.

•وعلى هذا فإن إستراتيجية التصنيع من خلال الإحلال محل الواردات هي إستراتيجية تهدف إلى إنتاج وطني عوضاً عن المواد الصناعية المستوردة بغرض إشباع الاحتياجات الداخلية للمواطنين.

•وهذا يعني إنتاج السلع الاستهلاكية المصنعة الهادفة وضمان الانتقال من بنية الإنتاج الزراعي إلى بنية الإنتاج الصناعي ، علاوة على المساهمة في التحرير الوطني من التبعية للدول الرأسمالية المتقدمة، وهذا يعني أن مركز إصدار القرار سوف يتحول من الخارج(الدول المتقدمة) إلى الداخل(الدول النامية.)

•ولقد نجم عن هذا الموقف ضعف موقف الطبقات الاجتماعية الاستغلالية التقليدية وكبار ملاك الأراضي وكبار تجار المصدرين، وإتاحة مزيد من الفرص لظهور ومشاركة الطبقتين الوسطى والدنيا في عملية صنع القرار علاوة على مساهمتها في مواجهة حالة الاغتراب الثقافي من خلال تحقيق الاستقلال القومي.

•لذا فإن الدول النامية قد أنتجت بعض الصناعات مثل الصناعات الغذائية والغزل والنسيج ، ثم في مرحلة تالية سمحت لها بجميع السلع الاستهلاكية المعمرة ثم بإنتاج بعض أنواع الأسمدة وصناعة الحديد والصلب ، ولكن مازلت الدول المتقدمة تحتكر تكنولوجيا الإنتاج في كافة المصنوعات أو ما يسمى بحق المعرفة.

•لكن إستراتيجية التصنيع كبديل للاستيراد قد واجهت بعض الصعوبات والمشكلات ومنها.-:

1. غياب التنافس الذي يؤدى إلى تقليل الجودة فضلاً عن أنه لا سبيل إلى الاختيار العقلاني لفروع الإنتاج التي ينبغي أن يتخصص فيها المجتمع ، كذلك الأسواق التي تتمتع بالحماية فإنها تميل إلى أن تبقى بعض السلع تحت الحماية مما يؤدى إلى مجموعة من الحواجز الجمركية التي لا تحقق أي وظيفة سوى إعاقة التجارة والنمو.
2. أن إقامة الصناعات تتطلب سلعاً رأسمالية يتعين بالضرورة استيرادها وهذا يعني أنه يجب دفع ثمنها بالعملة الصعبة.
3. أما المشكلة الثالثة تتمثل في أن هذه الإستراتيجية قد سلمت بالنمط القائم للطلب ، فلو قام التصنيع بتوفيرها حتى لا يستوردها السوق المحلي، فما هي تلك السلع من الناحية العلمية؟

•إذا وضعنا في الاعتبار التوزيع غير المتكافئ للدخل في بلدان يفتقد أغلب سكانها للقوة الشرائية الفعلية، فإن هذا يعني التركيز على السلع الترفيهية التي تستهلكها الصفوة قليلة العدد مثل أجهزة التليفزيون والسلع الاستهلاكية المعمرة والسيارات ونحو ذلك ، وبالتالي فإن الإستراتيجية الصناعية القائمة على هذا النوع تعمل ببساطة على إعادة إنتاج اللاتكافؤ القائم، ومثل هذه الإستراتيجية ليس لها علاقة بالحاجات الأساسية ولا تبذل جهداً نحو وضع القوة الشرائية في أيدي الجماهير.

2- التصنيع الموجة للتصدير:

•قد أدت أزمة وانهيار التصنيع بديلاً للاستيراد أو الإحلال محل الواردات إلى مدخل مغاير تماماً ظهر في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات من القرن العشرين وخاصة في أمريكا اللاتينية وشرق آسيا ، وتلك الإستراتيجية تدعو إلى الإنتاج من أجل السوق العالمي بدلاً من تلبية المطالب المحلية باعتباره وسيلة للنمو من خلال فكرة الميزة المقارنة أو النسبية.

•وتقوم هذه الإستراتيجية على الاستفادة من المواد الأولية المتاحة لديها ومن الأيدي العاملة الرخيصة في بناء صناعات يوجه إنتاجها أساسا إلى التصدير دون أن يستبعد استهلاك جزء منه في الأسواق المحلية ، ولإقامة هذه الصناعات ينبغي أن يتم التعرف على الأسواق التي سيتم التصدير إليها، وعلى نمط الاستهلاك السائد فيها، ثم تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية لإقامة الصناعات على أراضي الدول النامية سواء بالمشاركة مع رأس المال المحلى أو بإقامة مناطق حرة تتخطاها وتبتعد عنها النواحي الجمركية والضريبية والرقابة على الأسعار ....الخ.

•وفي الواقع فإن الدول النامية لا تستطيع أن تسوق منتجاتها بسهولة دون وسيط ويتمثل هذا الوسيط في الشركات متعددة الجنسيات أو عابرة الجنسيات التي تقدم التكنولوجيا، والتي تقوم بالإدارة والتسويق إلى العالم الخارجي بل أنها هي التي تحدد شكل وطبيعة المنتج النهائي والأمان التي تتوجه إليها تلك المنتجات المصدرة ، وكذلك المناطق التي يحرم معها التعامل ، ثم تحدد الشركات التابعة التي تقوم بتوريد الآلات والمدخلات اللازمة للصناعة.

•ومع هذا فإن هذه الإستراتيجية تتم في إطارين هما-:

•**الإطار الأول** : أن تقوم الشركات الصناعية في الدول الرأسمالية المتقدمة بتحويل أجزاء معينة لحساب إحدى الجهات في البلد النامي من أجل إجراء عملية تحويلية لاحقة على أحد المكونات الأساسية.

•**الإطار الثاني** : يتلخص في تجميع إحدى عمليات الإنتاج ثم إعادة تصديرها إلى الشركة الأم لتصريفها إما عن طريق سوقها المحلي أو عن طريق السوق الخارجية.

•بمعنى آخر أن التصنيع الموجه للتصدير يأخذ طريقين يمكن أن نطلق عليه نموذج التصنيع للتصدير والسوق المحلية والطريق الآخر يمكن أن نسميه نموذج التصنيع للسوق المحلية وللتصدير ، وأن هذه الصناعات تستخدم تقنيات كثيفة لرأس المال وكثيفة الاستخدام أيضا ، أو تكنولوجيا قديمة يتم التخلص منها عن طريق نقلها إلى الدول النامية.

•ومع هذا فقد لقيت إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير قبولاً على نطاق واسع ، وقد شرعت دول كثيرة أخرى في العالم النامي في إقامة مناطق لصناعة الصادرات وهي مناطق يدعي إليها المستثمرون الأجانب بأفضل الشروط(مثل توفير البنية الأساسية والإعفاءات الجمركية والإعفاءات من الضرائب والسماح بالترحيل الكامل للأرباح إلى الخارج...الخ)لاستخدام العمالة المحلية الرخيصة لإنتاج سلع صناعية خفيفة للتصدير، وهم بذلك يأملون تكرار التجربة الناجحة للبلدان حديثة التصنيع.

•لكن في الواقع أن تصنيع الصادرات والتصنيع الموجه للتصدير في بلدان كثيرة من الدول النامية سوف يتحول إلى خدعة سلبية قاسية وطريق مسدود لا يقل انغلاقاً عن التصدير التقليدي للمنتجات الأولية ، فسوق العالم الغربي محدود وراكد ومشبع حالياً ، وأغلب البلدان التي تقيم مناطق تصنيع الصادرات ليس لديها ما تقدمه سوى العمل الرخيص.

•وقد يمكنهم ذلك من الحصول على شريحة من الصناعات كثيفة العمالة مثل صناعة النسيج ، ولكن من الصعب أن يعرفوا كيف يحققون التغير الجذري الذي قامت به البلدان حديثة التصنيع نحو الصناعات الثقيلة التقليدية أو الصناعات الأكثر تقدما من الناحية التكنولوجية.

•وهكذا يتضح أن استراتيجيات التصنيع التي سادت في اقتصاديات الدول النامية، افترضت تصورات لعملية التنمية واعتبارها مجرد تحقيق زيادة في معدل نمو الإنتاج القومي من خلال الاعتماد على التصنيع كوسيلة تؤدى إما إلى الإحلال محل الواردات أو تتجاوز إلى زيادة الصادرات، وفي كلا النهجين فإن الصناعة تلعب دوراً محدداً أن لم يكن هامشياً في النشاط الاقتصادي سواء في تزويد المناشط الأخرى بما احتاجها من سلع إنتاجية ووسطية أو في إقامة قاعدة تكنولوجية محلية أو في توسيع السوق المحلي بالقدر الذي يوفر لها نمواً مستقراً أو ثابتاً.

•وعلى أي حال فقد أصبح في الوقت الراهن تصنيف استراتيجيات التصنيع في الدول النامية في ظل العولمة إلى ثنائيات محددة رأسمالية مقابل اقتصاد موجه أو حتى التصنيع للتصدير مقابل التصنيع القائم على سياسة الإحلال محل الواردات أو بديل للاستيراد.

المحاضرة الرابعة عشر

التصنيع والتحضر(تتمة الفصل الأخير)

عناصر المحاضرة

ثالثاً :الآثار الاجتماعية للتصنيع على المجتمع
رابعاً :التصنيع والتحضر
ثالثاً :الآثار الاجتماعية للتصنيع على المجتمع

•تؤكد الدراسات العلمية على أن العلاقة متبادلة بين التصنيع والمجتمع حيث أن الصناعة تدار بواسطة العمال والفنيين والمديرين وغيرهم الذين يدخلون إلى الصناعة ولهم خبراتهم واتجاهاتهم واهتماماتهم ، ومع ذلك فإن التصنيع يؤثر على سكان المجتمع الذين يقدمون خبراتهم في مجال التصنيع.

•علاوة على تأثير التصنيع على مختلف النظم والتنظيمات والجماعات في المجتمع المحلي كالأسر والطبقات الاجتماعية وجماعات الترفيه وغير ذلك ، وعلى هذا سوف نوضح تأثير التصنيع على المجتمع من خلال العناصر التالية-:

أ. التصنيع والبناء الأسرى.
ب. التصنيع والبناء المهني.
ج. التصنيع والبناء الطبقي.

أ - التصنيع والبناء الأسرى :تشير معظم الدراسات والبحوث الاجتماعية إلى التأثير العميق والمتعدد الأوجه للتصنيع على بناء الأسرة ووظائفها، الأمر الذي جعل بعض الباحثين يؤكدون أن مظاهر التغير الأسرى كانت أكثر ارتباطا بانتشار الصناعة وتطورها ، وأن كثافة هذه التغيرات الأسرية كانت أموراً نسبية اختلفت باختلاف درجات التصنيع من مجتمع لآخر.

فعندما ظهرت الصناعة في المجتمع الغربي وجدت نمطاً من الأسرة كانت خصائص الامتداد في الحجم وسيادة النزعة الجمعية وسيادة العامل القرابي والتسلط الأبوي والاكتفاء الذاتي تمثل أهم الخصائص البنائية والوظيفية ، ولذلك كان انتشار التصنيع وما صاحبه من تغيرات إيذاناً بتغير هذه الخصائص التقليدية للأسرة، ولتوضيح ذلك نورد فيما يلي أبرز هذه التأثيرات-:

1.على الرغم من أن التصنيع ليس العامل الوحيد في التأثير على حجم الأسرة إلا أن كثير من الدراسات قد أكدت وجود علاقة قوية بين التصنيع والتغيرات الاجتماعية المختلفة كحجم الأسرة في الدول الصناعية المتقدمة، حيث كانت الأسس قبل التصنيع تقوم بمعظم الوظائف الاقتصادية والتربوية لكن مع تطور عملية التصنيع أدى إلى تقلص مكانة الأسرة كمركز رئيسي للإنتاج والتحول التدريجي في وظائفها الإنتاجية.

•كما تدهور اعتماد الفرد اقتصاديا على الأسرة وتحول النمط التقليدي الممتد للأسرة إلى النمط النووي ، حيث لم تعد الأسرة في حاجة إلى زيادة العدد والأفراد كما كان في الماضي، ولأنه قد توفر للأسرة من الأدوات الآلية الحديثة ما جعلها في غنى عن مساعدة الآخرين كما كانت تتطلبها في حياتها الأولى.

•ومما أدى إلى صغر حجم الأسرة أيضا أن الأسرة كانت تتشكل حسب طابع العصر الذي توجد فيه، فقد كانت الأسرة تعمل بكامل طاقتها للحصول على الرزق وكل ذلك يتناسب مع حياة الزراعة والصيد ولذلك سارت الأسرة من الأوسع إلى الواسع ثم إلى الأضيق إلى أن وصلت إلى الشكل الحديث والذي يتمثل في الأسرة النووية.

2.أدى التصنيع الى إحداث تحول في الدور التربوي وعمليات التنشئة الاجتماعية التي كانت مسئولياتها الكاملة تقع على كاهل الأسرة ، إذ تقوم المؤسسات التعليمية والتربوية إلى جانب تنظيمات رسمية أخرى بعملية التنشئة الاجتماعية والمهنية في ظل عملية التصنيع ومن ثم تقلص الدور التربوي للأسرة في التنشئة الاجتماعية.

•علاوة على تأثر دور الزوج ومكانته بتصنيع المجتمع الغربي إذ يتطلب العمل الصناعي بصفة خاصة غياب الزوج عن أسرته إلى عالم آخر يختلف في قيمه وتقاليده وظروفه وأبعاده عن محيط الأسرة، كما يكون ذلك ضرورة التوفيق بين متطلبات العمل الجديد ومتطلبات الحياة العصرية الأمر الذي يؤدى إلى انقسام شخصية الرجل إلى ذات الأسرة وذات العمل مما يؤدى إلى انزلاقه في خضم صراع الأدوار.

3. أدى الانفصال بين المهنة والاسرة إلى تحول في علاقات العمل وقيمته الاقتصادية عند أفراد الأسرة ، ففي داخل الأسرة الممتدة كان الأبناء يمثلون قوة اقتصادية لذلك كان الميل إلى الإنجاب من الذكور بهدف استخدامهم كمصدر اقتصادي يسهم في زيادة دخل الأسرة والعمل الأسرى، بينما في ظل تطور عملية التصنع تحول دور الأب من مالك لأدواته وفخوراً بمهاراته اليدوية إلى عامل أجير عليه أن يؤدى ما يكلف به فقط.

4. إحداث تحويلات واضحة في أيديولوجيات أفراد الاسرة خاصة فيما يتعلق بعمالة المرأة في سوق العمل الرسمي وخروجها من المنزل ، فمنذ عقود قليلة مضت شاع اعتقاد عام حول النتائج الوضعية من جراء خروج المرأة للعمل وترك أسرتها لساعات طويلة كل يوم أو انتقالها جغرافيا للعمل في مدن بعيدة عن موطنها.

فمن منطلق التقاليد المتوارثة أن المرأة مخلوق عاطفي وضعيف ، وكانت ثقافة الأسرة الممتدة لا تشجع على خروج المرأة للعمل خارج محيطها، ومن جهة أخرى أسهم التصنيع بشكل جديد في زعزعة هذا القيد الثقافي الذي يحد من حرية المرأة للعمل بأن أتاح لها سوق العمل الرسمي فرصاً متكافئة مع الرجال في معظم مجالات العمل، حتى بلغت المرأة أعلى المناصب الإدارية في القطاعات الاقتصادية المتباينة.

ب -التصنيع والبناء المهني.

•من أهم التغيرات الاجتماعية لعملية التصنيع، التغير الذي أصاب البناء المهني وحدوث تحولات في نوعية المهن أيضا واكبت الزيادة في التخصصية الفنية زيادة مناظرة في التخصصية الهندسية والعلمية ، وظهور مهن فنية مساعدة تساعد الباحثين والعلماء في تشغيل الحاسبات الآلية والتجارب العلمية في محاولات التصنيع المختلفة.

•وفقاً للتقديرات الإحصائية زاد حجم الفئة الفنية المساعدة بنسبة تبلغ حوالي (% 35)خلال الفترة ما بين عامي(1970-1980) قياساً بالفترات السابقة، أيضا يتنامى حجم فئة الكتبة وموظفي الاستقبال والقائمين بأعمال السكرتارية في ظل البيروقراطية الصناعية الحديثة بالغة التعقيد واستخدامها لنظام الحاسب الآلي.

•ومن ناحية أخرى أدي التطور في عملية التصنيع في ظل ثورة المعلومات والتقنية الحديثة إلى انخفاض واضح في حجم فئة العمال ، فبعد أن كانت فئة العمال تمثل الغالبية العظمى في سوق العمل الصناعي حتى نهاية الربع الأول من القرن العشرين أدى استخدام الحاسب الآلي إلى تقلص حجم هذه الفئة بينما تزداد فئة العمالة المدربين تدريباً إداريا عالياً.

•أيضاً اتسعت الفجوة بينهما من حيث الحجم حتى مطلع الثمانينيات من القرن العشرين مع استمرار تراجع حجم فئة العمال، كما يصحب عملية التصنيع زيادة مضطردة في تعقيد عملية تقسيم العمل وظهور الكثير من المهن المتخصصة التي لم تكن معروفة في فترات سابقة ، ويصاحب ظهور وتنامي المهن تعقيداً في التقلب المهني.

•أيضا أصبح موقع العمل في التصنيع الآلي متصفاً بالنظافة واستخدام أساليب متطورة وأجهزة قياس عالية الكفاءة ومن ثم تقلصت أوجه التباين في مستوى النظافة لمكان العمل بين العامل على الآلة والموظف في مكتبه.

ج -التصنيع والبناء الطبقي.

•من البيانات التي أكدتها معظم الدراسات التحليلية والبحوث الميدانية في مجالات علم الاجتماع الصناعي والحضري أن التصنيع يرتبط ببناء القوة والبناء الطبقي السائد في المجتمع، فسلطة التحكم في مقدرات الناس في عالم الصناعة كما أوضح ماكس فيبر تمنح صاحبها سطوة سياسية تتجاوز القطاع العام الصناعي المحدود.

•ويتساوى في ذلك المصدر الذي تنبع فيه سلطة التحكم في العالم الصناعي سواء إذا كانت هذه السلطة نابعة من حق الملكية كما هو الحال بالنسبة للرأسماليين أو نابعة من حق التفويض كما هو الحال بالنسبة للمديرين أو نابعة من عمليات الانتخاب الديمقراطي كما هو الحال بالنسبة للزعماء النقابيين الذي يصفهم رايت ميلز بالرجال الأقوياء الجدد، وفي جميع تلك الأحوال نجد أن السلطة المستمدة من بناء الصناعة الحديثة تمتد لتشمل بتأثيرها علاقات القوة والنفوذ على المستوى المجتمعي ككل.

•هذا ويؤثر التصنيع على البناء الطبقي في المجتمع ككل على النحو التالي-:

1.تكوين القوة العاملة :حيث ساهم التصنيع في ظهور قوى جديدة على المسرح السياسي مثل نقابات العمالية والأحزاب الديمقراطية الاجتماعية والإصلاحية التي قادت المجتمعات الأوروبية إلى حالة الرفاة الاجتماعي ، فالتطور الهائل في العملية الصناعية أدى بدوره إلى إحداث تحولات في البنية المهنية الكلية لهذه المجتمعات وتحولت العمالة في سوق العمل الصناعي من عمالة الأجر اليومي إلى عمالة منتظمة ودائمة.

•كما انتقلت نسبة كبيرة من أسر الطبقة العاملة إلى الطبقة الاجتماعية المتوسطة وصاحب ارتفاع المستوى المعيشي لأسر الطبقة العاملة وازدياد نسبة المتعلمين من أبنائها وحصول بعضهم على مؤهلات علمية رفيعة.

2.نسق المكانة :أيضاً صاحب التطور الصناعي أن أصبح التصنيع أحد المصادر الأولية للمهن ، كما أصبح أيضا أحد المصادر الأساسية للمكانة في المجتمع.

رابعاً :التصنيع والتحضر.

•في الوقت التي أكدت الدراسات والبحوث في علم الاجتماع الحضري والصناعي أن عمليتي التصنيع والتحضر تمثل عمليات اجتماعية متداخلة ومتشابكة وأن كل منهما يؤثر في الآخر ويتأثر به من ناحية أخرى.

•وأن هذين العمليتين يتوقف نموها وتأثيرها على درجة النمو الاقتصادي ومعدلاته من ناحية أخرى ، وأن نمو وتطور كل منهما يحدد مستوى ودرجة التغير الاجتماعي لمجتمع معين في مرحلة معينة ، وما يعكس ذلك التغير من مشكلات اجتماعية بشكل عام ومشكلات حضرية بشكل خاص.

•لذا فقد وجه ثلاث اتجاهات تحكمان العلاقة بين التحضر والتصنيع والنمو الاقتصادي وهي-:

1.الاتجاه الأول :ويعتبر المدينة ونموها شيئا طيباً ، إذ أنها جزء من النظام القومي المنتج وبالتالي فالمدينة هي محركات قومية وإقليمية للنمو الاقتصادي ومراكز للإبداع الثقافي والتكنولوجي.

2.الاتجاه الثاني :ويرى أن المدينة وحياتها مصدر للعديد من الشرور والآثام وقد أدان هذا الاتجاه المدينة كبيرة الحجم على وجه الخصوص.

3.الاتجاه الثالث: ويرى أن التصنيع قد ارتبط منذ نشأته الاولى بالمراكز الحضرية حيث توجد الأسواق وقوة العمل والمرافق الضرورية ، وبالتالي تبدو المناطق الحضرية مكاناً ملائماً لإقامة المشروعات الصناعية، وتبدو المدن في البلاد النامية بمثابة المراكز الثقافية التي تتيح مزيداً من فرص التعليم والتدريب والانفتاح على أساليب جيدة أفضل، ومن المأمول فيه أن تنعكس التطورات التي تشهدها مدن العالم الثالث على أساليب حياة سكانها ، وقد يكون ذلك في حد ذاته ظرفاً مناسباً لانتشار فكرة الأسرة صغيرة الحجم تماماً كما حدث في دول أوروبا الغربية يوما ما.

•ولكن إذا كان التحضر يرتبط بالتصنيع في كثير من النواحي إلا أنهما متغيران مستقلان عن بعضهما ، ففي بعض البلاد سار التصنيع مع التحضر جنباً إلى جنب وتطورا معاً، وفي بعض البلاد الأخرى مازال التحضر والتصنيع يتطوران وينموان معاً، وقد يزداد نمو أحدهما عن الآخر، ومن ناحية أخرى قد يوجد التحضر في بعض البلاد دون أن يوجد التصنيع كما كان الحال في الصين، إذ ظهرت المدن الكبيرة دون أن تقوم فيها أية صناعة.

•كذلك قد يوجد التصنيع دون أن توجد درجة عالية من التحضر ، ومن ثم يتميز التصنيع عن التحضر ولا يمكن استخدام أحد المصطلحين محل الآخر ، ولا يوجد معامل ارتباط حتمى بين التصنيع والتحضر مع أنهما يحدثان في آن واحد.

•ويوجد الكثير من الشواهد والأدلة على وجود معامل ارتباط مباشر بين تطور التحضر وتطور التصنيع حتى قد يبدو أن أحداهما سبب للآخر ، وعلى الرغم من أنه يوجد تلازم واتفاق بين التصنيع والتحضر إلا أن العلاقة السببية بينهما ليست واضحة تماماً.

•ومن ثم فإن التصنيع والتحضر علاقة غير واضحة نوعا ما ، لأن بعض خصائص التصنيع مثل تقسيم العمل الدقيق قد توجد في كل البلاد غير الصناعية نسبيا، وقد لا يكون من السهل وجود نظام لتقسيم العمل أكثر تفصيلاً وتركيزاً وشمولاً من ذلك النظام الذي يتطلبه نظام الطوائف الذي استمر في الوجود عدة آلاف من السنين دون أن توجد معه أي درجة هامة من التحضر والتصنيع.

•لكن التحضر ليس حقيقة ديموجرافية وايكولوجية فحسب بل أيضا أسلوب للحياة إذ تتحول بعض المناطق الريفية إلى مركبات ميتروبلماتية وتفقد كثير من خصائصها الريفية بفضل وسائل الاتصال والانتقال السريعة، وبذلك تفقد هذه المناطق عزلتها واكتفائها الذاتي وقد تصبح الاختلافات بين النظام الزراعي وبين النظام الصناعي التجاري في أسلوب الحياة صغيرة وطفيفة، وقد يختفي الإنسان الريفي من الوجود، وعلى ذلك لا يمكن أن تستمر صفات الحياة الريفية إذا استمر التقدم الصناعي.

•لذا فإن النمو الحضري الذي عرفته المدن الأوربية الصناعية خلال القرن التاسع عشر والقرن العشرين قد جاء استجابة لاحتياجات التصنيع، ولقوة جذب فرص العمل في هذه المدن، لكن النمو الحضري الذي تشهده البلدان النامية منذ منتصف القرن العشرين وبخاصة النمو المتزايد للعواصم والمدن الكبرى يعد نتاجاً لسياسات اقتصادية وسكانية قاصرة دفعت إليها ظروف الفقر الذي تعاني منه المجتمعات الريفية(عوامل طرد.)

•أكثر مما دفع إليها التطور الاقتصادي للمجتمع الحضري ذاته فضلاً عن الاهتمام المتزايد من جانب حكومات تلك البلدان بتنمية وتطور المدن(العواصم)أكثر من غيرها من المراكز الحضارية الأخرى ، ومن ثم تركزت معظم الاستثمارات والإنفاقات في هذه المدن ولذلك فقد أدت هذه الإجراءات السياسية المتحيزة للمدن إلى نشوء عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غالبية الدول النامية.

•وفي ضوء ذلك فإن نجاح مشروعات التصنيع في الدول النامية إنما يعتمد على النهوض بالزراعة ، وبقدر ما تستطيع هذه الدول أن تحقق انجازاً في هذا المجال فإن إقدامها على إقامة صناعات جديدة سوف يكون مغامرة محسوبة المخاطر، لذلك يتعين تكثيف الاستقلال الزراعي في البلدان النامية حتى يمكن تحقيق قدر من الدعم الذاتي المتبادل بين قطاعي الزراعة والصناعة.

•حينئذ تستطيع الصناعة في استيعاب فائض العمالة الزراعية مما يخلق بالتالي طلباً متزايداً على السلع المصنعة ، لذا فإن التصنيع يرتبط بالتحضر من حيث كونه عاملاً أساسياً في نشأة المستوطنات الكبيرة السريعة النمو ، وسبباً قوياً نشيطاً من أسباب عمران المدينة ونموها مساحة وسكاناً.

•فالتصنيع في ذاته عملية تنمية لإمكانات الإنتاج الصناعي من جهة وتنمية لقدرات الفرد الإنتاجية في الميدان من جهة أخرى ، وينعكس ذلك في تنويع الإنتاج بإدخال صناعات جديدة والتفنن في إنتاج مختلف السلع، كما أنه ينعكس أيضا بشكل لافت في ارتفاع مستوى معيشة الفرد في المدينة ،الأمر الذي يجعلها مركزاً لجذب العديد من المهاجرين الذين يبغون الحصول على أجور منتظمة ومستديمة.

•وهكذا نرى أن التصنيع يؤدى إلى عمليات اجتماعية فرعية لنشأة المستوطنات الحضرية وعمران المدينة والهجرة من الريف إلى الحضر ، لذلك تلعب عملية التصنيع دوراً هاماً في خلق مجتمعات جديدة بالإضافة إلى نمو وتطور المجتمعات والمدن الكبيرة وتحويل بعض القرى إلى مدن.